

التقرير السنوي ٢٠١٥



منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

فيينا، ٢٠١٦



## المحتويات

٥	تمهيد من المدير العام .....	
٧	اليونيدو بإيجاز .....	
٩	وضع سياسات عامة من أجل عالم متغير .....	١-١
١٠	اليونيدو وخطة التنمية العالمية .....	
١١	اليونيدو ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية .....	
١٢	السياسة والاستراتيجية الجنسانية .....	
١٣	برنامج اليونيدو للشراكة .....	
١٤	دورة المؤتمر العام السادسة عشرة .....	
١٦	مكاتب الاتصال التابعة لليونيدو .....	
١٩	محاو التركيز المتميزة .....	
٢٣	النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية .....	٢-٢
٢٣	تطوير البنية التحتية التجارية والصناعية .....	
٢٤	مجمّعات العلوم والصناعة والتكنولوجيا .....	
٢٥	الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار .....	
٢٨	مصافق التعاقد من الباطن والشراكات .....	
٢٩	تنمية سلاسل القيمة .....	
٣٠	دعم التجمّعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة .....	
٣٢	إنشاء اتحادات التصدير ودعمها .....	
٣٢	الإيفاء بالمعايير .....	
٣٨	السياسات والبحوث والإحصاءات .....	
٤٦	تحقيق الرخاء للجميع .....	٣-٣
٤٦	الأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية .....	
٥٤	إدماج المرأة في قطاع الصناعة .....	
٥٧	تشغيل الشباب .....	
٦٢	الأمن البشري وإعادة التأهيل بعد الأزمات .....	
٦٦	حماية البيئة .....	٤-٤
٦٨	الطاقة المستدامة .....	
٧٩	الاستدامة البيئية .....	
٩٢	إدارة خدمات المنظمة .....	٥-٥

٩٥	..... التمويل
٩٥	..... اعتماد البرامج ورصدها
٩٦	..... التقييم
٩٦	..... الموظفون
٩٧	..... خدمات دعم الأعمال
٩٨	..... الخدمات القانونية
٩٨	..... الدعوة إلى المناصرة والتوعية
٩٩	..... خدمات الدعم
١٠١	..... الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
١٠٨	..... الهيكل التنظيمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

## تمهيد من المدير العام

شهد عام ٢٠١٥ فترة من النشاط المكثف لليونيدو. فقد واجهت المنظمة طائفة من التحديات واضطلعت بالكثير من المسؤوليات الهامة. وكان هذا هو العام الذي اعترف فيه المجتمع الدولي بولايتنا فيما يتعلق بتعزيز التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع باعتبارها أمراً حاسماً في القضاء على الفقر لفائدة جميع الناس، من نساء ورجال، وشباب وكبار في السن، وسكان المدن والأرياف، وشعوب الدول الكبيرة والصغيرة والدول الجزرية الصغيرة جميعاً. ونحن في غاية السرور إذ نرحب بجزر مارشال، بوصفها أحدث دولة عضو في اليونيدو، وتطلع إلى التعاون بيننا في المستقبل.

وفي بداية عام ٢٠١٥، ذكرت الأهداف الرئيسية الثلاثة التي تتوخاها اليونيدو في اضطلاعها بولايتها:

- على مستوى السياسات العامة، حددت هدف تعميم مراعاة التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥، على النحو الذي اتفق عليه المجتمع الدولي.
- على المستوى التشغيلي، كان هدفي هو تعميم مراعاة التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في عملياتنا التقنية والتحليلية والمعيارية.
- على المستوى الإداري، كان الهدف هو مواصلة تحسين نظمنا وهياكلنا وعملياتنا حتى نصبح أكثر كفاءة وفعالية.

ومن دواعي سروري، فيما يتعلق بالهدف المتوخى في مجال السياسة العامة، أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة فيها، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، تشمل الهدف ٩ بشأن إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام والشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. وسوف يلعب الاعتراف بأهمية اليونيدو وولايتها الجديدة على الصعيد العالمي، وفائدتها للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، دوراً حاسماً في دعم البلدان على طريق التنمية على أساس الابتكار والتعلم التكنولوجي وعدم التهميش الاجتماعي والاقتصادي والاستدامة البيئية.

ومن أجل تحقيق الهدف التشغيلي، تعمل المنظمة على صقل إطارها البرنامجي، بضبط هُوجها في التعاون التقني ودورها المعياري وكذا دورها الاستشاري في مجال السياسة العامة من خلال إقامة شراكات مع الحكومات والمنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

ويساهم القطاع الخاص بفضل قدراته المالية والإدارية والتكنولوجية والابتكارية مساهمة بالغة الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم فإنَّ التوصل إلى فهم أفضل للطريقة التي تمكّننا من العمل معاً بفعالية ليستفيد كل منا من كفاءات الآخر أمر له أهمية حاسمة بالنسبة للمنظمات الدولية، واليونيدو على وجه الخصوص. ولذلك فإنَّني أشدّد بقوة على أهمية التواصل مع دوائر الصناعة والرابطات الصناعية في عملنا مستقبلاً.

وقد نجحنا، في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي انعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه الماضي، في التنظيم المشترك للملتقى الثالث بشأن التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع لتسخير الشراكات من أجل التنمية الصناعية. واجتذب

الملتقى عدة مندوبين رفيعي المستوى من بينهم رئيس وزراء إثيوبيا، ووزير الاقتصاد والمالية والتخطيط في السنغال، والأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس البنك الدولي، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. وأتاح الملتقى إطاراً ناجحاً للغاية للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن سبل تحقيق التصنيع المستدام والشامل للجميع عن طريق اعتماد استراتيجيات وسياسات وبرامج، وتعبئة موارد أصحاب المصلحة المتعددين من خلال برامج مبتكرة للشراكة القطرية.

وقد بدأ تنفيذ برنامج الشراكة القطرية على أساس تجريبي في إثيوبيا والسنغال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وهو مبادرة فريدة من نوعها، تجسّد السعي إلى إيجاد حلول مبتكرة وقائمة على الشراكة وقويّة الأثر من أجل الإسراع بتنفيذ نهج التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. وفي هذا السياق، شدّد الملتقى على أنّه من المتوقع في المستقبل أن يزداد الطلب على خبرات المنظمات الدولية، ولا سيما الوكالات المتخصصة مثل اليونيدو. ومنذ الشروع في تنفيذ هذين البرنامجين الجديدين، أعربت عدّة بلدان عن اهتمامها بالانضمام إلى البرنامج، تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية التي تطبقها في مجال التصنيع. ويسرُّ المنظمة أن ترحّب بدولة عضو ثالثة، هي بيرو، في برنامج الشراكة القطرية.

وفي أيلول/سبتمبر، شاركت اليونيدو في تنظيم ملتقى بشأن تفعيل برامج التصنيع في أفريقيا. وأظهر هذا الملتقى أهمية التحوّل الهيكلي والسعي إلى تحقيق التصنيع المستدام والشامل للجميع في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً.

وفيما يتعلق بمهدفا الإداري، يأتي ضمان وجود إطار قوي للمساءلة أمام الدول الأعضاء في اليونيدو في صدارة أولوياتنا. وقد أعد إطارنا البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٦-٢٠١٩ ليتماشى تماماً مع خطة عام ٢٠٣٠، وسوف يكون بمثابة إطار استراتيجي لبرامجنا على مدى السنوات الأربع القادمة. وقد واصلنا العمل على تعميم مراعاة الأخلاقيات والمساءلة في عملياتنا. وثمة مبادرة هامة أخرى هي مبادرة الشفافية التي أطلقناها على نطاق المنظمة في دورة لجنة البرنامج والميزانية الحادية والثلاثين في أيار/مايو الماضي. وسوف تزيد هذه المبادرة بدرجة كبيرة من شفافية الأنشطة التي نقوم بها في مجال التعاون التقني وخدمات الدعم التي نقدمها. وفي إطار هذه المبادرة، أنشأنا منصة بيانات مفتوحة مخصصة باتت الآن متاحة لجميع أصحاب المصلحة. وتشتمل المنصة على مجموعة متنوعة من المعلومات ذات الصلة بالبرامج، مصنفة حسب البلدان والجهات المانحة، تكملها مجموعة من الوثائق والتقارير والمعلومات المالية الرئيسية ذات الصلة.

ويجب علينا الآن أن نستفيد من هذه الإنجازات الهامة إذا أردنا تسخير التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع للمساعدة في القضاء على الفقر على نطاق عالمي بحلول عام ٢٠٣٠. وهذا ولا شك تحدّ هائل، إلا أنّ التغلب عليه أمر ممكن تماماً بالتكاتف مع شركائنا العديدين. وإنّني أتطلع إلى رحلتنا معاً على طريقنا نحو المستقبل.

لي يون

المدير العام

## اليونيدو بإيجاز

أُنشئت اليونيدو في عام ١٩٦٦، ثم أصبحت وكالةً متخصصةً من وكالات الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغ عددُ الدول الأعضاء في المنظمة ١٧٠ دولةً عضواً.

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان لدى اليونيدو ٦٦٣ موظفاً يعملون في المقر والمكاتب الثابتة الأخرى.

وقد عيّن المؤتمرُ العامُ، في دورته الاستثنائية الثانية (٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣)، السيد لي يون (الصين) مديراً عاماً لليونيدو لمدة أربع سنوات.

وفي عام ٢٠١٥، تجاوز حجم حافظة مشاريع اليونيدو الجارية ٠,٥ بليون دولار، وهو الأكبر في التاريخ الحديث للمنظمة. وفي الوقت نفسه، ارتفع حجم برامج التعاون التقني المنفذة ليلبغ ١٧٤,٧ مليون دولار. وبلغ حجم التمويل المقدم لخدمات اليونيدو مبلغاً صافياً قدره ٢٠٥ ملايين دولار (لا يشمل تكاليف الدعم) اعتمد لأنشطة التعاون التقني في عام ٢٠١٥ وما بعده.

وهدفُ المنظمة الرئيسي هو تعزيز التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. ولبلوغ هذه الغاية، تعمل اليونيدو على تعزيز التعاون على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والقطاعي.

ولدى اليونيدو، إلى جانب المقر في فيينا، مكاتب اتّصال في بروكسل وجنيف ونيويورك. وتتألف شبكةُ اليونيدو الميدانية من ٣٠ مكتباً إقليمياً وقُطرياً و١٧ مكتباً مصغراً، تشمل ١١٦ بلداً. ولدى اليونيدو ثمانية مكاتب لترويج الاستثمار والتكنولوجيا في سبعة بلدان. وتدير اليونيدو أيضاً، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الشبكة العالمية لزيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استهلاك الموارد التي تتألف من ٧٤ عضواً يعملون في ٦٣ بلداً.

ولليونيدو جهازان لتقرير السياسات هما: المؤتمر العام، الذي يجتمع مرّةً كلّ سنتين؛ ومجلس التنمية الصناعية، الذي يجتمع مرّةً في السنة. ولجنة البرنامج والميزانية جهاز فرعي تابع لمجلس التنمية الصناعية، وتجتمع مرّةً في السنة.

والمؤتمرُ العامُ هو أعلى جهاز لتقرير السياسات في المنظمة، وهو الذي يحدّد مبادئها التوجيهية وسياساتها، ويُقرُّ ميزانية اليونيدو وبرنامج عملها ويعيّن المدير العام. وقد عُقدت دورةُ المؤتمر العام السادسة عشرة في الفترة من ٣٠ تشرين

الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في فيينا. ومن المقرر أن تُعقد دورته السابعة عشرة في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ويتألف مجلس التنمية الصناعية من ٥٣ عضواً، وهو الذي يستعرض تنفيذ برنامج العمل والميزانيتين العادية والتشغيلية، ويقدم إلى المؤتمر العام توصيات بشأن مسائل السياسة العامة، بما فيها تعيين المدير العام. وقد عُقدت دورة المجلس الثالثة والأربعون في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ومن المقرر أن تُعقد دورته الرابعة والأربعون في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

أما لجنة البرنامج والميزانية، التي تتألف من ٢٧ عضواً، فهي تساعد المجلس على إعداد ودراسة برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل المالية. وقد عُقدت دورة لجنة البرنامج والميزانية الحادية والثلاثون في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥. ومن المقرر أن تُعقد دورتها الثانية والثلاثون يومي ٢١ و٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦.



## ١- وضع سياسات عامة من أجل عالم متغير

"سنسعى إلى إقامة أسس اقتصادية متينة لصالح بلداننا جميعا... وسنعمد سياسات تعزز القدرات الإنتاجية، والعمالة المنتجة، وتعميم الاستفادة من الخدمات المالية، والإنتاجية، والزراعة المستدامة، والتنمية الرعوية وتنمية المصائد، والتنمية الصناعية المستدامة، واستفادة الجميع من خدمات الطاقة الحديثة المستدامة التي يمكن التعويل عليها بتكلفة ميسورة، ونظم النقل المستدامة، وجودة البنيات التحتية وقدرتها على الصمود" (قرار الجمعية العامة A/RES/70/1).

"تزرع بلداننا بإمكانات هائلة غير مستغلة. فلدينا الأدوات والقدرات اللازمة للتغلب على العوائق، لأننا دول قوية وقادرة على الصمود. والكثير من بلداننا غنية بالنفط بطبيعتها؛ وهناك بلدان أخرى هي من أكبر المنتجين لسلع أساسية مختلفة. وسوف يكون تحقيق هذه الإمكانيات أحد الأهداف الأساسية لكل من خطة عام ٢٠٣٠، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠." أحمد أبتيو، وزير الصناعة في إثيوبيا، ورئيس المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً.

"إن ما أحرزته هذه البلدان [البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا] على صعيد النمو الاقتصادي المطرد والحد من الفقر قد أصبح مرجعا، سواء للبلدان النامية حتى تقتدي بها، أو للبلدان الصناعية التي تسعى إلى استعادة ديناميتها الاقتصادية." لي يون، المدير العام لليونيدو، بمناسبة الاجتماع الخامس لوزراء التجارة في بلدان مجموعة بريكس

## اليونيدو وخطة التنمية العالمية

كان عام ٢٠١٥ معلماً بارزاً على مسار منظومة الأمم المتحدة، إذ وضعت الدول الأعضاء إطاراً يخلف إطار الأهداف الإنمائية للألفية الذي استُرشد به في وضع الأولويات الإنمائية الدولية على مدى العقد ونصف العقد الماضيين. ففي أيلول/سبتمبر، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي خطة عالمية تمثل نقطة مرجعية للعمل الإنمائي المتعدد الأطراف حتى عام ٢٠٣٠، وتشمل جميع أبعاد التنمية المستدامة. ويشمل هذا الإطار الهدف ٩، "إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام والشامل للجميع، وتشجيع الابتكار"، الذي يعترف بولاية المنظمة بوصفها هدفاً عالمياً للبلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

وعلى هامش مؤتمر قمة التنمية المستدامة الذي انعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر، اشتركت اليونيدو في تنظيم ملتقى لمناقشة أثر خطة عام ٢٠٣٠ في أفريقيا، جمع بين زعماء أفرقة مرموقين - رؤساء بنن وزامبيا ونيجيريا، ورئيسي وزراء إثيوبيا وليسوتو، ونائب رئيس بوتسوانا - ووزراء ورؤساء تنفيذيين لمنظمات دولية ومسؤولين كبار وجهات فاعلة رئيسية في مجال التنمية. وأسفر الملتقى عن توقيع بيان مشترك بعنوان "لا بدّ لأفريقيا من التصنيع!" من جانب الجهات الأربع المشتركة في التنظيم، وهي مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، واليونيدو. ويحثُ البيان جميع أصحاب المصلحة على توحيد القوى وإقامة شراكة عالمية جديدة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لا سيما فيما يتعلق بأشدّ البلدان ضعفاً في أفريقيا. وأكد البيان من جديد على التزام منظمي الملتقى بالتصنيع في أفريقيا، فضلاً عن دعمهم لقرار بشأن إعلان عقد ثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.

ومع التزايد السريع في عدد السكان الشباب، الذي يُتوقع أن يرتفع بنسبة ٤٢ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، أُقرَّ بأنّ التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع هي مفتاح إيجاد فرص العمل في أفريقيا. وأبرز الملتقى كذلك الحاجة إلى أن تتوزَّع فوائد التصنيع بصورة متساوية، وإلى تعزيز دور المرأة في الإنتاج من أجل ضمان عدم التهميش، وإلى توسيع نطاق عملية التصنيع لتشمل المناطق الريفية في أفريقيا، أي أن تضمن، في جوهرها، عدم إقصاء أي أحد.

ويتمثل التحدي الرئيسي أمامنا في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسوف يتطلب ذلك إدماج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية التنظيمية والإنمائية، فضلاً عن حشد الموارد اللازمة. وتختلف خطة عام ٢٠٣٠ كثيراً عن إطار الأهداف الإنمائية للألفية الذي حلّت محله؛ إذ سوف يحتاج تنفيذ الخطة إلى اتّخاذ إجراءات جماعية جديدة ومبتكرة من أجل حشد الموارد من القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية، ومؤسسات التمويل الإنمائي، والحكومات الوطنية، بهدف زيادة الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهدافها وغاياتها الطموحة.

وقد أفضت المناقشات بشأن سبل تأمين التدفقات المالية اللازمة لمواجهة تحديات خطة عام ٢٠٣٠ إلى وضع خطة عمل أديس أبابا التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وأقرّها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥. وأثناء مؤتمر أديس أبابا، شاركت اليونيدو في تنظيم الملتقى الثالث بشأن التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع بالاشتراك مع حكومي إثيوبيا والسنغال واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. واجتذب الملتقى عدداً من المتكلمين والمشاركين البارزين، وكذلك نحو ٤٠٠ مشارك من أكثر من ٧٠ بلداً. وعُرِضت في الملتقى التطبيقات العملية الأولى لنهج الشراكات القطرية في إثيوبيا والسنغال، ونجاحه في تعبئة الموارد التقليدية وغير التقليدية للاستثمار في التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع.

و درس الملتقى الرابع المعني بالتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في يومي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر في السبل التي يمكن لليونيدو أن تسهم بها في تعزيز الترابط بين الصناعة والبنى التحتية والابتكار في سياق الهدف ٩.

واضطلعت اليونيدو أيضا بدور نشط في مؤتمر باريس بشأن المناخ لعام ٢٠١٥ الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ووضع الخطوط العريضة لاتفاق عالمي لمكافحة تغير المناخ (انظر الفصل ٤).

ففي ذلك المؤتمر، توصلت البلدان إلى اتفاق عالمي وملزم عالمياً يتطلب عملية تحديث وإعادة هيكلة صناعية كبرى من أجل خفض الانبعاثات بدرجة كبيرة، وتعزيز قدرة المجتمعات على التغلب على آثار تغير المناخ. ويتمشى اتفاق باريس، الذي سيدخل حيز النفاذ في عام ٢٠٢٠، مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويشتركان في عدد من الأولويات البيئية العالمية المشتركة، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وتعزيز القدرة على الصمود، وإدماج التدابير المعنية بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية، والتعجيل باتباع نهج مبتكر ورفع مستوى التدفقات التمويلية من أجل مكافحة تغير المناخ.

### اليونيدو ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية

واصلت المنظمة التواصل عن كثب مع مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

وأسهمت المنظمة في عدد من التقارير الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة، وعلى الأخص بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، وهو أداة الغرض منها ضمان الاتساق والفعالية في السياسات العامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأثناء العام، شاركت اليونيدو في المناقشات المشتركة بين الوكالات، وتأكّدت من التوافق بين ولاية المنظمة والمبادئ التوجيهية لقرار استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٢. وتعمل اليونيدو تدريجياً على موازنة دورات التخطيط الاستراتيجي لديها مع دورة استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، ومن المتوقع تحقيق الموازنة الكاملة بين إطار اليونيدو البرنامجي المتوسط الأجل ودورة استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات بحلول عام ٢٠٢١.

وشاركت اليونيدو مشاركة بنّاءة في حوارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الأنشطة التشغيلية من أجل التنمية. وساهمت في الجزء المتعلق بالتكامل والجزء الرفيع المستوى من عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن التفاعل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والمسائل الجامعة، وكذلك في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى، وهو إطار الأمم المتحدة المركزي لمتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

كما تعاونت اليونيدو مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وشركاء آخرين للأمم المتحدة في إصدار منشور الأمم المتحدة الرئيسي المعنون "تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي" بشأن الترابط بين العلوم والسياسات من أجل التنمية المستدامة. واضطلعت اليونيدو، بالتعاون مع الكيانات النظيرة في الأمم المتحدة، بدور الوكالة الرائدة في إعداد الفصل ٥ من تقرير عام ٢٠١٥ المعني بالنمو الاقتصادي، والتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع، والاستهلاك والإنتاج المستدامين.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، استضافت اليونيدو ومكتب الأمم المتحدة في فيينا الاجتماع السنوي لشبكة الأمم المتحدة للتخطيط الاستراتيجي حول موضوع "تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠: تحديات وفرص التخطيط الاستراتيجي"، الذي شكّل مساهمة رئيسية في مجال التفكير والتعاون بشأن التخطيط الاستراتيجي على نطاق المنظومة.

وواصلت اليونيدو المشاركة البناءة في مبادرة توحيد الأداء التي تهدف إلى ضمان تعزيز أئساق السياسات وفعاليتها على نطاق منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد القطري. وفي تموز/يوليه، نشرت اليونيدو دليلاً إعلامياً بعنوان "اليونيدو في سياق الاتساق على نطاق المنظومة وتوحيد الأداء: نهج متعدد الأبعاد لتحقيق الأهداف المشتركة"، يصف تاريخ مشاركة اليونيدو في المبادرة ويعرض أمثلة على بعض من أنجح مشاريع توحيد الأداء التي شاركت فيها المنظمة.

وشاركت اليونيدو، بصفتها عضواً في الفريق الاستشاري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مشاركة نشطة في إثراء نهج الأئساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تنسيق الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء عن طريق آليات مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة. كما استجابت اليونيدو بفعالية للتقييمات والتقديرية التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة، والتي نُشر آخرها خلال العام بشأن تعميم العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق من جانب منظومة الأمم المتحدة. وتعمل اليونيدو جنباً إلى جنب مع المنظمات الشقيقة من أسرة الأمم المتحدة بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد).

وقد أسفر تنفيذ مبادرة توحيد الأداء في المنظمة عن تغييرات هامة في الطريقة التي تعمل بها. ويشترك في هذه المبادرة أصحاب مصلحة متعدّدون مسؤولون عن عمليات داخلية وميدانية، مما يتطلب وضع آلية تنسيق قوية لضمان اتصالات شفافة وسلسلة تقنياً بين المستويين الاستراتيجي والتشغيلي. وأثناء فترة السنتين الحالية، رصدت المنظمة ٧,٢ ملايين دولار من أجل البرمجة المشتركة للمشاريع على الصعيد القطري.

### السياسة والاستراتيجية الجنسانية

إثر اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بذلت اليونيدو جهوداً متضافرة لزيادة قدرتها على تعزيز المساواة بين الجنسين وتقديم تقارير بشأنها. وقد استعرضت اليونيدو سياستها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لعام ٢٠٠٩ وحدثتها باعتماد استراتيجيتها الجنسانية الأولى بشأن تنفيذ الإجراءات التنظيمية الحالية والمستقبلية، وتحسين هيكلها التنظيمي بهدف النهوض بأهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وتوافق السياسة الجنسانية المحدثة والاستراتيجية الجنسانية الجديدة، وكلتاها صدرت في عام ٢٠١٥، توافقاً تاماً مع وثائق التخطيط الاستراتيجي الخاصة بالمنظمة، وكذلك مع الركائز الست لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن المتوخى أن تعزز الاستراتيجية المساواة بين الجنسين سواء في الخدمات التي تقدمها اليونيدو أو داخل المنظمة نفسها.

وفي إطار هيكل اليونيدو الجنساني الجديد الرامي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يرأس المدير العام لجنة توجيهية على مستوى الإدارة العليا بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، في حين يُتوقع من المنسقين المعنيين بالمساواة بين الجنسين

في جميع الشعب تخصيص ٢٠ في المائة من وقت عملهم للمهام المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وقد أنشئ مكتب للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إدارة الموارد البشرية في مكتب المدير العام، وجرى توسيع شبكة المنسقين المعنيين بالمساواة بين الجنسين.

ومن أجل زيادة المساواة بين الجنسين داخل المنظمة، تدعو السياسة المحدثة إلى تقييم مدى تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخلياً، وإجراء مراجعات واستعراضات أقران بهذا الشأن. وحددت الاستراتيجية الجنسانية ثلاث أولويات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، هي: تشجيع التكافؤ بين الجنسين؛ وتشجيع قيم مراعية للاعتبارات الجنسانية؛ وتعزيز المساواة. وتواصل اليونيدو توفير بيانات متعلقة بالتوازن بين الجنسين بغية التوعية بالفجوات بين الموظفين من الجنسين، وتستخدم تلك البيانات لوضع أهداف واتخاذ تدابير تكفل سدّ هذه الفجوات.

ومن أجل زيادة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال الخدمات التي تقدمها اليونيدو، تضع الاستراتيجية الجنسانية خارطة طريق وإجراءات لإدارة البرامج وفقاً للسياسة، بهدف تعزيز إدماج المنظور الجنساني في البرامج والأنشطة الأساسية وفي أولوياتها المواضيعية الثلاث كافة. وتسعى اليونيدو، عن طريق تعميم المنظور الجنساني في برامجها وأنشطتها الأساسية، إلى الإسهام في تحقيق التغيير الهيكلي على مستوى السياسات والمؤسسات والمنشآت والمجتمعات المحلية. ويُولى اهتمام خاص للسياسات الصناعية التي تساعد على معالجة أوجه التفاوت بين الجنسين في قطاع الصناعة التحويلية وعدم المساواة في شغل المناصب القيادية.

وسوف تكون جميع البيانات الرئيسية الناتجة عن البرامج والمشاريع، والإحصاءات الصناعية، والإحصاءات المتعلقة بالمنظمة ذاتها مصنّفة حسب نوع الجنس. وسوف تجري متابعة النواتج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بالتشاور مع مديري المشاريع، بما في ذلك أسس القياس والأهداف التي يتعين تحقيقها. ويجري حالياً العمل على وضع نظام لتحسين الرصد وإعداد التقارير بشأن النتائج المتصلة بنوع الجنس في المشاريع والبرامج.

وفي عام ٢٠١٥، نشرت اليونيدو عدّة أدلة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشاريع. والغرض من هذه الأدلة مساعدة الموظفين على مراعاة المنظور الجنساني سواء في عملهم أم في جميع مراحل دورات المشاريع، وتشمل موضوعاتها الخدمات التجارية والاستثمارية والتكنولوجية المقدّمة من أجل تنمية القطاع الخاص، وبناء القدرات التجارية، وتنمية الأعمال التجارية الزراعية، والإدارة البيئية، والمشاريع ذات الصلة ببروتوكول مونتريال. وتخدم الأدلة أيضاً النظراء الوطنيين والمحليين، والوكالات، والشركاء الدوليين، والشركاء من القطاع الخاص، فضلاً عن فرادى الخبراء المشاركين في أنشطة اليونيدو المتعلقة ببناء القدرات التجارية.

### برنامج اليونيدو للشراكة

يُحشد نهج اليونيدو للشراكة - برامج الشراكة القطرية - شركاء خارجيين ويعبئ موارد إضافية بهدف توسيع نطاق آثار خدمات التعاون التقني التي تقدمها المنظمة والتعجيل بتحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في الدول الأعضاء. ويتطلب هذا النهج اتخاذ إجراءات جماعية، ويحفز إسهامات شركاء التنمية المحليين والدوليين من أجل تقديم الدعم والمعارف والموارد المالية اللازمة للتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. وإلى جانب خدمات التعاون التقني والتحليل والخدمات

الاستشارية في مجال السياسة العامة، تضطلع اليونيدو بتنسيق أنشطة الشراكة تحت قيادة الحكومة المضيفة ومسؤوليتها بغية بناء أساس متين لنمو اقتصادي مستدام.

وتجري مواءمة كل برنامج من برامج الشراكة القطرية مع أولويات التصنيع والخطط الإنمائية في البلدان المستفيدة. وفي بداية العام، اعتمدت الحكومتان المضيفتان في إثيوبيا والسنغال - وهما أول بلدين يعتمدان البرنامج الجديد - وثائق برنامج الشراكة القطرية. وفي المؤتمر العام في كانون الأول/ديسمبر، اختيرت بيرو كالثالث بلد مشارك في برنامج الشراكة القطرية. ويركز برنامج الشراكة القطرية في إثيوبيا على تطوير الصناعات التحويلية الخفيفة القائمة على كثافة اليد العاملة، ولا سيما صناعات تجهيز الأغذية الزراعية، والمنسوجات والملابس، والجلود والمنتجات الجلدية - وهي مجالات تُعتبر أكثر قابلية من غيرها لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص. بما تنطوي عليه من إمكانية إيجاد فرص العمل، والروابط مع القطاع الزراعي، وقدرات التصدير. ويركز برنامج الشراكة القطري في السنغال على وضع السياسات الصناعية، وإنشاء قطاعات من الأنشطة الزراعية المتكاملة من أجل سلاسل القيمة الزراعية، وإنشاء مجمعات صناعية جديدة وتحديث المجمعات الصناعية القائمة. ويشمل كلا البرنامجين تدابير شاملة لعدة قطاعات يكمل بعضها بعضاً بحسب الأولويات التي تحددها الحكومة.

### دورة المؤتمر العام السادسة عشرة

انعقدت دورة المؤتمر العام السادسة عشرة في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر في فيينا، وضمّت أكثر من ٨٠٠ مشارك من الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام تحت شعار "التصنيع المستدام من أجل تحقيق الرخاء للجميع".

وقد عُقد المؤتمر في لحظة حاسمة في تاريخ التعاون الإنمائي على الصعيد العالمي، بعد شهرين من اتفاق قادة العالم على أهداف التنمية المستدامة، وقبل أسبوع من اعتماد اتفاق باريس المنبثق عن الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. والتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في صلب ولاية اليونيدو منذ إعلان ليما الذي اعتمده المؤتمر العام في عام ٢٠١٣. وفي أجواء من الترقب والثقة في مستقبل المنظمة، رحب رئيس النمسا بالمشاركين، مسلطاً الضوء على "الدور الهام الذي تضطلع به اليونيدو في توفير سبل العيش الكريم، ولا سيما في البلدان التي نستقبل منها اللاجئين الآن". وتكرّر الرأي نفسه في الكلمة الرئيسية التي ألقاها جوزيف ستيغليتز، الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية، والذي أشار إلى الطابع المعقد الذي تتسم به مسائل التنمية، مشيراً إلى أنه "لا توجد عصا سحرية، ولا يمكن التعامل معها بأداة واحدة، بل تحتاج إلى مجموعة شاملة من أدوات التصنيع تُكيّف بحسب ظروف كل بلد على حدة". وأعرب عن اعتقاده بأن نهج التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع الذي تتبعه اليونيدو هو "الإطار الموسّع الذي كان ضرورياً للغاية لتحقيق ما يحتاجه العالم اليوم".

وطوال فترة انعقاد المؤتمر، اتفق المشاركون على أن اليونيدو تضطلع بدور رئيسي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وأشاروا إلى أن أولويات اليونيدو المواضيعية تجسّد تماماً الأبعاد المترابطة الثلاثة للتنمية المستدامة، أي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وأثنى المندوبون على الجهود التي تبذلها المنظمة منذ وقت طويل لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة عن طريق المساعدة على فتح أبواب العمل من خلال مجموعة الخدمات التي تقدّمها.

وأتاح الملتقى الرابع المعني بالتنمية المستدامة والشاملة للجميع التابع لليونيدو، الذي عُقد في إطار الجلسات العامة للمؤتمر العام، ساحة للمشاركين لمناقشة الشراكات القائمة بين جهات متعددة من أصحاب المصلحة. وقدّم الملتقى لمحة عامة عن الإنجازات التي تحققت حتى الآن في برنامج الشراكة القطرية (انظر أعلاه). وشملت الأنشطة الرئيسية الأخرى اجتماعاً بين المدير العام ونائب رئيس المصرف الأوروبي للاستثمار، حيث أعاد كلاهما تأكيد التزامه بتعزيز التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع، ولا سيما في أفريقيا. وتناولت ثلاث حلقات نقاش تفاعلية عُقدت على هامش المؤتمر الدور الذي تلعبه مراكز الابتكار في التصنيع المستدام وتحقيق الرخاء للجميع، وريادة الأعمال من طرف الشباب والنساء، والتصنيع المستدام للتصدي لتغير المناخ. وعلى غرار السنوات السابقة، سبّق المؤتمر العام انعقاد المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً (انظر أدناه).

كما اعتمدت الدول الأعضاء في اليونيدو الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، الذي يحل محل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل لفترة السنتين السابقتين، ويوجّه الإجراءات الاستراتيجية والبرنامجية والتشغيلية التي سوف تتخذها المنظمة على مدى السنوات الأربع القادمة. ويأخذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ في الحسبان إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، فضلاً عن التوصيات المتعلقة بمعايير الإدارة في وثيقة الإرشادات الاستراتيجية. وقد تقرّر الإطار البرنامجي المتوسط الأجل بموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وما يتصل بها من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك آليات الأتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما فيها نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين واستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

وتمشيا مع تجديد الولاية المسندة إلى اليونيدو، يتمحور التركيز البرنامجي للمنظمة حول أولويات مواضيعية ثلاث، هي: تحقيق الرخاء للجميع؛ والنهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية؛ وحماية البيئة. وسوف يُنفذ كل من هذه المجالات البرنامجية من خلال أربع وظائف، هي: التعاون التقني؛ وخدمات التحليل والبحث والخدمات الاستشارية في مجال السياسة العامة؛ والأنشطة المتعلقة بالمعايير والجودة؛ وعقد اللقاءات وإقامة الشراكات من أجل نقل المعارف والربط الشبكي والتعاون الصناعي.

والجديد في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ هو الأخذ بنهج تشاركي جديد إزاء تعزيز التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع، استناداً إلى برامج الشراكة القطرية، ووضع إطار ميزني يبيّن احتياجات الميزانية المتوقعة اللازمة لتنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل والإطار المتكامل للنتائج والأداء وتعزيز نهج الإدارة القائمة على النتائج. وسلمت الدول الأعضاء أيضاً بأن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل أداة هامة ومرنة لتنفيذ ولاية المنظمة وتقديم التقارير سواء بشأن أداء المنظمة أم بشأن التقدّم المحرز نحو تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في البلدان المستفيدة.

## اجتماع الجهات المانحة

نُظِّم اجتماع اليونيدو الثاني للجهات المانحة في إطار موضوع المؤتمر العام "التصنيع المستدام من أجل تحقيق الرخاء للجميع"، واجتذب أكثر من ٤٠٠ مشارك، من بينهم وزراء ونواب وزراء ومسؤولون حكوميون رفيعو المستوى وممثلون عن البعثات الدائمة ورؤساء المجموعات الإقليمية وجهات مانحة، وممثلون عن منظمات دولية أخرى وعن القطاع الخاص. وكان الهدف من الاجتماع التأكيد على فعالية المساعدة التقنية التي تقدمها اليونيدو، والقيمة التي يحصل عليها المانحون مقابل أموالهم عندما تقترن بخبرات المنظمة والخدمات التي تقدمها. وكانت تجارب اليونيدو الناجحة والتمويل المتعلق بها موضوع حلقة نقاش تفاعلية تبادل فيها ممثلون عن الجهات المانحة ومسؤولون من البلدان المستفيدة ومستفيدون هائيون الخبرات والمعارف. وأشارت نتائج استبيان وُزِع أثناء الاجتماع لمعرفة رأي المشاركين فيه إلى أن المحييين يرحبون بعقد ملتقى مماثل في المستقبل.

## مكاتب الاتصال التابعة لليونيدو

واصلت مكاتب الاتصال التابعة لليونيدو في بروكسل وجنيف ونيويورك التوعية ببرامج اليونيدو وأنشطتها وحشد الدعم لها عن طريق الاتصالات الوثيقة التي يجريها كل منها في موقعه مع البعثات الدائمة، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والهيئات الحكومية الدولية والهيئات المشتركة بين الوكالات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

## مكتب نيويورك

واصل مكتب نيويورك القريب من مقر الأمم المتحدة الاضطلاع بدور نشط في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بوصفه عضواً رئيسياً في فريق الدعم التقني. والمكتب على اتصال منتظم بفريق أصدقاء التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع الذي ما فتئ يناصر هذه التنمية بوصفها لبنة أساسية في جهود القضاء على الفقر والجوع على المدى الطويل. وفي الاجتماع الخامس للفريق في نيويورك في شباط/فبراير، أكد المجتمعون أن التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع ليست شاغلاً يؤرق البلدان النامية وأفريقيا وحدها، بل هي مسألة تم جميع بلدان العالم. وقد أسفرت الجهود المبذولة من أجل تعميم مراعاة التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عن اعتماد الهدف ٩ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

واستطاعت اليونيدو، من خلال وجودها في نيويورك، أخذ زمام المبادرة في حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد الموقع الذي يتعين أن تتبناه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المدى الطويل (انظر أعلاه). وساعد تحليل المناقشات على القيام داخلياً بصياغة استراتيجيات رامية إلى تهيئة اليونيدو لتحقيق الأغراض المنشودة قبل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وشملت أنشطة التواصل التي اضطلع بها مكتب نيويورك الإحاطات الإعلامية والمشاركة في منتديات مختلفة. وفي اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى الذي عُقد في نيويورك في شباط/فبراير وركز على الاستفادة من تحسين إدارة الصناعات الاستخراجية في أفريقيا في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع، عرضت اليونيدو دور هذه التنمية في التحول



الهيكلية في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً. كما قدمت اليونيدو عرضاً إيضاحياً مماثلاً في منتدى إعداد القادة الذي عُقد في آذار/مارس وركز على الارتقاء بمهارات الشباب في أفريقيا.

وعلى هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عُقد في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٨ تموز/يوليه في نيويورك، شاركت اليونيدو في تنظيم ملتقى لمناقشة النموذج الأولي لتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

وبالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، نظمت اليونيدو كذلك ملتقى في أيار/مايو من أجل زيادة الوعي في أوساط المجتمع الدولي بأهمية التكامل والاتساق في السياسات المعنية بالصناعة والتجارة والابتكار، والمصممة من أجل تحقيق الأهداف العامة للخطط الإنمائية الوطنية، ولا سيما في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

واضطلعت اليونيدو بمهام الوكالة الرائدة في صياغة المذكرة المعنونة "تعزيز النمو والتحول الاقتصاديين المستدامين وتشجيع الاستهلاك المستدام" في حوار من ستة حوارات رفيعة المستوى أُجريت أثناء مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتولت تنسيق المساهمات المقدمة من نحو ٢٥ من البرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة.

## مكتب جنيف

في ظل انعقاد أكثر من ١٠٠ ملتقى حكومي دولي ومشترك بين الوكالات سنوياً في جنيف، تُعد المدينة محفلاً رئيسياً للنقاش بشأن قضايا التنمية الاقتصادية المستدامة، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى وجود عدد كبير من المؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بمجال التنمية الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، فإن جنيف مكان هام لإجراء المناقشات بشأن البعد البيئي للتنمية الاقتصادية. وعلاوة على تمثيل اليونيدو في العديد من الاجتماعات التي تنظمها وكالات منظومة الأمم المتحدة، تتمثل إحدى وظائف مكتب اليونيدو في جنيف في تقوية علاقات العمل مع المنظمات الدولية الأخرى وتشجيع إقامة شراكات جديدة. وأثناء العام، عمل المكتب على استحداث شراكات مع مركز التجارة الدولية، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، الذي أرسل وفداً رفيع المستوى إلى مقر اليونيدو في مطلع هذا العام، وتجديد الشراكات القائمة مع تلك الجهات. ويجري إعداد اتفاق مع الاتحاد الدولي للاتصالات - وهو أحد الشركاء في الهدف ٩ - في حين بدأ العمل على تحديث اتفاق العلاقة بين اليونيدو ومنظمة العمل الدولية القائم منذ ٢٥ عاماً ومواءمته مع السياق الإنمائي الجديد.

وكان أحد مجالات التركيز الهامة لمكتب اليونيدو في جنيف أثناء العام، شأنه في ذلك شأن مكاتب اليونيدو الأخرى، ضمان تمثيل الولاية الجديدة للمنظمة تمثيلاً فعالاً، وإرساء الوضع الاستراتيجي لخطة التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. وقد تحقق ذلك عن طريق إذكاء الوعي في الاجتماعات الحكومية الدولية والمحافل العامة بضرورة التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. وتُركّز جزء كبير من المناقشات أثناء العام على العوامل المساعدة على تحقيق النمو الأخضر الشامل للجميع - التجارة والتكنولوجيا ووجود سياسات متسقة للتنمية الاقتصادية، فضلاً عن الحاجة إلى تنسيق تقديم خدمات استشارية في مجال التنمية الاقتصادية. كما نظّم المكتب عدداً من الإحاطات والملتقيات التقنية، أبرزها منتدى رفيع المستوى بشأن التصنيع المستدام والشامل للجميع في أفريقيا، بالتعاون مع المكتب التمثيلي للاتحاد الأفريقي.

ويُعد حضور اليونيدو القوي في جنيف أمراً بالغ الأهمية من أجل الحفاظ على علاقات عمل وثيقة مع ٢٣ دولة عضواً، معظمها من أقل البلدان نمواً، ليست ممثلة في مقر اليونيدو في فيينا. ولعبت الاجتماعات الثنائية والجماعية دوراً هاماً كمنابر للحوار والمناقشات الحكومية الدولية وأنشطة الدعوة إلى المناصرة والرصد الوثيق لما تقدّمه المنظمة من الخدمات في البلدان المعنية. وعلاوة على جلسات الإحاطة الرسمية التي ينظّمها المكتب في جنيف، أتاح إنشاء وصلة فيديو للبعثات الدائمة الموجودة في جنيف متابعة الإحاطات الجارية في فيينا.

## مكتب بروكسل

يتيح مكتب اليونيدو في بروكسل للمنظمة إقامة شراكات مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وعلى وجه الخصوص المفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، ومجلس أوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، وكذلك المصرف الأوروبي للاستثمار، وأمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبسي والمحيط الهادئ التي تمثل ٧٩ بلداً من أفريقيا والكاريبسي والمحيط الهادئ. كما يظل المكتب على اتصال وثيق مع سفارات الدول الأعضاء في اليونيدو الممثلة في بروكسل، ومع طائفة واسعة من الوكالات الإنمائية الثنائية ومؤسسات التمويل الإنمائي، ومراكز الفكر، والقطاع الخاص، والرابطات الصناعية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية التي تتابع سياسات الاتحاد الأوروبي وأنشطته.

وركّز الحوار السياسي أثناء العام على دور المنظمة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى تدخلات اليونيدو في العديد من الأنشطة التي نظّمتها المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية بشأن هذه المسألة. وقد ساهم المكتب في قرار برلماني بشأن دور القطاع الخاص في التنمية، وقدم إحاطة إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بشأن التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في اجتماع غير رسمي للفرقة العاملة المعنية بالتعاون الإنمائي التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي. وفي أيلول/سبتمبر، مثل المكتب اليونيدو في ملتقى نظّمته المؤسسة الآسيوية الأوروبية في مجلس الشيوخ الفرنسي في باريس.

وعلى مدار العام، ساهم المكتب في إجراء حوار رفيع المستوى مع المفوضية الأوروبية في ملتقيات كبرى، بما في ذلك حوار بشأن السياسات الصناعية بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية، عُقد في سانتياغو دي شيلي في نيسان/أبريل، ومنتدى فيينا للطاقة في حزيران/يونيه، والملتقى الثالث بشأن التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في أديس أبابا في تموز/يوليه، ومنتدى فيينا لسلامة الأغذية في أيلول/سبتمبر، والدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر. وبالإضافة إلى ذلك، نُظّم ملتقى مشترك بشأن الأعمال التجارية الزراعية في بلدان أفريقيا والكاريبسي والمحيط الهادئ أثناء معرض ميلانو لعام ٢٠١٥ في أيار/مايو.

وكان الحوار والتعاون المثمر بين الاتحاد الأوروبي واليونيدو موضوع تقرير بشأن السنوات العشر الماضية من التعاون. وفي تمهيد التقرير، ذكر فرانز تيميرمانز، النائب الأول لرئيس المفوضية الأوروبية والمسؤول عن التنمية المستدامة، أن خطة عام ٢٠٣٠ "تقدّم خارطة طريق واضحة وطموحة للاتحاد الأوروبي واليونيدو حتى يزيدا من جهودهما المشتركة ويسرّعا وتيرهما من أجل تحقيق الرخاء والاستدامة للجميع". وقام بإطلاق التقرير، الذي أعدّه مكتب بروكسل، المدير العام لليونيدو ونائب المدير العام لشؤون التعاون الدولي والتنمية في المفوضية الأوروبية ونائب رئيس المصرف الأوروبي للاستثمار، وذلك في المؤتمر العام المنعقد في كانون الأول/ديسمبر. وفي مجال التعاون التقني، تساعد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على السعي من أجل تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في أكثر من ١٠٠ بلد من البلدان النامية. وتشدّد الشراكة تحديداً على

تعزيز دور القطاع الخاص، ودعم التعاون الصناعي مع المنشآت ومراكز التميز الأوروبية، وتعزيز تحوّل البلدان النامية صوب الاقتصاد الأخضر. ومنذ عام ٢٠٠٥، يتزايد دور الاتحاد الأوروبي كمانح رئيسي للبرعات لليونيدو. وأثناء العام، أبرمت اتّفاقات جديدة لدعم التدريب المهني وتشغيل الشباب في كوت ديفوار، وصناعة السكر في مدغشقر، والقطاع الخاص في موزامبيق، والتصدي لتغير المناخ في جنوب أفريقيا وتحديد المواقع الملوّثة على الصعيد العالمي. ونُظّمت أنشطة هامة ذات صلة بالبيئة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، في إطار الشراكة للعمل من أجل اقتصاد أخضر، ومن خلال مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، وكلاهما ممولّ من الاتحاد الأوروبي. وقد أدّت المشاورات مع المصرف الأوروبي للاستثمار إلى توقيع مذكرة تفاهم في تموز/يوليه في لكسمبرغ، ووضع برنامج للعمل اعتمد في اجتماع متابعة لاحق عُقد في فيينا.

## محاور التركيز المتميزة

### أقل البلدان نموًا

لا تزال أقل البلدان نموًا محور تركيز رئيسيًا لوظائف اليونيدو المتعلقة بوضع المعايير وتقديم الخدمات الاستشارية في مجال السياسة العامة وعقد الاجتماعات والتعاون البرنامجي والتقني. وقد عُقد المؤتمر الوزاري السادس لأقل البلدان نموًا في تشرين الثاني/نوفمبر في فيينا قبيل المؤتمر العام. وبحضور نحو ٣٠٠ مشارك، من بينهم وزراء وغيرهم من كبار ممثلي الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات المناظرة والجهات المانحة والقطاع الخاص، ناقش المؤتمر الكيفية التي يمكن أن تساعد بها التنمية الصناعية المستدامة والشاملة لجميع البلدان على الخروج من فئة أقل البلدان نموًا. وأتاح المؤتمر فرصة لتناول العقبات أمام التنويع الاقتصادي في أقل البلدان نموًا وأمام الخروج من تلك الفئة، وسُبل التغلب عليها، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما ناقش المؤتمر كيفية تعميم مراعاة التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية، ونظر في سُبل الاستفادة من التمويل الخارجي في دعم جهود إخراج أقل البلدان نموًا من تلك الفئة، بالاستناد إلى النتائج الأخيرة للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. كما نُظّمت جولة دراسية للمشاركين في مراكز الابتكار في ولاية النمسا السفلى، وأتيح منبر للحوار بين القطاعين العام والخاص. ويرد وصف مفصّل لمشاريع اليونيدو وبرامجها الموجهة خصيصاً لتلبية احتياجات أقل البلدان نموًا في الفصول ٢ و٣ و٤ من هذا التقرير.

### الدول الجزرية الصغيرة النامية

من بين العوامل التي تتسم بها ٣٩ دولة جزرية صغيرة نامية موزعة بين مختلف القارات العزلة الجغرافية، وقابلية التعرّض للكوارث الطبيعية، وقلة عدد السكان، والاعتماد المستمر على الواردات من الوقود الأحفوري. ومنذ عام ١٩٩٢، اعترفت الأمم المتحدة بالدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها مجموعة متميزة من البلدان النامية تواجهها تحديات مشتركة. وهذه الدول محلّ تركيز تدابير خاصة تُتخذ داخل أسرة الأمم المتحدة وخارجها. وتضطلع اليونيدو بدور رئيسي في المبادرات المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منهاج العمل للدول الجزرية الصغيرة النامية ومسار ساموا ووسائل التنفيذ. وتُسهم شبكة اليونيدو العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة في تنفيذ مسار ساموا، وتيسّر للدول الجزرية الصغيرة النامية تبادل المعارف والحلول التكنولوجية المكيفة. وقد افتُتح مركز الكاريبي للطاقة المتجددة

وكفاءة استخدام الطاقة في منطقة الكاريبي (انظر الفصل ٤) في تشرين الأول/أكتوبر في بريدجتاون، بتمويل أوّلي من الحكومة النمساوية، وسيُفتتح مركز الطاقة المتجدّدة وكفاءة استخدام الطاقة في منطقة المحيط الهادئ في عام ٢٠١٦ في نوكوالوفا. بمناسبة المؤتمر الخامس والعشرين لرابطة الطاقة في منطقة المحيط الهادئ الذي ستستضيفه تونغا. وقد عُيّن مركز الطاقة المتجدّدة وكفاءة استخدام الطاقة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والذي يعمل منذ عام ٢٠١٠ في كابو فيردي، جهة وصل للدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية. وشاركت اليونيدو في جلسة المقابلات التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة لجمع التعقيبات على دراسة استقصائية أُجريت لتقييم دور وعمل الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية والتقدم المحرز حتى الآن في التنفيذ الفعّال لمسار ساموا واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ودخلت حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر معاهدة تنشئ أول منظمة حكومية دولية عالمية للدول الجزرية تحت اسم "مبادرة الدول الجزرية الصغيرة النامية للطاقة المستدامة ومواجهة آثار تغير المناخ". وكانت الأطراف الأحد عشر الأولى المتعاقدة هي بربادوس وبليز وتوفالو وجزر البهاما وجزر كوك ودومينيكا وساموا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفيس وسيشيل وغرينادا (انظر الفصل ٤). وفي ظل اصطلاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمهام الوكالة الرائدة، تنفّذ اليونيدو حالياً خططاً لإدارة التخلص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات في أنتيغوا وبربودا وجزر البهاما وجزر غرينادين وسانت فنسنت وسانت لوسيا. ويشمل المشروع شراء معدات لصيانة أجهزة التبريد وتقديم ما يتصل بذلك من تدريب.

وتعدّ اليونيدو حالياً مشاريع للتعاون التقني لصالح البلدان الجزرية التالية في المحيط الهادئ: توفالو وتيمور-ليشتي وساموا وفانواتو وفيجي، فضلاً عن برنامج إقليمي يضم ساموا وفانواتو وفيجي، ويشمل قطاعات الطاقة ومصائد الأسماك والأعمال التجارية الزراعية والخيزران. وناقشت بعثة اليونيدو الموفدة إلى فانواتو في تشرين الثاني/نوفمبر سبل دعم المنظمة للجهود المبذولة لإعادة إعمارها في أعقاب إعصار بام من خلال الأنشطة الإنتاجية التي تضيف قيمة لسلعها.

### البلدان المتوسطة الدخل

تتلقي البلدان المتوسطة الدخل المساعدة الإنمائية وتقدّمها في الوقت نفسه، وهي مجموعة شديدة التنوع من حيث الخصائص الجغرافية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أنّها تواجه تحديات إنمائية مشتركة. ويعيش في تلك البلدان ٥ بلايين نسمة، أي ما يعادل ٧١ في المائة من سكان العالم، بيد أنّها لا تنتج إلا ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويسكنها ٧٣ في المائة من فقراء العالم. وفي الوقت الراهن، ينتمي أكثر من نصف الدول الأعضاء في المنظمة، وعددها ١٧٠ دولة، إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل. وتعمل اليونيدو عن كثب مع البلدان المتوسطة الدخل على التصدي للتحديات التي تواجهها، وعلى تشجيع شراكاتها مع البلدان ذات الدخل المرتفع.

وكان تعزيز التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في البلدان المتوسطة الدخل محط التركيز في مؤتمر دولي نظّمته اليونيدو في نيسان/أبريل في مينسك، بالتعاون مع حكومة بيلاروس. ووصف ممثلو البلدان التي ارتقت من الفئة المتوسطة الدخل إلى الفئة ذات الدخل المرتفع الاستراتيجيات والسياسات التي اتبعتها بلدانهم. ودعا المشاركون إلى عقد اجتماعات خبراء مماثلة من أجل مواصلة الحوار بشأن كيفية تشجيع الابتكار وريادة الأعمال في البلدان المتوسطة الدخل، وتبادل

المعلومات وأفضل الممارسات في الوقت نفسه. وكان أحد المواضيع المتكررة أثناء المناقشات أهمية التعاون بين أصحاب المصلحة والشراكات من أجل التنمية المستدامة. ودعا المشاركون اليونيدو ومؤسسات التمويل الإنمائي إلى العمل مع البلدان المتوسطة الدخل من أجل التغلب على ما يُسمى بفتح الدخل المتوسط من خلال استراتيجيات وأدوات التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع.

### مجموعة بريكس

أثناء مؤتمر القمة السابع لمجموعة بريكس - مجموعة الاقتصادات الناشئة الرئيسية الخمسة التي تضم الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند - الذي عُقد في أوكا بالاتحاد الروسي في تموز/يوليه، أكدت بلدان المجموعة مجدداً أهمية ولاية اليونيدو الفريدة في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع والتعجيل بتحقيقها. وشدد إعلان أوكا على أن انعدام الاستقرار في النظم المالية والاقتصادية وتقلب الأسعار في أسواق السلع الأساسية العالمية زادا من أهمية التنوع الصناعي والاقتصادي من خلال الصناعات والتكنولوجيات الجديدة. ويمكن تشاطر خبرات مجموعة بريكس والنجاح الذي حققته مع البلدان النامية الأخرى عن طريق التشجيع بقوة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد دُعي المدير العام إلى مخاطبة الاجتماع الخامس لوزراء التجارة في بلدان المجموعة، الذي سبق انعقاد مؤتمر القمة، الأمر الذي يمثل خطوة إضافية في العلاقة بين اليونيدو وبلدان المجموعة. وأسهمت اليونيدو أيضاً في الاجتماع من خلال صياغة ٦ اقتراحات من أصل ٤٩ اقتراحاً اشتملت عليها خارطة طريق مجموعة بريكس للتعاون في مجالات التجارة والاقتصاد والاستثمار حتى عام ٢٠٢٠.

وجمعت حلقة عمل نظمتها اليونيدو في كيتو في تموز/يوليه بين ممثلين عن ٣٢ بلداً، بما فيها بلدان مجموعة بريكس وبلدان من أمريكا اللاتينية والكاريبي، من أجل مناقشة سبل تعزيز التحالفات الدولية في السوق العالمية مع تركيز خاص على المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتناول رؤساء الوكالات الوطنية المعنية بتيسير الصادرات وكبار الخبراء من الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية وخبراء من بلدان مجموعة بريكس وممثلو الحكومات والمنظمات الإقليمية المعنية باعتماد المنتجات ولوائح الاستيراد والتحديات وفرص التعاون والتحالفات الاستراتيجية. وساهمت حلقة العمل في إقامة الشبكات وتعزيز الشراكات في مجالي التجارة والاستثمار بين المناطق المعنية.

وشاركت اليونيدو في تحرير كتاب بعنوان "التغير الهيكلي والتنمية الصناعية في بلدان مجموعة بريكس" نشرته مطبعة جامعة أكسفورد، ويُعرض بمزيد من التفصيل في الفصل ٢.

ونُظمت جلسة إحاطة بشأن الاقتراح المقدم بإنشاء منصة تكنولوجية مشتركة بين اليونيدو وبلدان مجموعة بريكس لفائدة المشاركين في المنتدى الاقتصادي الدولي التاسع عشر في سانت بطرسبرغ بالاتحاد الروسي في أيلول/سبتمبر، بمشاركة نواب الممثلين الدائمين لبلدان المجموعة.

### الذكرى السنوية الخمسون لتأسيس اليونيدو

يوافق عام ٢٠١٦ الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس اليونيدو. وسوف تكون هذه المناسبة فرصة هامة للاحتفال بإنجازات المنظمة، فضلاً عن التفكير في الأولويات الاستراتيجية للمستقبل. وبناء على ذلك، بدأت الأعمال التحضيرية للاحتفال بهذه المناسبة في عام ٢٠١٥.

وسوف يكون النشاط الرئيسي في هذا الإطار تنظيم معرض في مقر اليونيدو أثناء انعقاد الدورة الرابعة والأربعين لمجلس التنمية الصناعية من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وسيشمل المعرض منبراً للنقاش والتفكير، بحضور متكلمين ومشاركين من بلدان مختلفة ومن القطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية البارزة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. كما سيقدم أمثلة على برامج اليونيدو ومشاريعها وأثرها على أرض الواقع. وسوف تُنظَّم أنشطة أخرى تسبق الاحتفال الرئيسي في مواقع ميدانية مختلفة. وسوف يتم إصدار عدد من المنشورات وإطلاق منصة شبكية بشأن أنشطة اليونيدو في الماضي والحاضر والمستقبل مدعومة بحملة على وسائل التواصل الاجتماعي. وسوف يكون شعار الذكرى السنوية الخمسين "معاً من أجل مستقبل مستدام".

## ٢- النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية

"يتزايد التسليم بأن التصنيع المستدام والشامل للجميع يمكن أن يؤدي إلى إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل وزيادة الإنتاجية وتحويل الاقتصادات، وأن يكون محركاً رئيسياً للتنمية. ويتوقف جني هذه الفوائد وغيرها، أولاً وقبل كل شيء، على تشجيع نشوء قطاع خاص يتسم بالدينامية. وعلى وجه الخصوص، تحتاج البلدان إلى تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة القادرة على المنافسة، إذ إن تلك المنشآت هي المصدر الرئيسي للأنشطة الاقتصادية وأكبر مصدر لفرص العمل في العديد من البلدان النامية - وهي المحركات الرئيسية لتمكين النساء والشباب".

رسالة بان كي-مون، الأمين العام للأمم المتحدة، إلى المنتدى الاستثماري الدولي الأول لرواد الأعمال

تعدُّ الصناعة تربة خصبة لريادة الأعمال والابتكار وتعلّم التكنولوجيا وتطويرها وتنويع الأنشطة الاقتصادية وإيجاد فرص العمل اللائق. ويمكن ضمان تحقيق نتائج لصالح الفقراء والإسهام في رفع مستويات المعيشة عن طريق تحسين الإنتاجية الصناعية، ولا سيما في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإنّ بناء القدرات التجارية من أجل زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق المحلية والدولية يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في مكافحة الفقر في البلدان النامية.

وفي حين أنّ العولمة وتحرير التجارة يتيحان فرصاً لا تُنكر من حيث انخفاض الأسعار وتوسيع نطاق ما هو متاح من السلع والخدمات الجيدة، فإنّهما أيضاً يجعلان الأسواق عرضة للتغيرات السريعة التي تطرأ على التكنولوجيات وما يفضله المستهلك وضغوط المنافسة. وفي ظلّ المشهد الدولي المتغيّر وتزايد اعتماد بلدان العالم بعضها على بعض، لا بدّ للبلدان من أن تكون قادرة على المنافسة كي تتمكن من البقاء والنمو. وتحتاج المنشآت إلى أن تتمتع بالكفاءة حتى تكون قادرة على التنافس دولياً، كما تحتاج إلى بيئة اقتصادية وتجارية داعمة. ويمكن التصدي لهذه التحديات من خلال السياسات والبرامج الصناعية المناسبة فيما يخصّ التطوير والتحديث الصناعي، وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وإنشاء التجمّعات الصناعية، وبناء القدرات التجارية، وتعزيز الاستثمار والتكنولوجيا.

## تطوير البنية التحتية التجارية والصناعية

أضافت اليونيدو مؤخراً إلى عدّها في مجال السياسة العامة منهجيةً تحديد مجالات النمو وتيسيره لأغراض التطوير والتنويع الصناعيين، التي استُحدثت بهدف مساعدة الدول الأعضاء على التعجيل بتحقيق التصنيع في بيئة عالمية تتسم بالدينامية. وتهدف هذه العدة إلى إدماج مبادئ الاقتصاديات الهيكلية الجديدة في الأطر التحليلية والتشغيلية القائمة، بالاقتران ببرامج المنظمة المعنية بالتطوير والتنويع الصناعيين. وتستند العدة إلى فرضية مفادها أنّ السياسات الحكومية بشأن التطوير والتنويع الصناعيين يجب أن تركز على الصناعات التي لها ميزة نسبية كامنة. وأثناء العمل على الإعداد الأوّلي للبرنامج ومرحلة تنفيذه التجريبي، تعاونت اليونيدو مع الاقتصادي جستن لِن والكلية الوطنية لشؤون التنمية في جامعة بكين.

ويجري العمل في إطار مشروعٍ للتطوير والتحديث الصناعيين في جمهورية تنزانيا المتحدة يهدف إلى تعزيز قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق ترسيخ مبادئ وممارسات، في مجال الأعمال التجارية، كفيلة بتحسين أداء هذه المنشآت وقدرتها على المنافسة في المجال الصناعي وتشجيع النمو. وتم في إطار هذا المشروع، الذي أُطلق في عام ٢٠١١ بقيمة ١,٩ مليون دولار في إطار برنامج اليونيدو القطري في جمهورية تنزانيا المتحدة، إنجاز عملية تشخيص وتطوير شملت ١٩ منشأة في

قطاعات الألبان وتجهيز الزيوت الغذائية والأغذية، وتدريب ٥٠ من الخبراء الوطنيين على منهجيات التطوير الصناعي. وأسفر ذلك عن زيادة في المبيعات المحلية بنسبة ٣٨ في المائة. وأفادت الشركات بانخفاض كبير في الفاقد أثناء عمليات التجهيز، الأمر الذي أفضى إلى تحقيق المنشآت المستفيدة وفورات مجموعها مليون دولار. وقد طُبِّقت الدروس المستفادة من مشروع التجمُّع الصناعي لإنتاج الزيوت الغذائية في إثيوبيا عند إنشاء التجمُّع الصناعي لإنتاج زيت عبَّاد الشمس في دودوما، والذي وفَّرت له اليونيدو التدريب والمعدات والتكنولوجيا. وقام خبراء محليون، بالتعاون مع أحد خبراء اليونيدو من إثيوبيا، بتصميم وصنع نموذج أولي فعَّال ورخيص لمصفاة تكرير نصفية لزيت عبَّاد الشمس، وهو ما يعدُّ مثلاً ناجحاً على نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب باستخدام مواد متاحة محلياً بالكامل.

ويجري تنفيذ مشروع في نيجيريا صُمِّم بهدف تحسين الموازنة بين الجهود المبذولة لتطوير المهارات الصناعية من جهة والمهارات التي تحتاجها الصناعات من جهة أخرى، وتحديدًا صناعات الجلود والمنتجات الجلدية، والملابس والمنسوجات، والسيارات، والصلب، والبتروكيماويات، وتشبيد المساكن، وهي قطاعات فرعية ذات أولوية في خطة الثورة الصناعية في نيجيريا. ويهدف المشروع إلى توفير قاعدة من الأدلة بشأن الطلب على المهارات وعرضها والنقص الحاصل فيها في البلاد، وصياغة توصيات، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، بشأن السياسات الواجب اتباعها لوضع خطة عمل تهدف إلى التخفيف من حدة النقص في المهارات الذي تواجهه البلاد.

## مجمّعات العلوم والصناعة والتكنولوجيا

سُلِّط الضوء، في حلقة نقاش نُظِّمت على هامش دورة المؤتمر العام السادسة عشرة في كانون الأول/ديسمبر، على دور مراكز الابتكار في التصنيع المستدام وتحقيق الرخاء للجميع. وتناولت المناقشة كيفية تحفيز جهود الابتكار والتنمية ذات المنحى التكنولوجي. وضمّت حلقة النقاش خبراء من مجمّعات العلوم والصناعة والتكنولوجيا، وحاضنات الأعمال القائمة على التكنولوجيا، والأوساط الأكاديمية، والقطاع العام، وقطاع الأعمال التجارية. وناقش أعضاء الحلقة كيفية الاستفادة من شراكات أصحاب مصلحة متعدّدين من أجل تقديم خدمات عالية الجودة تدعم ريادة الأعمال والبحوث ونقل التكنولوجيا، وكيفية تمكين مراكز الابتكار من الاكتفاء ذاتياً وتحقيق الاستدامة. كما تبادلوا أمثلة على أفضل الممارسات المتبعة في مراكز الابتكار المعروفة، واستكشفوا دور مؤسسات وأفراد، مثل هيئات الحكم المحلي وشركات التنمية العقارية والجامعات ومؤسسات البحث والمستثمرين وحاضنات الأعمال التجارية، كمحركات لنمو هذه المراكز.

وتعمل اليونيدو على مساعدة حكومة كازاخستان على تحقيق رؤيتها المتمثلة في أن تكون من بين البلدان الثلاثين الأكثر تقدماً في العالم بحلول عام ٢٠٥٠. وتعكف الحكومة حالياً، تمسّياً مع هدفها المتمثل في إنشاء مجمّعات صناعية للتكنولوجيا المتطورة، على الإعداد لمعرض إكسبو لعام ٢٠١٧، الذي سيقام في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وهذه هي المرة الأولى التي يُقام فيها المعرض العالمي في كازاخستان، ويعدُّ ذلك علامة بارزة في طريق تحقيق أهداف البلاد الاستراتيجية لعام ٢٠٥٠.

ويُنظر في إطار مشروع جديد معني بتعزيز التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في منطقة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الجديد في إنشاء مجمّعات ومناطق ومدن صناعية في أذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان. وقد صيغ هذا المشروع بالشراكة مع مصرف التنمية الآسيوي، وهو يكمل مشروعاً يظطلع به المصرف بشأن إنشاء مجمّعات صناعية



في فيرغيزستان وكازاخستان. وسوف يؤدّي مشروع الشراكة إلى تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال نهج قائمة على إنشاء ممرات - ممرات النقل والممرات اللوجستية والصناعية - وسوف يكون له أثر إيجابي على الدخل وفرص العمل والتنوع الصناعي والقدرة التنافسية. وبالإضافة إلى المساعدة على الحدّ من الفقر والتفاوتات فيما بين المناطق، من المتوقع أن يؤدّي المشروع إلى فهم أفضل لإسهام مجتمعات ومناطق ومدن العلوم والصناعة والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع في منطقة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الجديد.

وفي إطار مبادرة جديدة أخرى، تلتزم اليونيدو بتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية والأداء البيئي في المجمّعات الصناعية الإيكولوجية في الأرجنتين وباراغواي وبنما وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا. وتمثّل أولى خطوات المشروع في إنشاء منصة إقليمية لتبادل المعارف والخبرات المتعلقة بالتخطيط للمجمّعات الصناعية وإنشائها وإدارتها. وينصبُّ التركيز على تحسين المواد، وتحقيق أوجه كفاءة في استخدام الطاقة وفي العمليات، فضلاً عن تعزيز التعاون الأقليمي بهدف التعجيل بتحقيق النمو الصناعي المستدام والتنمية الاجتماعية، مع تقليص البصمة البيئية إلى أدنى حد ممكن. وسوف يتناول المشروع أيضاً عدداً من المشاكل التي تخص المنطقة، وهي ضعف الإنتاجية والتدهور البيئي نتيجة استخدام عمليات وتكنولوجيات صناعية عفا عليها الزمن، وعدم كفاءة استخدام الموارد، وعدم وجود استراتيجيات للإنتاج المستدام في المجمّعات الصناعية المستهدفة، ومحدودية الوعي بطرائق زيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استهلاك الموارد.

وبدعم مالي من حكومة الصين، تدعم اليونيدو إنشاء ثلاث منصّات صناعية متكاملة في السنغال يُتوقع أن تؤدي إلى إيجاد ما مجموعه ٢٤ ٠٠٠ فرصة عمل، وزيادة حصيلة الصادرات، والتخفيف من حدّة التفاوتات فيما بين المناطق. ويندرج هذا المشروع ضمن برنامج الشراكة القطرية في السنغال الذي يجمع بين شركاء التنمية ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الإنمائي والقطاع الخاص - في ظلّ قيادة حكومة السنغال ومسؤوليتها - من أجل النهوض بالتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع، في إطار الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الجديدة التي اعتمدها الحكومة (انظر أيضاً الفصل ١). ويشمل التقدّم المحرز حتى الآن الأعمال التحضيرية لإنشاء منصّة صناعية متكاملة في مدينة ديامنياديو، الواقعة على بعد نحو ٣٠ كيلومتراً من داكارة، حيث تعتمز الحكومة بناء مدينة رقمية مستدامة وكبيرة الحجم.

## الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار

يُضطر الملايين من الرجال والنساء إلى العيش في فقر بسبب عدم كفاية فرص العمل في البلدان النامية. ومن بين أكبر العقبات التي تعترض سبيل إيجاد فرص العمل محدودة فرص اكتساب المهارات واستخدام التكنولوجيا والحصول على المعلومات والتمويل.

وتقدّم مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابعة لليونيدو مجموعة كاملة من الخدمات للمستثمرين المحتملين في البلدان النامية ومورّدي التكنولوجيا إليها، بداية من توفير أحدث المعلومات بشأن فرص الاستثمار وانتهاءً بكيفية مزاولة الأعمال التجارية في بيئات غير مألوفة. وتوجّههم هذه المكاتب في كل مرحلة من مراحل دورة الاستثمار، وتتوسط في إقامة الشراكات بين المنشآت في البلدان النامية والبلدان الصناعية، وتساعد، متى أمكن ذلك، على ترتيب الجولات الدراسية والزيارات إلى المنشآت النظيرة وعلى المشاركة في المعارض الدولية. وتعدُّ الطلبات المقدّمة من الدول الأعضاء لإنشاء مكاتب

جديدة لترويج الاستثمار والتكنولوجيا شاهداً على قدرة هذه المكاتب على التكيف مع الظروف والأولويات المتغيرة في البلدان النامية والبلدان المضيفة، وعلى تقديم خدمات جيدة حسب الطلب.

وتعمل مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا على نحو وثيق مع الأجهزة التقنية الأخرى داخل المنظمة لتقديم الخدمات ذات القيمة المضافة لعملائها وشركائها. وبالإضافة إلى الأنشطة الأساسية، أُطلق عدد من المشاريع الجديدة أثناء العام من أجل تعزيز قدرات الشبكة فيما يتعلق بالتوعية وتقديم الخدمات. وكان افتتاح مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في نيجيريا في نيسان/أبريل هو الأول من نوعه في أفريقيا. وسيدعم المكتب الجديد نيجيريا، فضلاً عن بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في طريقها إلى تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة عن طريق تحديد الاستثمارات والتكنولوجيات الملائمة واستقطابها وحشدتها، ولا سيما فيما يخص المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتقع مكاتب شبكة ترويج الاستثمار والتكنولوجيا الأخرى في الاتحاد الروسي وإيطاليا والبحرين وجمهورية كوريا والصين واليابان.

ومنذ إعادة فتح وحدة ترويج الاستثمار في لاهور بباكستان في عام ٢٠١٤، تعمل اليونيدو والحكومة الإيطالية سوياً على زيادة عدد المشاريع الصناعية في باكستان من خلال جهود التعاون المنصب على قطاع الأعمال. وأثناء عام ٢٠١٥، تمكنت اليونيدو من تقييم احتياجات ١٠ شركات جديدة من حيث تطوير التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي. وعملت وحدة ترويج الاستثمار مباشرة مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية على تحديد مختلف الفرص الاستثمارية، خمس منها في قطاع الأغذية الزراعية (منتجات الألبان والزيتون).

### تبادل المعارف في أمريكا اللاتينية والكاربيبي

بنك المعارف الصناعية آيةً ثلاثية تمكّن من تبادل المعارف والخبرات في مجال التنمية الصناعية في بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيبي. وتقوم آية العمل في بنك المعارف بتعيين الخبراء، والكفاءة في توفير المعارف المتخصصة بتكلفة منخفضة، وإتاحة فرص واعدة للتعاون. ويجري تيسير نقل المعارف وتشجيع التعاون عبر منصة حاسوبية ([www.bankknowledge.org/en](http://www.bankknowledge.org/en)). وفي حزيران/يونيه، زار وفد رفيع المستوى من أمريكا اللاتينية والكاربيبي عدداً من مناطق التكنولوجيا المتطورة في ولاية النمسا السفلى لتعلم كيفية تطوير الابتكار على الصعيد الإقليمي والسياسات الاقتصادية، والنظر في كيفية الأخذ بالعناصر الرئيسية بهذا الشأن لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أمريكا اللاتينية والكاربيبي.

وبالتعاون مع هيئة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في باكستان، نظّمت اليونيدو حلقتي عمل حول نظام لضمان الائتمانات الممنوحة لهذه المنشآت في باكستان، في كراتشي وإسلام آباد في نيسان/أبريل وأيار/مايو على الترتيب. وجاء تنظيم هاتين الحلقتين في أعقاب إتمام دراسة جدوى في آذار/مارس بشأن إنشاء صندوق لضمان الائتمانات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في باكستان، وقُدّمت الدراسة إلى وزارة الصناعة والإنتاج. ومن المتوقع أن تُفضي الدراسة إلى وضع أداة مفيدة لتقييم احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في باكستان، والنظر في نظم الضمان التي يمكن أن تولّد استثمارات في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي أيار/مايو، ربّبت المنظمة حضور وفد من باكستان معرض ميلانو لعام ٢٠١٥ ومعرض IPACK-IMA التجاري، أحد أكبر معارض صناعة التغليف في العالم، وكان محوره تجهيز الألبان،

وتجهيز اللحوم، والأغذية، والطاقة. كما أُتيحت للوفد الباكستاني الفرصة لزيارة الصناعات وغرف التجارة في إيطاليا، الأمر الذي أسفر عن إبرام عقود لشراء آلات في قطاعي الألبان والغاز الأحيائي.

### الاستثمار في العراق

يوشك مشروع استثماري كبير في العراق، أُطلق في عام ٢٠٠٧، على الانتهاء. والغرض من المشروع دعم تطوير القطاع الخاص، من خلال تشجيع الاستثمار في شركات القطاع الخاص في مراحل مختلفة من النمو. ويستند المشروع الذي تبلغ قيمته ١٠ ملايين دولار إلى تكنولوجيات وضعتها اليونيدو وجُرِّبَتْ واختُبرت بنجاح مثل برنامج تنمية المنشآت وترويج الاستثمار، وبرنامج مصافق التعاقد من الباطن والشراكات، والنموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ. وتعمل أربعة مراكز لتنمية المنشآت أُسست في بداية المشروع في بغداد والبصرة وإربيل وذي قار. بمثابة مراكز جامعة لتلبية جميع احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجالات مختلفة. وتشمل الخدمات المقدمة التدريب في مجال بناء القدرات، سواء في فصول دراسية أم عبر التعلم الإلكتروني، وترويج الاستثمار، ووضع خطط العمل، وتقديم المشورة، وإتاحة فرص الحصول على التمويل، وتيسير الروابط. وبمرور الوقت، بات المشروع يجسّد تحولاً في فلسفة عمل اليونيدو، بانتقالها من تقديم المساعدة الإنسانية المباشرة إلى تقديم برامج أكثر استناداً إلى المشاركة وأبعد أفقاً في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات. وحتى الآن، أعدَّ المشروع ملفات عن ٨٨ فرصة استثمار وولّد استثمارات تُقدَّر قيمتها بمبلغ ٦٥ مليون دولار، بينما أسفرت خدمات ترويج الاستثمار المقدمة إلى ١٣٠ شركة عراقية عن إبرام ٣٥ اتفاق شراكة. وقد أنشئ ما مجموعه ٩١ منشأة عراقية صغيرة ومتوسطة وتوسَّعت أعمال ١٨٤ منشأة أخرى، الأمر الذي وفرَّ أكثر من ٦٠٠ ١ فرصة عمل. وأُرسل ممثلون عن ٢٤٥ شركة من شركات القطاع الخاص العراقية إلى معارض دولية، وأسفر ذلك عن عقد ما يقرب من ٢٠٠٠ اجتماع بين شركات عراقية ودولية وإقامة شراكات مفيدة.

ونظّم مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين عدداً من الأنشطة بهدف تحفيز الاستثمار والتجارة بين رواد الأعمال في البلدان الواقعة على طريق الحرير البحري والبري أثناء معرض الصين الدولي التاسع عشر للاستثمار والتجارة الذي عقد في شيامن. وتألّف وفد اليونيدو من ١٢٧ من رواد الأعمال البحرينيين فضلاً عن ٤٢ من رواد الأعمال من ١٨ بلداً آخر. وفي آذار/مارس، انضمَّ مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين إلى ممثلين عن مقر اليونيدو، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والمركز العربي الدولي لريادة الأعمال والاستثمار، بهدف إدارة برنامج تدريبي مدته ١٠ أيام في الجامعة الملكية للبنات بالبحرين (انظر أدناه الصفحتين ٤٤ و ٤٥). واستناداً إلى عدّة إيكويب (لتحسين نوعية السياسات الصناعية)، جمع البرنامج بين عدد من مقرري السياسات من البلدان النامية بغية صياغة وتصميم سياسات واستراتيجيات للتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في سياقات بعينها. كما ساعد المكتب في تنظيم المنتدى الأول لريادة الأعمال والاستثمار من أجل تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة في كانون الثاني/يناير، حيث جرى التوقيع على إعلان المنامة؛ ويشدّد الإعلان على أهمية التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل وزيادة الإنتاجية وتحويل الاقتصادات. واجتذب هذا المنتدى أكثر من ١٠٠٠ مشارك من ٨٠ بلداً، وأتاح إطاراً

لاستكشاف فرص التعاون فضلاً عن الاستثمار المشترك والشراكات في قطاع الأعمال مع شركاء محتملين من جميع أنحاء العالم. وعلى هامش المنتدى، عقدت اليونيدو والمجلس الأعلى للبيئة في البحرين، على مدار ثلاثة أيام، المنتدى الدولي للاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا الذي ناقش الاتجاهات العالمية وعرض دراسات لحالات ناجحة على الصعيدين الإقليمي والدولي في هذا القطاع الآخذ في التوسع.

وفي شباط/فبراير، قدّم مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في طوكيو الدعم لحلقة دراسية حول الاستثمار في تركيا بعنوان "الفرص المتاحة في منطقة غرب البحر الأسود" تبعتها بعد شهر حلقة دراسية عن الفرص التجارية والاستثمارية في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ولا سيما أنغولا وملاوي وناميبيا. وأثناء زيارة المدير العام في أيار/مايو، عقد المكتب حلقة دراسية بشأن التصنيع المستدام من أجل تحقيق الرخاء للجميع. كما روّج المكتب لأنشطة المنظمة من خلال أجنحة اليونيدو في معرض المجتمع الذكي في حزيران/يونيه في اليابان، حيث عُرضت أمثلة على التكنولوجيات والحلول الجديدة المستخدمة في إقامة البنى التحتية الاجتماعية، وفي مهرجان غلوبال فيستا اليابان لعام ٢٠١٥، وهو مهرجان للتعاون الدولي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر. وفي كانون الأول/ديسمبر، نظّم المكتب بعثة لتقصي الحقائق أوفدت إلى الهند بهدف استكشاف إمكانية إقامة شراكات بين شركات يابانية عاملة في مجال تكنولوجيا إدارة المياه ونظيراتها في الهند. وتمكّن عدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية من حضور معرض ميلانو التجاري الدولي لعام ٢٠١٥ برعاية مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في إيطاليا. وباستخدام منصة حاسوبية، أُتيح للمنشآت أن تطلب دعم المكتب لترتيب اجتماعات أعمال تجارية أو جولات دراسية إلى مناطق التكنولوجيا المتطورة والمناطق الصناعية في إيطاليا. وكان شعار المعرض لعام ٢٠١٥، وهو "تغذية الكوكب، طاقة للحياة"، مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بعمل اليونيدو، وهو ما أتاح للمكتب فرصة أداء دور ريادي في مناقشة بشأن الأمن الغذائي والمواضيع ذات الصلة بالتغذية، والتنمية الريفية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وقد استقبل المعرض أكثر من ٢٠ مليون زائر وأتاح فرصة للتوافق بين الآلاف من أصحاب الأعمال التجارية. وزار أكثر من ٦٠ من الرؤساء التنفيذيين في شركات من تايلند منطقة التجارة الحرة في شنغهاي بغية استكشاف فرص أعمال جديدة، برعاية مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في شنغهاي بالصين. كما نظّم المكتب يوماً لليونيدو أثناء معرض الصين (شنغهاي) الدولي الثالث للتكنولوجيا في نيسان/أبريل تحت شعار "التجارة في التكنولوجيا من أجل الابتكار التكنولوجي وتنفيذ استراتيجية 'حزام واحد، طريق واحد' الوطنية".

## مصافق التعاقد من الباطن والشراكات

على مدار ٢٥ عاماً مضت، أنشأت اليونيدو مصافق للتعاقد من الباطن والشراكات بهدف مساعدة المنشآت على مواجهة تحديات العولة والاستفادة من الفرص الناشئة عن التعاقد من الباطن والاستعانة بمصادر خارجية وسلاسل التوريد في المجال الصناعي. وتتيح الشبكة بوابة معلومات لتحقيق التوافق بين الموردّين والمشتريين في جميع أنحاء العالم.

وشهد عام ٢٠١٥ توسيع شبكة مصافق اليونيدو للتعاقد من الباطن والشراكات بعد الالتزام بتمويل مراكز جديدة في إيران (جمهورية-الإسلامية) وعمان وغابون. ووسّع برنامج ترويج الاستثمار في العراق نطاق أنشطته ليشمل بناء القدرات في إطار اتحاد الصناعات العراقي، حيث عُقد تدريب في إطار برنامج مصافق التعاقد من الباطن والشراكات في أيار/مايو في إربيل، بتمويل من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي.

وأثناء العام، أدخلت تعديلات على برنامج مصافق التعاقد من الباطن والشراكات، على نحو يجسّد الأهمية الكبيرة التي توليها المنظمة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. فعلى سبيل المثال، سوف يشمل إعداد نبذات عن الموردّين في المستقبل لمحة خاطفة عن توزيع الجنسين في مختلف المستويات الوظيفية للعمالة في المنشأة المعنية، وبناءً على ذلك ستقترح اليونيدو إجراءات ملموسة لتحقيق التوازن بين الجنسين داخل تلك المنشأة.

وفي نيسان/أبريل، شاركت اليونيدو للمرة الأولى في معرض تجاري دولي في هانوفر بألمانيا، حيث خصّصت لها منصة عرض مستقلة في جناح الأعمال التجارية والأسواق العالمية لتُعرض فيها أعمال برنامج مصافق التعاقد من الباطن والشراكات التابع لها. وكان عدد من المصافق ضمن العارضين، وهو ما أتاح لها فرصة إقامة صلات مع سلاسل القيمة العالمية. واغتتمت اليونيدو فرصة حضور مصافق التعاقد من الباطن والشراكات في الصين (شيان) والعراق والكاميرون وموزامبيق ونيجيريا لتناقش معها المشاريع الحالية والمقررة. كما استكشفت اليونيدو مع بنك قطر للتنمية إمكانية إقامة مشروع لإنشاء مصفّق للتعاقد من الباطن والشراكات في قطر، ونظرت في تجديد برنامج مصفّق التعاقد من الباطن والشراكات في الهند مع عدد من المنشآت الهندية الصغيرة والمتوسطة. ونظّمت اليونيدو منتدى للشراكة الألمانية العراقية أثناء المعرض، ساعد على التوعية بفرص الاستثمار في العراق من خلال مراكز تنمية المنشآت التابعة لليونيدو وكذلك اتحاد الصناعات العراقي.

وفي إطار التحضير لإطلاق برنامج مصفّق التعاقد من الباطن والشراكات في باكستان في نهاية العام، نظّمت اليونيدو في نيسان/أبريل وأيار/مايو عدداً من الحلقات الدراسية بهدف تعريف موظفي هيئة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في لاهور ببرامجها (انظر القسم المتعلق بمكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا أعلاه).

## تنمية سلاسل القيمة

تتيح عولمة الإنتاج والتجارة الفرصة للتعلم التكنولوجي السريع والابتكار والتنمية، ولكنها تؤدي أيضاً إلى إيجاد مجموعة من العوامل الخارجية وأوجه الاعتماد المتبادل. وينبغي أن يكون الهدف الاستراتيجي للبلدان النامية هو إنشاء سلاسل قيمة محلية تتسم بالكفاءة، والاستفادة الفعالة من المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية بهدف التنمية الصناعية الوطنية ولزيادة الصادرات.

وشاركت اليونيدو في تنظيم حلقة عمل مدتها يومان في أيلول/سبتمبر في بوغور بإندونيسيا، بعنوان "الوصول بإندونيسيا للمستوى الأمثل من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية"، بالتعاون مع وزارة الخارجية. وساعدت حلقة العمل في تعزيز فكرة الأخذ باستراتيجية صناعية فعّالة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية، وناقشت ديناميات سلاسل القيمة العالمية وآثارها على الاستراتيجيات والسياسات الصناعية الوطنية. وفي تركيا، قدّمت اليونيدو عرضاً إيضاحياً عن تنمية سلاسل القيمة الزراعية-الصناعية في الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي التي عُقدت في أنقرة. واستُند في إعداد ورقة عمل بعنوان "ما بعد الصناعات الناشئة وتحرير التجارة: التنمية المنتجة لسلاسل القيمة والتجمّعات"، وهي من بين المنشورات العديدة التي أصدرتها اليونيدو عن سلاسل القيمة خلال العام، إلى الخبرة الواسعة التي اكتسبتها المنظمة في تنمية سلاسل القيمة والتجمّعات، وأوصت بتعزيز الابتكار والمعارف وتنمية القدرات من أجل تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع.

ويقدم منشور آخر بعنوان "سلاسل القيمة العالمية والتنمية: الدعم الذي تقدمه اليونيدو من أجل تنمية صناعية مستدامة وشاملة للجميع"، فهو ج اليونيدو في مجالات البحث ووضع أدوات التحليل ومشاريع التعاون التقني من أجل تحقيق تنمية صناعية مستدامة وشاملة للجميع عن طريق سلاسل القيمة العالمية (انظر الصفحة ٤١). وفي إطار مشروع جديد قيمته ٤,٤ ملايين دولار أُطلق في حزيران/يونيه، تدعم اليونيدو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في إيجاد محاور نمو تشجع التنمية القائمة على الزراعة في المنطقة الغربية من البلاد. ويركز المشروع على بناء سلاسل قيمة زراعية في مقاطعة الكونغو المركزية فضلاً عن دعم وزارة المالية في إنشاء ثلاث منصات زراعية-صناعية متعددة الخدمات لتكون بمثابة مراكز للتنمية التقنية والتجارية. وسوف تيسر هذه المراكز استفادة المزارعين ورواد الأعمال من البنى التحتية والخدمات والتكنولوجيات اللازمة لزيادة الإنتاجية وتطوير مهاراتهم وتحسين نوعية منتجاتهم وزيادة دخلهم وإيجاد فرص عمل جديدة. ومن المتوقع أن يستفيد من هذا المشروع، الذي تموّله الحكومة في إطار برنامج البنك الدولي لإيجاد محاور نمو في مقاطعة الكونغو المركزية، ما يصل إلى ٥٠.٠٠٠ من المزارعين.

ويقدم مشروعٌ أُطلق في كانون الثاني/يناير بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حكومة أرمينيا في ضمان تنمية الأعمال التجارية الزراعية على نحو يتسم بالكفاءة والاستدامة، بما يسهم في تحسين الظروف السائدة في المناطق الريفية من البلاد. وسوف ينشئ المشروع، الذي يموله الاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية النمساوية، مجموعات جديدة للمنتجين أو يعزز المجموعات القائمة، ويشاركها بفعالية في تنمية سلاسل القيمة. وقد حدّد المشروع حتى الآن مجموعات من المنتجين للحنطة السوداء والأجبان العالية القيمة والفواكه المجففة والخضروات بهدف دعم تنمية سلاسل القيمة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، ستكون ٣٠ مجموعة جديدة من المزارعين المشاركين في سلاسل القيمة المستهدفة قد سجلت نفسها رسمياً وقدمت خطط عمل. وسوف يُقدّم تدريب إضافي للعاملين في مجموعات المنتجين يشمل المسائل المتعلقة بالأعمال التجارية، وإعداد الميزانيات والتمويل، والتسويق، وسلامة الأغذية وإمكانية تعقبها، وعمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية. وتلقّى ما يزيد على ١٠٠٠ من المزارعين - ٤٠ في المائة منهم من النساء و ٣٠ في المائة من الشباب - إرشادات بشأن فوائد التنظيم الجماعي وسبل تحسين الإنتاج الأولي. ومن المتوقع أن تحقق المجموعات التي تلقت المساعدة زيادة لا تقل عن ١٠ في المائة في أسعار السلع التي تنتجها وزيادة بنسبة ٢٠ في المائة في مبيعاتها السنوية. وفي إطار هذا البرنامج، أمكن الحصول على تمويل جديد بقيمة ٣,٤ ملايين يورو من الاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية النمساوية لصالح سلاسل القيمة المستهدفة.

## دعم التجمّعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

على مدار العام، شهدت المنظمة تزايد الطلب على الدعم في مجال تنمية التجمّعات والاتحادات، سواء من الدول الأعضاء أو القطاع الخاص، الأمر الذي أدّى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع الجديدة وزيادة عدد البلدان المستفيدة. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، تموّل الوكالة الكورية للتعاون الدولي مشروعاً لاستدامة قدرات موردي السيارات.

وفي إطار مشروع في ميانمار يهدف إلى تهيئة بيئة مواتية لتنمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، درّبت اليونيدو ٩٥٩ موظفاً عمومياً من مناطق مختلفة في البلاد في ٣٥ جلسة تدريبية، في حين شارك ٥٤٨ من ممثلي المنشآت، بما في ذلك ١٢ لجنة من لجان إدارة المناطق الصناعية، في التدريب والمناقشات بشأن تنمية التجمّعات والمنشآت الصغرى والصغيرة

والمتوسطة. وأولي اهتمام خاص لاحتياجات الشباب والنساء فيما يتعلق بتنمية الأعمال التجارية. وتلقّى أكثر من ٣٠٠ من رواد الأعمال الشباب التوجيه، وجرى تيسير تقييم المشاريع الاستثمارية من الناحيتين المالية والاقتصادية من خلال التدريب على الإصدار الثالث المتقدّم من النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ (الكومفار) وعلى الإصدار المسطّ من النموذج نفسه. ويهدف المشروع، الممولّ من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي بمبلغ ١,٢ مليون يورو، إلى تعزيز الشراكات بين المنشآت المحلية من جانب والمنشآت الإيطالية والأوروبية من جانب آخر. وشهدت قدرة المنشآت المستهدفة على المنافسة زيادة واضحة نتيجة لحلقات العمل وعمليات الشراء المشتركة وأنشطة الترويج المشتركة. واستفاد منتجو المشغولات المطلية باللك من تصميمات جديدة وعرضوا أعمالهم في إيطاليا في متحف الفن الشرقي ومعرضي رستروكتورا وإكسبوكاسا في تورينو، وفي معرض ميلانو لعام ٢٠١٥.

وتوفّر المنشآت الصغيرة والمتوسطة معظم فرص العمل في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط التي تشمل الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية ولبنان وليبيا ومصر والمغرب فضلاً عن دولة فلسطين. ومن القطاعات التي تشهد نمواً سريعاً ولا تزال تنطوي على إمكانات توسّع كبيرة قطاعُ الصناعات الإبداعية والثقافية. ففي منطقة تحتاج إلى ٥ ملايين فرصة عمل جديدة سنوياً لضمان الإدماج الاجتماعي، تسعى اليونيدو إلى تحسين القدرة التنافسية في القطاع الثقافي والإبداعي من حيث الأداء التجاري والبيئي والاجتماعي، وتحويل مواهب الشبان والشابات - المعارف والمهارات التقليدية والتراث الثقافي - إلى أعمال تجارية وفرص عمل.

وفي إطار مشروع بموّلته الاتحاد الأوروبي بمساهمة من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، وهو الآن في عامه الثاني، رُصد ١٤٤ تجمّعاً للصناعات الإبداعية والثقافية في البلدان المستفيدة، الأمر الذي يسلط الضوء على الإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها هذا القطاع في هذه المنطقة. وقد طُلب إلى اللجان التوجيهية الوطنية في البلدان السبعة أن تختار قطاعين ذوي أولوية: في الجزائر: الحلي (باتنة) والمشغولات النحاسية (قسنطينة)؛ وفي مصر: تصميم الموائل والجلود (القاهرة)؛ وفي الأردن: الأزياء والخزف (عمان)؛ وفي لبنان: الحلي (بيروت) والأثاث (طرابلس)؛ وفي المغرب: المنسوجات المنزلية (الدار البيضاء) وهندسة الديكور (مراكش)؛ وفي تونس: الخزف (الجم) وأدوات المائدة (نابل)؛ وفي دولة فلسطين: الأثاث (نابلس)، والحرف اليدوية التقليدية (بيت لحم). كما ركّز المشروع على تطوير منتجات جديدة والروابط التجارية مع المشترين والمستهلكين. وبرهن هذا المشروع ومشروع مماثل في ميانمار بوضوح على أنّه يمكن لليونيدو، بالجمع بين مجالي خبرات يكمل أحدهما الآخر - وهما تنمية التجمّعات ودعم الصناعات الإبداعية - أن تحقّق أثراً أفضل على أرض الواقع من حيث تعزيز القدرة التنافسية وتنمية الموردّين وتقوية شوكة الفئات السكانية الضعيفة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

وفي آذار/مارس، فاز عرض نظّمه مشروع لليونيدو في معرض الأغذية الحادي والأربعين في بودفا، الجبل الأسود، بجائزة "العروض الأكثر ابتكاراً". وتُظمت منصة العرض، التي صُمّمت لجذب الانتباه إلى تجمّعات النبيذ والأسماك وزيت الزيتون في الجبل الأسود، في إطار مشروع ممّول من الاتحاد الأوروبي يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية لدى المنشآت المحلية الصغيرة والمتوسطة في الجبل الأسود من خلال تنمية التجمّعات. ويسعى المشروع الذي تنفّذه اليونيدو بالشراكة مع وزارة الاقتصاد في الجبل الأسود وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحسين قدرة تجمّعات مختارة في الجبل الأسود على النفاذ إلى الأسواق. واستهدفت أنشطة المشروع ٣٤ منشأة صغيرة ومتوسطة في أربعة تجمّعات، واستفاد منها مباشرة ١١٨ من الموظفين المعيّنين لمدة محدّدة وكذلك نحو ٢٧٠ عاملاً موسميّاً. وتجمّع عدة منتجين للأغذية تحت الاسم التجاري "أطياب الجبل الأسود".

واجتذبت منصة العرض زواراً من محلات البيع بالتجزئة والوكالات السياحية وشركات تجهيز الأغذية. وشارك في المعرض ١٧ منتجاً من التجمعات المدعومة.

## إنشاء اتحادات التصدير ودعمها

في إطار مشروع أُجزم مؤخراً في كوت ديفوار، ساعدت اليونيدو في إنشاء سبعة اتحادات تصدير في قطاعات المنيهوت وجوز البلاذر الأمريكي والحبوب والمنسوجات والملابس. كما مكنت ٣٠ من المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تحسين إنتاجيتها وقدرتها التنافسية حتى أن بعضها بدأ في التصدير إلى الأسواق الدولية. واستفادت خمس وعشرون شركة صناعية تنتمي إلى قطاعات صناعية مختلفة من أدوات التشخيص الاستراتيجي العالمي، ووضع خطط إعادة الهيكلة والتطوير، فضلاً عن المساعدة في تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية المحددة في الخطط. وقدم التدريب لما مجموعه ١٧٦٠ مشاركاً من ٢٦٣ منشأة تعمل في مجال الصناعة التحويلية، وكذلك لخبراء استشاريين وموظفين في مختبرات ومصارف ومؤسسات أخرى. وكان المشروع مسؤولاً عن اعتماد ٢٤٦ معياراً في القطاعات المذكورة أعلاه وإصدار تلك المعايير؛ وساعدت اليونيدو أربعة مختبرات على تركيب نظم لإدارة الجودة، وتلقى مختبران منها مساعدة إضافية في الحصول على الاعتماد. وقدمت اليونيدو معدات إلى مختبرين، أحدهما معني بقياس الأبعاد والآخر بتحليل منتجات المنسوجات والملابس واختبارها. وكان من المهم بصفة خاصة صياغة برنامج وطني لإعادة الهيكلة والتطوير في القطاعات الأربعة. وأنشئت وكالة وصندوق تحفيزي لإدارة البرنامج، وكان العمل جارياً على استكمال دراسات الجدوى استعداداً لإنشاء ثلاثة مراكز تقنية.

## الإيفاء بالمعايير

يتوقف النمو الاقتصادي في أي بلد إلى حد كبير على قدرة ذلك البلد على بيع سلعه في الأسواق الدولية. وفي حين أن العديد من البلدان النامية قد حققت بالفعل نجاحاً بالغاً في هذا الصدد، فإن بلداناً نامية أخرى، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تواجه صعوبة في تحقيق هذه النقلة النوعية الحاسمة. وبغية مساعدة المنشآت المحلية في البلدان النامية على الدخول في سلاسل القيمة العالمية، تساعد اليونيدو البلدان المستفيدة من خدماتها على الإيفاء بالمعايير الدولية ومطالب المشترين بالحصول على شهادات اعتماد تفيد بأن المنتجات الموردة تستوفي معايير السوق المعنية.

ومن بين المجموعة الواسعة من الدورات التدريبية التي قدّمتها اليونيدو خلال العام في هذا المجال، كان الغرض من دورة تدريبية عُقدت على مدار خمسة أيام في مابوتو بناء القدرات التجارية الإقليمية في أقل البلدان نمواً. وضمت الدورة التدريبية ثلاثة وعشرين مشاركاً من إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وتشاد وتوغو والسنغال والسودان وليسوتو وملاوي وموزامبيق، حيث تولّى إطلاعهم على كيفية التغلب على العقبات المتعلقة بالبنية التحتية لضمان الجودة خبراء من اليونيدو وغيرها من أعضاء شبكة القياس والاعتماد وتوحيد المواصفات للدول النامية، بما في ذلك مركز التجارة الدولية، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، واللجنة الكهروتقنية الدولية، وهيئة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات، والمحفل الدولي لاعتماد هيئات إصدار شهادات الجودة، والمنظمة الدولية لعلم القياس القانوني، والمكتب الدولي للموازن والمكاييل والمقاييس. ونُظمت هذه الدورة بالتعاون مع الإطار المتكامل المعزز وموّلت بتبرع مهم من حكومة فنلندا إلى صندوق اليونيدو الاستئماني للتجارة.



ونشرت اليونيدو عدداً جديداً من تقريرها المعنون لإيفاء المعايير لكسب أسواق جديدة - الامتثال للمعايير التجارية، تقدّم فيه نُهجاً جديدة لتحليل قدرات البلدان النامية على الامتثال لهذه المعايير والتحديات التي تواجهها والآثار المترتبة على عدم الامتثال.

ووجود نظام معترف به دولياً فيما يخص البنية التحتية لضمان الجودة، فضلاً عن أهميته للتجارة والنمو الاقتصادي، أمر بالغ الأهمية للرفاه الاجتماعي والصحة والسلامة. وأثناء العام، تمكّن العراق من إجراء أوّل تقييم مستقل لاعتماد مختبر تجارب عقب إنشاء هيئة اعتماد عراقية مستقلة معترف بها دولياً وإقليمياً في إطار مشروع بدأ في عام ٢٠١٢. وفي نهاية المطاف، سوف تقدّم الهيئة الوطنية الجديدة خدمات الاعتماد لجميع الهيئات الوطنية المعنية بتقييم الامتثال، فضلاً عن الهيئات المعنية بالمصادقة والتفتيش. ويتمثّل الهدف العام للمشروع الذي تبلغ قيمته ١٢,٥ مليون دولار، والذي تموّله الوكالة السويدية للتنمية الدولية، في مساعدة العراق على تحسين قدراته التجارية والاندماج على نحو أفضل في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. ويجري تنفيذ المشروع بالتعاون الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمجلس السويدي للاعتماد وتقييم الامتثال، بوصفه شريكاً استراتيجياً في دعم إنشاء هيئة الاعتماد الوطنية وتشغيلها. وفي نهاية المطاف، سوف يكفل تطوير نظام ضمان الجودة في العراق زيادة حماية المستهلكين.

وبإنشاء الجهاز العربي التنسيق للاعتماد في إطار أحد مشاريع اليونيدو في عام ٢٠١١، وضعت بلدان المنطقة العربية أسس البنية التحتية الإقليمية لضمان الجودة. وخطت اليونيدو خطوة نوعية بإطلاق برنامج جديد للتعاون بين الدول العربية بشأن البنى التحتية في مجالي ضمان الجودة وسلامة الأغذية، أعلن عنه أثناء الدورة الوزارية الخامسة والتسعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية، التي عُقدت في القاهرة في شباط/فبراير. ويتكوّن البرنامج الجديد من مشروعين، ويتناول العقبات المتصلة بالصحة العامة والصحة النباتية والعقبات التقنية التي تعترض سبيل التجارة، وينطوي على التعاون مع جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والوكالة السويدية للتنمية الدولية. ويهدف المشروع الأول إلى تعزيز البنية التحتية الإقليمية لضمان الجودة وتحسين نوعية خدمات الدعم وطرائق تقديمها فيما يتعلق بالتوحيد القياسي وتقييم الامتثال والاعتماد استناداً إلى الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة، في حين يركّز المشروع الثاني على تعزيز القدرات التجارية الإقليمية في مجالي الصناعة الغذائية ونظم سلامة الأغذية.

## جودة الأغذية في ميانمار

يعوق عدم وجود نظام وطني فعّال لضمان الجودة في ميانمار نمو التجارة والصادرات. كما أن ضعف الاستثمار في مرافق اختبار الجودة قد حال دون تنمية القيمة المضافة وتنوع المنتجات الغذائية. وفي إطار مشروع قيمته ٢,٦ مليون يورو تموّلها الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، تتخذ اليونيدو حالياً خطوات من شأنها التمكين من وصول المنتجات الغذائية المجهّزة في ميانمار إلى الأسواق في جميع أرجاء منطقة جنوب شرق آسيا وخارجها. وعلى وجه التحديد، تقدم اليونيدو التدريب بهدف تعزيز قدرات مختبرات فحص الأغذية الأربعة القائمة على الإيفاء بالشروط اللازمة لاعتمادها وفقاً لمعيار المنظمة الدولية للتوحيد القياسي/اللجنة الكهروتقنية الدولية رقم ١٧٠٢٥ فيما يخصّ بارامترات الفحص الأساسية. وقدّمت اليونيدو إلى مختبر إدارة الأغذية والعقاقير معدات تتيح له الإسراع بتوسيع نطاق خدمات الفحص التي يقدمها للمصدرين. ومن شأن إدخال تحسينات على إجراءات التفتيش الغذائي التي تتبعها شركة ميانمار لخدمات التفتيش والفحص أن يكفل اعتماد تلك الشركة وفقاً لمعيار المنظمة الدولية للتوحيد القياسي/اللجنة الكهروتقنية الدولية رقم ١٧٠٢٠ فيما يخصّ أعمال التفتيش المنفّذة دعماً لجودة واردات البلاد وصادراتها. وفي مجال التوحيد القياسي، ستقدّم اليونيدو التدريب أثناء العمل لإدارة البحوث والابتكار. ويشمل التقدّم المحرز بعد سنتين تطوير المختبرات الأربعة وإطلاق برنامج تجريبي للأخذ بنظم إدارة سلامة الأغذية في ١٥ منشأة صغيرة ومتوسطة. وتهدف هذه المنشآت إلى الدخول في سلاسل توريد عالمية، ولا سيما ضمن تجار التجزئة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. كما تقوم المنظمة بتدريب مجموعة أساسية من الخبراء الاستشاريين الوطنيين على نظم إدارة سلامة الأغذية.

وهناك إدراك جيد للحاجة إلى استدامة مصائد الأسماك في جميع أنحاء العالم، ولا سيما لدى المستهلكين الأسماك المجمدة وغيرها من المأكولات البحرية العارفين بهذا المجال. ويُظهر المنتجون وفاءهم بمعايير الصيد المستدام من خلال علامة هيئة الاعتماد على منتجاتهم.

ويهدف برنامج سمارت-فيش في إندونيسيا - برنامج استدامة النفاذ إلى الأسواق من خلال التجارة المسؤولة - إلى دعم النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل في قطاع مصائد الأسماك، مع ضمان حماية التنوع البيولوجي عن طريق الدعوة إلى استخدام موارد مصائد الأسماك بطريقة مستدامة. وتلقى الدعم في إطار هذا البرنامج، الذي أطلقته اليونيدو في عام ٢٠١٤ بدعم من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، ثلاث من سلاسل القيمة - أسماك التونة التي تُستخدم قصبه وخط في صيدها، وأسماك البنغاسيوس، والأعشاب البحرية - مع مراعاة آثارها الاجتماعية والاقتصادية على المستويين المحلي والوطني، ولا سيما على الفئات ذات الدخل المنخفض والنساء. وتمثّلت أولى خطوات المشروع في بدء حوار بين القطاعين العام والخاص بشأن استخدام الموارد البحرية بطريقة مستدامة وحماية التنوع البيولوجي، وسوف يستمر هذا الحوار لفترة طويلة بعد انتهاء المشروع. ومن شأن الدعم المقدم إلى الصيادين والمزارعين والمجهّزين في سلاسل القيمة الثلاث أن يزيد من قدرة منتجهم على المنافسة من خلال تحسين إمكانية التعقب والإنتاجية والابتكار. وتعمل اليونيدو مع مركز فالكاب-فيش، وهو مركز تميّز تابع لجامعة مصائد الأسماك في جاكرتا، على بناء القدرات المحلية. وبالتشاور مع جامعة تسمانيا الأسترالية، تعمل اليونيدو على تعزيز المقرّرات المستخدمة في المركز لتدريب العاملين في مصائد الأسماك في المستقبل عن طريق تحقيق التكامل

بين جانبي الإنتاجية والابتكار. ويعمل البرنامج على أساس تجريبي مع أكثر من ٢٠ شريكاً على تحسين أداء سلاسل القيمة الثلاث على مستوى المزارعين والمنشآت.

ولا شك في أن استخدام مواد بناء غير جيدة قد أسهم في زيادة الخسائر في الأرواح في أعقاب الزلزال المدمر الذي أصاب هايتي في عام ٢٠١٠. وقد دفع ذلك الحكومة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية واستحداث لوائح وطنية بشأن ضمان الجودة لم يكن لها وجود حتى ذلك الحين. وكانت هايتي البلد الوحيد في منطقة الجماعة الكاريبية والسوق الكاريبية المشتركة الذي ليس لديه مكتب وطني للمعايير، ولا مختبرات معترف بها دولياً لفحص مواد البناء أو الأغذية أو غيرها من المنتجات، ولا مرفق قياس جيد للتحقق من الأوزان والمقاييس في ضوء المعايير الدولية. ويتسم اعتماد معايير من قبيل المعايير التي تصدرها اللجنة الكهروتقنية الدولية والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي بأهمية حيوية حتى تكون هايتي قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية وعلى حماية مستهلكيها. وعلى هذه الخلفية، تعمل اليونيدو على مساعدة هايتي في إقامة بنية تحتية وطنية متينة لضمان الجودة، تمكّن المنشآت في البلاد من تلبية متطلبات الأسواق الدولية والإسهام في اندماج البلاد في التجارة الإقليمية والدولية. ومحط التركيز الرئيسي للمشروع الممول من الاتحاد الأوروبي هو إنشاء مكتب للمعايير في هايتي يسهم في عملية إعادة الإعمار ويشجّع الصادرات ويحمي المستهلكين من المنتجات الرديئة. كما تعمل اليونيدو مع الحكومة على إعداد سياسة وطنية خاصة بضمان الجودة، في أعقاب العمل الذي اضطلع به لسنّ قانون وطني للتوحيد القياسي أثناء المرحلة الأولى من المشروع. وصارت هايتي الآن عضواً في المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، وأنشأت لجنة كهروتقنية وطنية.

وتحتاج ملاوي، على غرار غيرها من أقل البلدان نمواً، إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام بغية التصديّ لتحديات الفقر والجوع. وفي عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، على الترتيب، أطلقت ملاوي مشروع "إنشاء بنية تحتية مُحكمة للتوحيد القياسي وضمان الجودة والاعتماد والقياس في ملاوي" بتمويل من الاتحاد الأوروبي، ومشروع "دعم النفاذ إلى الأسواق وبناء القدرات التجارية بشأن المنتجات الصناعية-الزراعية" بتمويل من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي.

وتُنفذ اليونيدو المشروع الأول بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويهدف كلا المشروعين إلى الإسهام في إنشاء بنية تحتية وطنية لضمان الجودة تتسم بمزيد من الفعالية والاستدامة من خلال تحسين أداء مكتب المعايير في ملاوي. وسوف تقدّم البنية التحتية الجديدة خدمات تجارية أفضل إلى المنشآت الملاوية، كما ستساعد، في الأجل الطويل، على حماية حقوق المستهلكين. وسوف يضمن المشروعان أيضاً أن تتوفر للرابطة الوطنية للمزارعين من صغار الملاك فرص أفضل للنفاذ إلى الأسواق المحلية والإقليمية والأجنبية من خلال تعزيز عمليات الاختبار والمصادقة على اعتماد الصادرات، وتحسين نظم ضمان الجودة المطبقة في مجموعة مختارة من سلاسل القيمة. وحتى الآن، اكتملت عمليات تجديد المختبرات وتطويرها، وجرى تركيب معدات الاختبار والقياس. ووضعت سياسة وطنية جديدة بشأن ضمان الجودة وعُقدت دورات تدريبية بشأن المصادقة والاعتماد داخل البلاد وخارجها. وتتولى اليونيدو مسؤولية تنفيذ هذه الدورات التدريبية من الناحية التقنية.

واستهل مشروع جديد في بداية العام لوضع إطار مستدام من البنى التحتية اللازمة لضمان الجودة يعمل جيداً ويمكن دول منطقة وسط أفريقيا من إزالة العقبات التقنية التي تعترض سبيل التجارة. ويتمثل جزء كبير من المشروع في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويشمل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وبرينسيبي وغابون والكاميرون والكونغو. وسيهيئ المشروع بيئة اقتصادية مواتية لتيسير الامتثال لقواعد التجارة واللوائح التقنية الدولية. ومن شأن المشروع أن

يُفضي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وإلى النفاذ إلى الأسواق الدولية في نهاية المطاف. وشملت الأعمال التحضيرية إنشاء هياكل حوكمة المشروع، وحصر المختبرات المعنية بالبنية التحتية لضمان الجودة، وتحديد المنشآت التي سوف تتلقى الدعم.

وفي إطار مشروع مماثل في غرب أفريقيا، تساعد اليونيدو على وضع إطار لإنشاء بنية تحتية لضمان الجودة وتشغيلها من أجل تيسير التجارة الأقليمية والدولية، وحماية المستهلكين والبيئة، وتحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد أُطلق المشروع الذي تبلغ قيمته ١٢ مليون يورو في عام ٢٠١٢ بتمويل من الاتحاد الأوروبي، وهو ثمرة التعاون بين اليونيدو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويشمل التقدم المحرز حتى الآن تحديد السياسات الوطنية لضمان الجودة ومواءمة تلك السياسات في ١٦ بلداً من البلدان المشمولة بالبرنامج، وإنشاء هيئات إقليمية معنية بالبنية التحتية لضمان الجودة تتولى مسؤولية الاعتماد والقياس والتوحيد القياسي، واعتماد ١٤٥ معياراً موحداً. كما قُدِّم المشروع التدريب في موضوع الجودة إلى أكثر من ٣٥٠ من الصحفيين المتزمين بنشر ثقافة الجودة في ١٥ بلداً.

### مواد التجميل في كولومبيا

أكبر تحدّي يواجه العديد من البلدان النامية التي تأمل في النفاذ إلى أسواق التصدير هو إنتاج سلع نفي بالمعايير ومتطلبات الأسواق على الصعيد الدولي. ولدى كولومبيا - أحد أكبر الاقتصادات في أمريكا اللاتينية والكاريبي - صناعة ناشئة في مجال مواد التجميل تنطوي على إمكانات نمو كبيرة. وبالرغم من أن كولومبيا غنية بالمواد الخام اللازمة لكي تنضم إلى بلدان العالم الرائدة في مجال مواد التجميل القائمة على عناصر طبيعية في السنوات الخمس عشرة المقبلة، فإنها لم تحقق حتى الآن سوى قدر محدود من النجاح على الصعيد الإقليمي. وقد أسهمت ثغرات منها ضعف إطار الصحة العامة والصحة النباتية، وعدم كفاية القدرة على الوفاء بالمعايير الدولية، وعدم وجود خدمات معترف بها دولياً لتقييم الامتثال في انخفاض القدرة التنافسية ورفض البضائع المصدرّة. ولم تستغل البلاد بعد الموارد الطبيعية المتاحة لديها كعامل من عوامل الابتكار والامتياز في الأسواق الدولية.

وتموّل أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا وبرنامج التحول الإنتاجي الكولومبي مشروعاً جديداً بقيمة ٢,٧ مليون دولار، بغية مساعدة كولومبيا على تدعيم المؤسسات الرئيسية المعنية بضمان الجودة التي تخدم صناعة مواد التجميل، بما يمكن البلاد من التوسّع في هذه الصناعة والمنافسة في الأسواق العالمية، وهو ما سيؤدي بدوره إلى إيجاد فرص العمل والنهوض بالتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. وحتى الآن، أنجزت اليونيدو تقييمات معمّقة لاحتياجات قطاع مواد التجميل والمختبرات البلاد، فضلاً عن وضع خارطة طريق لتطبيق ممارسات المختبرات الجيدة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي ستعود بالنفع أيضاً على قطاعات اقتصادية أخرى بعد تنفيذها.

## لمحة خاصة

### اليونيدو وصناعة المستحضرات الصيدلانية

ينطوي إنتاج المستحضرات الصيدلانية محلياً على ميزتين للبلدان النامية، هما أن الإنتاج المحلي يضمن توفير إمدادات جاهزة بتكلفة معقولة من الأدوية الأساسية لسكان البلاد، ويؤدي إلى إيجاد فرص عمل لأشخاص متنوعي المهارات والخبرات. وفي بداية مشروع مدته عشر سنوات يهدف إلى تعزيز إنتاج الأدوية الأساسية محلياً في البلدان النامية، ساعدت اليونيدو في صياغة خطة عمل للخطة الأفريقية لصنع المستحضرات الصيدلانية التي وضعتها مفوضية الاتحاد الأفريقي والتي تسير سيراً حثيثاً نحو بدء التنفيذ. والهدف الإنمائي العام للمشروع هو زيادة القدرة على الإنتاج المحلي لأدوية أساسية مأمونة وناجعة بتكلفة معقولة.

وفي شباط/فبراير، لعبت اليونيدو دوراً رئيسياً في القمة الأفريقية لصناعات المستحضرات الصيدلانية التي عُقدت في أكرا، حيث نظمت عدداً من حلقات العمل وأدارت حلقات نقاش بشأن طائفة من المواضيع أو شاركت فيها، بهدف تشجيع مشاطرة المعارف وإقامة الشراكات والتفكير الابتكاري بشأن إنتاج المستحضرات الصيدلانية محلياً. وعُقد معرض "فارمتيك أفريقيا" بالتوازي مع القمة.

وتشمل الأمثلة على التدريب الذي قدّمته اليونيدو أثناء العام تدريب ١٨ مفتشاً من مجلس الصيدلة والسموم في كينيا و ٣٠ ممثلاً من القطاع المعني في غانا على الممارسات الصناعية الجيدة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت تقييمات أساسية لممارسات التصنيع الجيدة لدى جميع مصنّعي المستحضرات الصيدلانية في كينيا وعددهم ٣٤ مصنّعاً. كما دعمت اليونيدو برامج للتدريب ومنح درجات علمية استفاد منها ٣٢ متدرّباً داخلياً لدى الشركات الأعضاء في اتحاد رابطات صناعات المستحضرات الصيدلانية في شرق أفريقيا استناداً إلى مقرر دراسي وضعته اليونيدو بالشراكة مع جامعة نيروبي في كينيا وجامعة موهيمبيلي للطب والخدمات الصحية في جمهورية تنزانيا المتحدة. كما دعمت اليونيدو تدريباً متقدماً على الصيدلة الصناعية ودورة ماجستير تقدّمها جامعة بيردو (الولايات المتحدة) في مجال التكنولوجيا الأحيائية والابتكار والامثال للأنظمة، نُظم كلاهما في كلية كيلمينجارو للصيدلة في جمهورية تنزانيا المتحدة. وبالاتشارك مع المبادرة الأفريقية لصنع اللقاحات ومنظمة الصحة العالمية، أُجريت دراسة جدوى بشأن إنتاج اللقاحات في القارة.

واستجابة لطلب من الأمين العام للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر، رشّحت اليونيدو ممثلاً لها في فريق خبراء استشاري يعمل من أجل دعم عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بتيسير الحصول على الأدوية الذي يشترك في رئاسته رئيساً بوتسوانا وسويسرا السابقان. ويتمثل النطاق العام لعمل الفريق الرفيع المستوى في "استعراض الاقتراحات والحلول الموصى بها للمواءمة، في السياسات العامة، بين حقوق المخترعين المبررة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقواعد التجارة، والصحة العامة، في سياق التكنولوجيات الصحية، وتقييم تلك الاقتراحات والحلول".

وعلى الرغم من أن لدى جنوب أفريقيا أكبر برنامج لعلاج الفيروسات القهقرية على الصعيد العالمي، فلا يزال يسجّل به أعلى معدلات للإصابة بالأيدز وفيرس في العالم، حيث يحمل الفيروس ما يقرب من ٢٠ في المائة من السكان. وقبل خمس سنوات، وافقت إيطاليا على تمويل مشروع لليونيدو يكمل برنامجاً ثنائياً أكبر بين إيطاليا وجنوب أفريقيا بهدف دعم وزارة

الصحة في جنوب أفريقيا في تنفيذ برنامج وطني للتصديّ الشامل للأيدز وفيروسه. ودعم المشروع، الذي جرى تمديده أربع مرات قبل موعد انتهائه المقرّر في منتصف عام ٢٠١٦، العملية الجارية للانتقال من العمل في إطار مجلس مراقبة الأدوية إلى الكيان الجديد المسمّى بهيئة تنظيم المنتجات الصحية في جنوب أفريقيا. وقد تحقّق ذلك من خلال تدريب ٢٥ من خبراء الاستعراض على تقييم المعلومات المقدمة إلى هيئة التنظيم، وبناء قدرات مصنّع لقاحات يعمل في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، وتنظيم حوار بين أصحاب مصلحة متعددين من أجل إزالة الفروق في المهارات في الصناعة الصيدلانية. وعهدت اليونيدو إلى لجنة استشارية علمية دولية، شكّلت لذلك الغرض، بإجراء تقييم مستقل في نهاية المشروع، وحازت مكوّنات المشروع الثلاثة جميعاً على درجات عالية جداً.

## السياسات والبحوث والإحصاءات

### الخدمات الاستشارية في مجال السياسة العامة

التحليل السليم القائم على أسس علمية أساس لتقديم مشورة سديدة، تُترجم بدورها إلى استراتيجيات وسياسات صناعية ملائمة للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. وباتّباع السياسات الصحيحة، يمكن لأي بلد أن ينوّع قدراته الإنتاجية بحيث تسهم الصناعة في تحقيق الأهداف الإنمائية التي يسعى إليها ذلك البلد. ومن خلال ما تقدّمه اليونيدو من خدمات تحليل وخدمات استشارية في مجال السياسة العامة، تزوّد المنظمة الدول الأعضاء بالأدوات اللازمة لصياغة الاستراتيجيات والسياسات الصناعية الملائمة.

وفي نيسان/أبريل، أطلقت اليونيدو وأمانة جماعة شرق أفريقيا مشروعاً من شأنه أن يزيد القدرة التنافسية الصناعية في المنطقة من خلال سياسات وبرامج صناعية فعّالة. كما يهدف المشروع إلى جعل المعلومات عن الفرص المتاحة في الأسواق الصناعية أكثر شفافية للقطاع الخاص. وعلى وجه التحديد، سوف يساعد المشروع القطاعين العام والخاص على تنمية القدرات التحليلية في مجال الاستخبارات الصناعية، مع إنشاء قدرات إقليمية في مجال الاستخبارات الصناعية. ومن شأن ذلك أن يُسفر عن وضع استراتيجيات قائمة على أسس علمية، وهو ما سيؤدّي بدوره إلى مزيد من الفعالية في تنفيذ السياسات والبرامج الصناعية. ويضمّ المشروع الذي تبلغ قيمته ١,٢ مليون دولار، والذي تموّله جمهورية كوريا، الحكومات الوطنية والرابطات الصناعية الرئيسية في الدول المشاركة.

وشبكة المحيط الهادئ وأوروبا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار مشروع تموّله المفوضية الأوروبية ويهدف إلى تشجيع التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار بين الدول الجزرية في منطقة جنوب المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. وعلى مدار العامين الماضيين، شاركت اليونيدو في مشروع يهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات الصحة، والتغيّر الديمغرافي والصحة المعنوية، والأمن الغذائي، والزراعة المستدامة، والبحوث البحرية والملاحية، والاقتصاد الأحيائي، وتدابير التصدي لتغير المناخ، والبيئة، وكفاءة استخدام الموارد، والمواد الخام. وأثناء العام، أنجزت اليونيدو استعراضاً للأدبيات الاقتصادية المتعلقة بأنشطة الابتكار في منطقة المحيط الهادئ، وتعكف حالياً على إجراء دراسات استقصائية ومقابلات مع الجهات المعنية في بابوا غينيا الجديدة وساموا وفيجي، بالإضافة إلى كالدونيا الجديدة.

وقد أُطلق مشروع ممول من جمهورية كوريا أثناء العام لمساعدة ميانمار على الحد من الفقر وإيجاد فرص العمل وتشجيع الابتكار التكنولوجي من خلال تحسين إطار السياسة الصناعية في البلاد. وتعمل اليونيدو حالياً مع الحكومة على وضع استراتيجية وسياسة صناعية ترمي إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعات ذات الأولوية التي حدّتها الحكومة.

## تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٦

يتناول آخر عدد من منشور المنظمة الرئيسي، أي تقرير التنمية الصناعية، دور التكنولوجيا والابتكار في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع، ويخلص إلى إمكانية تسخير التكنولوجيا لخدمة أبعاد الاستدامة الثلاثة جميعاً في الوقت نفسه. ويمكن تحقيق التصنيع السريع والمستدام والشامل للجميع إذا كانت عملية التصنيع موجهة من جانب واضعي السياسات باتباع سياسات سليمة والحرص على تلافي الأخطاء التي ارتكبها الآخرون في الماضي.

ومن منظور اقتصادي، أفضت العولمة وتجزؤ الإنتاج على الصعيد الدولي إلى تيسير انتشار التكنولوجيات الجديدة من خلال التجارة المكثفة في السلع المصنّعة المتطورة. بيد أن انتشار التكنولوجيا لم يُترجم، في كثير من الأحيان، إلى فرص نمو ملموسة. وعلى مدار السنوات الخمسين الماضية، لم ينجح سوى عدد قليل من البلدان في تحقيق التصنيع السريع والحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي. ومن المسلم به أن التغيير التكنولوجي أحد المحركات الرئيسية للنمو الطويل الأجل، وهو في صلب الهدف ٩. وينبغي دعم الابتكار بالتدابير المناسبة التي تعزّز العملية برمتها، بدءاً من اختراع التكنولوجيا وانتهاءً باعتمادها من جانب الشركات؛ وكان هذا هو الحال في البلدان المرجعية مثل الصين وجمهورية كوريا.

ومن منظور اجتماعي، يُسهم التصنيع في تحسين مؤشرات مثل مؤشر التنمية البشرية ومعدل الفقر. وبالرغم من أن التكنولوجيا والأتمتة تؤديان بوجه عام إلى تحسين ظروف العمل، فإن عدد الوظائف الفعلي قد ينخفض عندما تحل الآلات محل العمال. ومن النقاط الرئيسية التي يسلط التقرير الضوء عليها أن التغيير التكنولوجي قادر على التخفيف من حدة هذا الأثر. فالتكنولوجيات الجديدة تؤدي إلى إيجاد أسواق جديدة - وصناعة تصريف النفايات وإعادة التدوير مثال على ذلك - وإلى خفض أسعار السلع الاستهلاكية، فضلاً عن إتاحة الفرص أمام استثمارات بمزيد من العائدات. والأهم على الإطلاق هو أن التوسع في الصناعات الجديدة الكثيفة التكنولوجيا يستوعب العمّال الذين حلت الآلات محلهم.

ومن منظور بيئي، تميل الشركات بطبيعتها إلى توخي الكفاءة في استخدام الموارد. ويحاول رواد الأعمال زيادة أرباحهم إلى أقصى حد عن طريق خفض استخدام المدخلات إلى أدنى حد من خلال الابتكارات في أساليب الإنتاج. وأثناء عملية التغيير الهيكلي، يكون للانتقال من الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة إلى الصناعات ذات التكنولوجيا العالية مفيداً من المنظور البيئي، بالنظر إلى أنه ينطوي على خفض مستوى التلوث.

وبالرغم من هذه الديناميات الإيجابية، فإن الاتجاه الحالي الذي يشهده التغيير التكنولوجي لا يضمن مستقبلاً مستداماً. فقد اقترن التصنيع حتى الآن بزيادة التلوث واستخدام الموارد. ولا غنى عن العمل المتضافر على الصعيد العالمي للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتخفيف تقدم تكنولوجيا يراعي البيئة وتعميمه.

## أنشطة البحث

رَكَزَت معظم الجهود المبذولة في مجال البحث أثناء العام على إعداد العدد الجديد من تقرير التنمية الصناعية (انظر الإطار). وأعدت المنشورات الأخرى الجديدة بالذكر بالتعاون مع شركاء قِيَمِين، وأُطِيع الجمهور على العناصر الرئيسية لعمل اليونيدو في مجال التغيُّر الهيكلي في إطار دليل بعنوان "Routledge Handbook of Industry and Development" (دليل روتليدج عن الصناعة والتنمية)، الذي أسهمت فيه المنظمة بفصل عن أنماط التغيُّر الهيكلي وتنمية الصناعات التحويلية.

## الإحصاءات

تضطلع اليونيدو بولاية دولية لجمع الإحصاءات الصناعية العالمية وتصنيفها ونشرها. وشاركت اليونيدو، بوصفها شريكاً رئيسياً في الأنشطة الإحصائية الدولية، في اللجنة التوجيهية لفريق أولان باتار المعني بإحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية، والدورة السنوية للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، والاجتماع الختامي لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وحضرت اليونيدو، بوصفها عضواً في اللجنة المعنية بتنسيق الأنشطة الإحصائية، دورتي اللجنة العاديتين في نيويورك وبنكوك. وشاركت اليونيدو في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي أنشأته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين، وتُعَدُّ اليونيدو إحدى الوكالات الرائدة فيه. وشاركت اليونيدو مشاركة نشطة في المشاورات التي أُجريت مع وكالات الأمم المتحدة بشأن إعداد منشور عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وإطار رصدها. وقدمت اليونيدو مجموعة من المؤشرات الإحصائية المتصلة بالتصنيع إلى اجتماع فريق الخبراء بشأن إطار مؤشرات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عُقد في نيويورك في شباط/فبراير.

وشملت الاجتماعات الأخرى الجلسة العامة الثالثة والستين لمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بإحصاءات التجارة الدولية، واجتماعاً للجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وعلى مدار العام، تعاونت اليونيدو عن كثب مع المكاتب الإحصائية الوطنية ومع الشعب الإحصائية بوزارات الصناعة. وتناولت الزيارات إلى المكاتب المناظرة في أوكرانيا والصين وعمان وفيت نام وقيرغيزستان مسائل من قبيل الخدمات الاستشارية، وصياغة ورصد مشاريع التعاون التقني بشأن البرامج الإحصائية الصناعية الجارية، وتبادل البيانات مع اليونيدو.

ويطَّلَع المستخدمون من العاملين في مجالات البحوث والتحليل واتخاذ القرار في جميع أنحاء العالم بانتظام على قاعدة البيانات التي تديرها اليونيدو. وتعرض اليونيدو بيانات فصلية وسنوية بشأن الصناعات التحويلية العالمية وغيرها من القطاعات الصناعية من حيث نموها وهيكلها ومستوياتها. وأثناء العام، واصلت اليونيدو تصنيف الإحصاءات الصناعية العالمية ونشرها من خلال الإصدارات المطبوعة من المنتجات الإحصائية، فضلاً عن قواعد البيانات المتاحة على شبكة الإنترنت والوسائط الإلكترونية.



*Global Green Growth: Clean Energy Industrial Investments and Expanding Job Opportunities* (النمو الأخضر العالمي): الاستثمارات الصناعية باستخدام الطاقة النظيفة وزيادة فرص العمل): تقرير نُشر في حزيران/يونيه، وهو يتناول أثر خطط الطاقة النظيفة الواسعة النطاق على فرص العمل في ألمانيا وإندونيسيا والبرازيل وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا، ويخلص إلى أن جميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى تنميتها، يمكن أن تجني فوائد كبيرة من الاستثمارات في الطاقة النظيفة والمتجددة. ويقدم التقرير أدلة قاطعة على أن الاستثمار في الصناعة القائمة على الطاقة النظيفة بدلاً من الصناعة التقليدية القائمة على الوقود الأحفوري يؤدي إلى تحقيق مكاسب صافية واضحة في فرص العمل الجديدة. كما يبيّن التقرير أن البلدان التي تحافظ على الاستثمارات السنوية في مجالي الكفاءة في استخدام الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة النظيفة عند معدّل ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تكون قادرة على الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي إيجابية، مع توفير الموارد الكافية من الطاقة لضمان استدامة النمو. والتقرير ثمرّة تعاون بين اليونيدو والمؤسسة العالمية للنمو الأخضر، ويعرض في مجلدين النتائج الإجمالية للدراسة وأطر السياسات العامة ذات الصلة في كل من البلدان الخمسة.

*Structural Change and Industrial Development in the BRICS* (التغيّر الهيكلي والتنمية الصناعية في مجموعة بلدان بريكس): كتاب نشرته مطبعة جامعة أكسفورد في تموز/يوليه. ويقدم الكتاب تحليلاً يأتي في الوقت المناسب لدور التغيّر الهيكلي في التنمية الاقتصادية في الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند (مجموعة بلدان بريكس)، ينظر في دور الصناعة، ولا سيما الصناعات التحويلية. وينظر الكتاب الذي شاركت اليونيدو في تحريره في التجارب الاقتصادية والتغيّر الهيكلي في البلدان الخمسة طيلة العقود الثلاثة الماضية، ويجدد الاختلافات والقواسم المشتركة، ويستخلص الدروس لفائدة البلدان الأخرى الآخذة في التصنيع.

*Global Value Chains and Development: UNIDO's Support towards Inclusive and Sustainable Industrial Development* (سلاسل القيمة العالمية والتنمية: الدعم المقدّم من اليونيدو لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع): منشور يوثّق الخبرات الواسعة التي تتمتع بها المنظمة في مجال سلاسل القيمة العالمية. وبالنظر إلى زيادة أهميتها في الإنتاج والتجارة على الصعيد العالمي، فإنّ الاستعراض المنهجي يأتي في الوقت المناسب ويوثّق الدعم البعيد المدى الذي تقدّمه اليونيدو للتصنيع في البلدان النامية.

وتم جمع البيانات السنوية وفقاً لولاية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وبالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وجرى التحقّق من البيانات القطرية الواردة من المكاتب الإحصائية الوطنية، واستُكملت بتقديرات اليونيدو، وحُسّنت من حيث قابليتها للمقارنة على الصعيد الدولي.

واحتفالاً باليوم العالمي للإحصاء في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عُقدت حلقة دراسية دولية عن الإحصاءات الصناعية في مقر اليونيدو لمناقشة دور الإحصاءات الصناعية في رصد تقدّم البلدان صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وناقش المشاركون توافر البيانات ومنهجية تصنيف المؤشرات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، وأعربوا عن رغبتهم في التعاون على نحو أوثق مع اليونيدو من أجل تنسيق الجهود المبذولة فيما يتعلق ببناء القدرات في البلدان النامية.

وانتهى من التحضير لمشروع رصد الأنشطة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وسوف ينطوي المشروع على مشاركة اليونيدو في عملية التفاوض الدولية، وإعادة تقدير أسس سلاسل بيانات اليونيدو، والاضطلاع بأنشطة للتوعية منها عقد حلقة دراسية دولية بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. بمشاركة عدد من المكاتب الإحصائية الوطنية والشركاء الدوليين في مجال التنمية. وسوف تنشر اليونيدو سلاسل البيانات المعاد تقدير أسسها للفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥ اعتباراً من عام ٢٠١٦.

وجرى تجميع الجداول الإحصائية للسنوات الأخيرة في المنشور المعنون الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية. وبالإضافة إلى حولية عام ٢٠١٥، نشرت اليونيدو العديد من المنتجات الإحصائية، وترد قائمة بتلك المنتجات في التذييل كاف.

ويشمل العدد الحادي والعشرون من الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية بيانات عن مستوى الصناعات التحويلية العالمية وهيكلها ونموها حتى عام ٢٠١٤. ويقدم التقرير تقييماً لاتجاهات النمو في الصناعات التحويلية العالمية، ولا سيما في سنوات الكساد الاقتصادي. فقد ظل إنتاج الصناعات التحويلية العالمية في عام ٢٠١٤ على مستوى منخفض من النمو، مع تغيير طفيف في معدل النمو مقارنة بالعام السابق. وقد أسهمت الاقتصادات الصناعية النامية والناشئة بأكثر نسبة من النمو المتحقق في الصناعات التحويلية العالمية، حيث ظل معدل نمو الصناعات التحويلية في البلدان الصناعية منخفضاً. كما تكشف الحولية عن عدم التماثل في توزيع إنتاج الصناعات التحويلية على الصعيد العالمي. وأفيد بأن عدد البلدان التي انخفض فيها نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية أكبر بكثير من عدد البلدان التي زاد فيها.

وتحظى تقارير اليونيدو الفصلية بشأن الصناعات التحويلية العالمية باعتراف واسع النطاق باعتبارها مصدراً لا غنى عنه للمعلومات عن الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي مصنفة بحسب القطاع الصناعي والمنطقة. وقد ظل نمو الصناعات التحويلية العالمية منخفضاً على مدار العام في ظل تراجع معدلات النمو في الاقتصادات الصناعية الناشئة الرئيسية مثل البرازيل والصين. ولوحظ شيء من التحسّن في البلدان الأوروبية، في حين حافظت الولايات المتحدة على مستويات أعلى نسبياً لنمو الصناعات التحويلية. وتصف ورقة منهجية عن تعديل المؤشرات الفصلية موسمياً التجارب السابقة في مجال إعداد مؤشرات معدلة موسمياً للإنتاج الوطني على الصعيد الدولي في الأحوال التي ترد فيها أرقام النمو من المصادر الوطنية دون تعديلها موسمياً.

وقد أدت إتاحة البيانات من جميع قواعد بيانات اليونيدو على الإنترنت (<https://stat.unido.org/>) إلى زيادة كبيرة في عدد المشتركين والمستخدمين المنتظمين فضلاً عن خفض التكاليف وزيادة الإيرادات من مبيعات البيانات. وتواصل اليونيدو إصدار قواعد البيانات على أقراص مدمجة لتلبية طلبات المكتبات أو المستخدمين في الأماكن التي تكون فيها وصلات الإنترنت بطيئة أو لا يُعتمد عليها.

وتشمل المساعدة التقنية المقدمة في مجال الإحصاءات الصناعية مشروعاً إقليمياً لفائدة بلدان رابطة الدول المستقلة، بتمويل تبرّع به الاتحاد الروسي. وفي إطار هذا المشروع، حُسنّت برامج جمع البيانات القائمة في عدد من البلدان في المنطقة من أجل مواءمتها مع المعايير الموصى بها دولياً. وعُقدت حلقات عمل تدريبية في سان بطرسبرغ بالاتحاد الروسي، وفي بيشكيك. وعُقدت في فيينا، في كانون الأول/ديسمبر، حلقة دراسية رفيعة المستوى حضرها عدد من منتجي البيانات ومستخدميها في الإدارات المعنية بوضع السياسات في بلدان المنطقة. وأتفق على مجموعة جديدة من الأنشطة مع اللجنة الإحصائية الحكومية في أوكرانيا.

وبدأ تنفيذ مشروع آخر في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يهدف إلى تعزيز القدرات الإحصائية في البلاد من خلال تدريب الإحصائيين، وإنشاء نظام متكامل للإحصاءات داخل وزارة الصناعة والتجارة، واستحداث إطار منهجي متسق لتحليل التجريبي بهدف وضع السياسات، وإجراء دراسة استقصائية صناعية.

وهناك مشروع قيد التنفيذ في غابون لتحسين جمع الإحصاءات الصناعية الوطنية وتصنيفها وتحليلها عن طريق إنشاء سجل للأعمال التجارية وآلية لتحديثه بانتظام، وبناء القدرات على إعداد دراسات استقصائية وتنفيذها، وأنشطة بناء قدرات مديرية الإحصاء. والهدف من المشروع هو تقييم القدرة التنافسية للصناعة الغابونية وأدائها استناداً إلى إحصاءات موثوقة.

ويساعد مشروع مماثل في عُمان على تحسين البنية التحتية الإحصائية في البلاد عن طريق إنشاء نظام دائم تديره وزارة التجارة والصناعة لإجراء دراسات استقصائية صناعية سنوية بانتظام، وحفظ البيانات ونشرها، وإعداد المؤشرات ذات الصلة لاستيفاء متطلبات عملية وضع السياسات. وسوف يستحدث المشروع مؤشرات لرصد وقياس الأداء العام للقطاع الصناعي ككل وأداء القطاعات الفرعية. كما قدمت اليونيدو المساعدة التقنية إلى نيجيريا بهدف تعزيز القدرات الإحصائية الصناعية لديها، وأعد مشروع جديد لفائدة كازاخستان كذلك.

وشمل التدريب الذي قدّمته اليونيدو أثناء العام في مجال الإحصاء عقد حلقة عمل في بروكسل في أيار/مايو، بدعم من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. وبالتعاون مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، نظّمت اليونيدو برنامجاً تدريبياً بشأن استخدام برمجية "R" في معالجة البيانات الصناعية في عمان في أيار/مايو، حضره ممثلون عن المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة العربية.

وقدّمت المساعدة أيضاً إلى عدد من أقل البلدان نمواً. ففي إطار مشروع في جمهورية تنزانيا المتحدة، زوّدت اليونيدو خبراء الإحصاءات الصناعية بأحدث المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية، ووضعت نظاماً لإجراء دراسات استقصائية صناعية سنوية بشأن الإحصاءات الصناعية. وأنشئت وحدتان للاستخبارات الصناعية في البر الرئيسي وفي جزيرة زنجبار بهدف دعم الأنشطة الحكومية. وبحلول وقت اكتمال المشروع في منتصف عام ٢٠١٦، سيكون هناك نظام دائم لإجراء دراسات استقصائية صناعية سنوية بانتظام، وحفظ البيانات ونشرها، وإعداد المؤشرات ذات الصلة لاستيفاء متطلبات عملية وضع السياسات. ويجري الآن استنساخ المشروع وتوسيع نطاقه ليشمل بلدانا أخرى داخل جماعة شرق أفريقيا. وطُلب إلى اليونيدو أيضاً تقديم مساعدة مماثلة إلى بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً في أفريقيا، بما في ذلك بوركينافاسو وزامبيا وملاوي والنيجر، وفي آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك بوتان وتوفالو وجزر سليمان وميانمار ونيبال.

## لمحة خاصة

## معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو

يقدم معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو برامج للتعليم وإجراء البحوث، وحلقات عمل تمكن المشاركين من اكتساب أحدث المعارف والمهارات وأفضل الممارسات والخبرات الدولية بشأن المواضيع المتصلة بالتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع.

وتكفل البرامج الرفيعة المستوى التي يقدمها المعهد لكبار المسؤولين الحكوميين فرصة اكتساب المعارف مباشرة من أخصائيين ممارسين في اليونيدو وأكاديميين معروفين في إطار دورات موجزة. وتُرسى البرامج التخصصية أساساً للنمو الصناعي المستدام عن طريق بناء القدرات في أوساط الباحثين الشباب والمهنيين في القطاع الخاص ومقرري السياسات بهدف ضمان وضع سياسات مستنيرة في الوقت المناسب وتعزيز المؤسسات والبنى التحتية. ويقدم المعهد للمهنيين الشباب وطلاب الدكتوراة دورات دراسية صيفية متقدمة قائمة على البحوث في المجالات المواضيعية المتصلة بالتنمية الصناعية المستدامة. وقد اجتذبت الدورة الصيفية لهذا العام ٣٧٤ طلباً من ٩٥ بلداً، بزيادة قدرها ٨٨ في المائة مقارنة بالعام السابق.

ومعهد اليونيدو، بالإضافة إلى دوره التعليمي، بمثابة محفل عالمي لدعم أنشطة الحوار بشأن السياسات العامة وتوطيد شبكات المعارف. وأثناء العام، اشتركت اليونيدو مع وزارة الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة ومجلس البرنامج العالمي المعني بمستقبل الصناعات التحويلية التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي في تنظيم أول مؤتمر قمة عالمي للأمم المتحدة بشأن الصناعات التحويلية. وسوف تضع القمة العالمية للصناعة والتصنيع، التي أُطلقت في أيلول/سبتمبر في الإمارات العربية المتحدة، برنامجاً للنقاش بشأن التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع من خلال الجمع بين رؤساء حكومات ووزراء ورؤساء تنفيذيين من كبرى الشركات العاملة في مجال الصناعات التحويلية وغيرها من الجهات المعنية الرائدة في المجال الصناعي. وسوف تيسر القمة تبادل المعارف والتكنولوجيا، وتنهض بإقامة الشبكات والتعاون والشراكات بين الجهات المعنية بالصناعات التحويلية، وتعزز تنمية القدرات في قطاع الصناعات التحويلية وتكشف التحديات التي يواجهها هذا القطاع، وسوف تعقد خمس دورات على مدى عشر سنوات، بمعدل دورة واحدة كل سنتين، ولذا، فمن المتوقع أن تضع برنامجاً للصناعات التحويلية في المستقبل. وسوف تُعقد الدورة الأولى من سلسلة مؤتمرات القمة في أبو ظبي في النصف الثاني من عام ٢٠١٦.

ويعدُّ المعهد نصيراً قوياً للتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذ يسلم المعهد بالتفاوت بين المرأة والرجل من حيث المزايا والفرص المتاحة لكل منهما في العديد من البلدان النامية، فإنه يسعى إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في حلقات العمل التي ينظمها، ويشجّع المشاركين على النظر في القضايا المعروضة عليهم من منظور يراعي الاعتبارات الجنسانية. ولا يقتصر الهدف من ذلك على تمكين المرأة في المناطق النامية من اكتساب المعارف في مجال التكنولوجيا الخضراء وأنماط الطاقة المستدامة، وإنما يشمل أيضاً طرح مسألة تكافؤ الرجل والمرأة للنقاش. وقد أدمج المعهد التحليلات الجنسانية في موادّه الدراسية.

ويقوم نموذج عمل المعهد على الشراكة؛ فموارده المتواضعة تختم عليه التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية حتى يتسنى له تنفيذ ولايته. وتربط المعهد علاقة شراكة مستمرة بالمركز المشترك بين جامعة الأمم المتحدة وجامعة ماستريخت للبحث

والتدريب الاقتصادي والاجتماعيين بشأن الابتكار والتكنولوجيا في برنامج للدكتوراة، وقد انتهى طالبان من جامعة ماستريخت من تدريب داخلي بحثي في اليونيدو في إطار متطلبات حصولهما على درجة الدكتوراة. وشملت أنشطة الشراكة الأخرى أثناء العام تنظيم دورة تدريبية في موضوع "الصناعة الخضراء: نحو تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع" بالتعاون مع جامعة البحرين ومكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين، والدورة الصيفية السنوية بشأن الصناعة الخضراء، بالتعاون مع جامعة أوروبا الوسطى في بودابست. وقد عُقدت دورة هذا العام - وهي الرابعة من نوعها - في حزيران/يونيه - تموز/يوليه في موضوع "الصناعة الخضراء: مسارات نحو التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع". وشارك ١٢٥ طالبا، اختيروا من بين أكثر من ٤٠٠ من المرشحين، في دورة للتعليم الإلكتروني مدتها شهر واحد. وشارك المرشحون الخمسة والعشرون الناجحون بعد ذلك في برنامج تدريبي في عين المكان بحرم الجامعة، حيث تلقوا تدريبا بشأن التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع، والسياسات الصناعية الخضراء، وزيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استهلاك الموارد، والمجمعات الصناعية الإيكولوجية، والبعد الجنساني في الصناعات الخضراء، وتحليل التكاليف البيئية، وتصريف النفايات، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والمعايير البيئية الدولية في التجارة. وأظهرت نتائج استقصاء رضا معظم الطلاب عن الدورة.

وأُسفرت شراكة حديثة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي عن تنظيم برنامج تدريبي في الجامعة الملكية للبنات في البحرين بعنوان "تحسين نوعية السياسات الصناعية". وتلقى التدريب في إطار البرنامج الذي امتد لعشرة أيام ٢٢ من الموظفين العموميين والمحللين الصناعيين من ٢١ بلداً من البلدان المنخفضة الدخل بشأن صياغة الاستراتيجيات الصناعية بهدف تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. ومن شأن تحسين الاستراتيجيات الصناعية أن يؤدي في الأجل الطويل إلى إقامة قطاعات صناعية مستدامة وقادرة على الصمود تنتج ثروات وفرصا للعمل اللائق. وفي نهاية حلقة العمل، حدّد المشاركون مجموعة تدابير لبناء القدرات مصممة خصيصا بهدف تحسين عملية وضع الاستراتيجيات الصناعية في بلدانهم.

### ٣- تحقيق الرخاء للجميع

"ستكون لخبرة اليونيدو أهمية كبيرة فيما يتعلق بالهدف ٩ ونحن نسعى إلى تعزيز التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع والتعجيل بتحقيقها. لكنها ستكون مطلوبة أيضاً فيما يتعلق بجوانب أخرى عديدة من الأهداف، مثل القضاء على الفقر وتحقيق عمالة كاملة ومنتجة وحماية البيئة وتحقيق المساواة بين الجنسين."

موغنز ليكيتوفت، رئيس الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة مخاطباً المؤتمر العام لليونيدو في دورته السادسة عشرة "أود أن أهنئ المدير العام لي يون ... وهو ناجح للغاية أيضاً في العمل على تغيير توجه المنظمة من التركيز على المخرجات إلى التركيز على المحصلة أو الأثر الفعلي، مما يبرز تفوق الآثار المترتبة على أعمال اليونيدو في مجال التعاون التقني من حيث الأهمية على مقدار الأموال التي تنفق ... وتبرز التطورات الأخيرة الدور الهام الذي تضطلع به اليونيدو في توفير سبل العيش الكريم، ولا سيما في البلدان التي نستقبل منها اللاجئين الآن بأعداد كبيرة."

هاينتس فيشر، رئيس النمسا، في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر العام لليونيدو

خفت حدة الفقر على العموم في جميع أنحاء العالم، لكن الفقر المدقع والفقر المعتدل لا يزالان منتشرين في الأرياف في المقام الأول، حيث يعيش ما نسبته ٧٥ في المائة من فقراء العالم في المناطق الريفية حيث الإنتاجية منخفضة، والنشاط الاقتصادي المحلي غير متنوع، وحيث معدلات البطالة مرتفعة والوظائف غير مستقرة. وشهد الفقر في المناطق الريفية قدراً من التراجع نتيجةً للنمو الاقتصادي السريع، لكنه بقي على حاله في الحالات التي أخفقت فيها السياسات في تحسين الإنتاجية الزراعية-الصناعية وتيسير إقامة روابط اقتصادية بين الأرياف والمدن وتمكين سكان الريف من التمتع بالخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والمرافق العامة المناسبة، وإتاحة فرص العمل لفقراء الأرياف، بمن فيهم النساء والشباب. وقد واصلت اليونيدو طوال العام تركيز جهودها على تنمية الصناعات الزراعية وتمكين النساء والشباب في إطار الأنشطة الإنتاجية وتعزيز الأمن البشري في فترات ما بعد الخروج من الأزمات.

### الأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية

تشمل أنشطة الأعمال التجارية الزراعية توريد المدخلات الزراعية وإنتاج المنتجات الزراعية وتحويلها وتوزيعها على المستهلكين النهائيين. والصناعات الزراعية، بوصفها عنصراً من عناصر الصناعة التحويلية التي تضاف بها قيمة إلى المواد الخام الزراعية من خلال التصنيع والحفظ والتجهيز وغيرها من عمليات المعالجة، هي محركات للنمو في البلدان النامية. فهي تسهم في توليد فرص للعمل وإدراج الدخل والحد من خسائر ما بعد الحصاد وتعزيز سلامة الأغذية وتحسين نوعيتها وتحسين أداء الصادرات والتنمية الاقتصادية الشاملة.

وخلال السنة، كان محور التركيز الرئيسي في جهود اليونيدو الرامية إلى تحفيز الأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية في البلدان المستفيدة تطوير الصناعة وبرامج تطوير ريادة الأعمال والتدريب المهني. وظلت فئات الشباب والنساء والمجتمعات المحلية الضعيفة الفئات المستهدفة في العديد من المشاريع، ولا سيما في مجال تطوير مهارات ريادة الأعمال. ويمكن الاطلاع على تفاصيل بهذا الشأن في الأقسام ذات الصلة أدناه.

## مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية

تهدف مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية إلى تعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية في الصناعات الزراعية. وهي مبادرة مشتركة بين اليونيدو ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتشمل أهدافها الرئيسية تقديم الدعم التقني إلى قطاع الزراعة في أفريقيا لتكوين سلاسل قيمة زراعية عالية الإنتاجية والربحية تمكّن المنتجين الزراعيين الصغار والمتوسطين من النفاذ إلى الأسواق؛ وزيادة دخل المزارعين من خلال عمليات إضافة القيمة؛ وتوفير منتجات أعلى قيمة وتميزاً للمستهلكين في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية؛ والإبقاء على نسبة أعلى من سعر المستهلك داخل المجتمعات المحلية والبلدان التي يجري فيها الإنتاج الأولي؛ والإدارة المستدامة للموارد. وتنفذ اليونيدو حالياً مشاريع في إطار المبادرة في عدد من البلدان من بينها إثيوبيا وبوركينا فاسو وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والسودان وسيراليون وغانا وليبيريا ومدغشقر والنيجر ونيجيريا. ومن الأمثلة على المشاريع التي أنجزت بنجاح في هذا الإطار مشروع سلسلة القيمة لزبدة الكريته الذي تموله لكسمبرغ وتمخض عنه تحسين سبل كسب الرزق لدى ألف امرأة في مالي، وبرنامج مساعدة المجتمعات المحلية الضعيفة في غربي أوغندا من أجل تحسين التكيف مع آثار تغير المناخ عن طريق تطوير سلسلة القيمة للموز.

## صناعات الأغذية الزراعية

تنفذ اليونيدو، استناداً إلى اتفاق صندوق استثماني بين اليونيدو وحكومة النيجر، مشروعاً قيمته ١٢ مليون دولار لتعزيز الأمن الغذائي وإدراج الدخل عن طريق تنشيط سلاسل القيمة للحوم والألبان واللوبياء. ويشجع هذا المشروع التابع لمبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية التحول الزراعي في أهم سلاسل القيمة للبلاد مع معالجة مسألتي انعدام الأمن الغذائي وإيجاد فرص العمل. وهو يستفيد من المهارات والموارد المتاحة محلياً لزيادة كمية منتجات اللحوم المصنعة واللوبياء وتحسين نوعيتها وتخفيض سعرها. ويهدف المشروع إلى إيجاد سوق للمنتجات الحيوانية الأولية وزيادة إمكانية النفاذ إلى الأسواق الدولية المربحة. وتشمل الأنشطة الجارية إصلاح مذبحين وإنشاء مركز إنتاج لما يسمى "كيليشي"، وهو نوع من لحم البقر المقدد، فضلاً عن مركزين لجمع اللبن. وتخفف مبادرة اللوبياء من حدة مشكلة انعدام الأمن الغذائي، بينما تدر صادرات اللوبياء إيرادات إضافية على صغار الملاك والنساء والشباب في الريف.

ومن شأن القصور في النمو الاقتصادي وتغير الظروف المناخية أن يؤديا إلى تفاقم الضعف الاقتصادي، ولا سيما في المناطق الريفية. ويرمي أحد مشاريع اليونيدو الجارية إلى موازنة وكالة الجهة الشرقية في أداء مهمتها المتمثلة في تنمية المنطقة الشرقية من المغرب، حيث تستهدف على وجه التحديد إنتاج العسل وتسويقه من طرف السكان المحليين من أجل الحد من الفقر.

وفي مصر، تساعد مبادرة التجارة الخضراء البلاد على تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية من خلال التعاون مع القطاعين الخاص والعام في إيطاليا. ويرمي مشروع اليونيدو هذا تحديداً إلى تحسين المنتجات الطازجة كمّاً وكيفاً بما يتماشى مع معايير الاتحاد الأوروبي لسلامة الأغذية ومراقبتها، وتعزيز الابتكار في المنتجات والعمليات، وتحسين كفاءة عمليات الجمع والنقل والتصدير، وتشجيع زيادة الاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية واللوجستيات، وزيادة حجم صادراتها. وهو يتيح فرصاً تجارية لصغار المزارعين والمنتجين ويهيئ فرص عمل للشباب ويشجع على الحد من الاعتماد على الأسمدة

والمبيدات الكيميائية. وقد فُتحت ثلاثة مكاتب في النوبارية والمنيا والأقصر. وتجري ضمن المشروع تجارب على أصناف جديدة من الطماطم ملائمة للمعالجة الصناعية بالشراكة مع شركة دولية للبذور.

أما شراكة البنك الدولي العالمية لسلامة الأغذية فهي مبادرة للقطاعين العام والخاص مخصصة لزيادة سلامة الأغذية في البلدان المتوسطة الدخل وغيرها من البلدان النامية. وقد استضافت اليونيدو في حزيران/يونيه معتكفاً استراتيجياً لشركاء المبادرة لاستعراض الاستراتيجية الحالية والحوكمة والتنفيذ وعمليات صنع القرار وخيارات التمويل ووضع استراتيجية لعام ٢٠١٦ وما بعده. ووقعت اليونيدو خلال المؤتمر الدولي لسلامة الأغذية لعام ٢٠١٥، الذي عُقد في بيجين في حزيران/يونيه، مذكرة تفاهم مع إدارة الأغذية والعقاقير الصينية لتعزيز التعاون. وأدى ذلك إلى الاشتراك في تنظيم منتدى فيينا لسلامة الأغذية الذي عُقد في مقر اليونيدو في أيلول/سبتمبر وحضره ١٦٠ مشاركاً من حوالي ٥٠ بلداً يمثلون طائفة عريضة من أصحاب المصلحة العاملين في إدارة سلامة الأغذية وفي الصناعة الغذائية.

وفي مدغشقر، يقصر إنتاج السكر، الذي يبلغ نحواً من ١٠٠.٠٠٠ طن سنوياً، عن الحد اللازم للاستهلاك المحلي المقدر بـ ١٦٠.٠٠٠ طن. ولذلك فقد أطلقت اليونيدو في وقت سابق من هذا العام مشروعاً لرفع الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة لمشاريع قصب السكر باعتباره خطوة نحو زيادة الأمن الغذائي. ومن خلال اعتماد نهج سلاسل القيمة، يتناول المشروع مختلف المعوقات على طول سلسلة توريد قصب السكر، من الإنتاج إلى التسويق. وفي إطار البعد البيئي للمشروع، يُقترح استخدام ثقل قصب السكر مصدراً للطاقة. ويجمع المشروع بين مركز مدغشقر للقصب والسكر والقطاع الخاص ورابطات المنتجين في شراكة تكفل استدامة المشروع لفترة طويلة بعد انتهائه. وقد أقامت اليونيدو خلال موسم الزراعة الأولى ثلاثة مشاتل وقدمت تدريباً على ممارسات الإنتاج الجيدة لحوالي ٤٠٠ مزارع. كما حضر نحواً من ٣٠٠ رجل وامرأة، نسبة كبيرة منهم من الشباب، حلقات دراسية للتوعية. وستمثل ثلاث وحدات تجهيز تجريبية رفيقة بالبيئة من المقرر إقامتها في إطار المشروع نموذجاً يحتذى به في مناطق أخرى من البلد.

### مراكز الألبان في بنغلاديش

هي شبكة تتألف من مراكز لتجميع الألبان من القرى الصغيرة تخدم المزارعين من صغار الملاك ومن محطة مركزية ينقل إليها اللبن قبل تسليمه إلى مصنع التجهيز. ويضمن المزارعون الحصول على دخل ثابت عن طريق تسليم ما عندهم من اللبن مباشرة إلى مركز ألبان يُكفل لهم فيه بيع ذلك اللبن. واليونيدو بصدد إنشاء أكاديمية للألبان في بنغلاديش في إطار شراكات بين القطاعين الخاص والعام بين الوكالة السويدية للتنمية الدولية وشركة بران الخاصة للألبان في بنغلاديش وشركة تتراباك المتعددة الجنسيات لتعبئة الأغذية وتغليفها وتجهيزها. وستكون هذه الأكاديمية جزءاً لا يتجزأ من تطوير قطاع الألبان وستنقل الدراية اللازمة وأفضل الممارسات في مجال إنتاج الألبان بكفاءة من قاعات الدراسة إلى مزارع الألبان الصغيرة. والتقدم المحرز حتى الآن مشجع، حيث أثبت نموذج المحاور بنجاح أنه من الممكن أن تكون مزارع إنتاج الألبان التجارية مربحة إذا ما أُديرت بشكل سليم. وبنغلاديش أن تتوقع تحسناً كبيراً في سبل كسب الرزق لدى نحو من ٢٠.٠٠٠ من أصحاب مزارع الألبان من صغار الملاك، كثير منهم من النساء، لدى اكتمال تنفيذ المشروع الذي يمتد أربع سنوات في عام ٢٠١٨، وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتحسين النوعية، مما سيؤدي بدوره إلى تمكين بنغلاديش من خفض وارداتها من الحليب الخفيف والوفاء بطلب المستهلكين المتزايد على اللبن، الذي يتجاوز بكثير العرض الحالي.



والغرض من مشروع جديد سيدشن قريباً في رواندا المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي وطني يخدم الفقراء في إطار سلسلة قيمة مستدامة وقادرة على التكيف مع تغير المناخ لمنتجات الألبان وتحسين سبل كسب الرزق لدى الأسر في الريف، مع التركيز على الأمن الغذائي والتغذية وتمكين النساء والشباب.

## الصناعات السمكية

لصيد الأسماك أهمية حيوية في توفير الرزق والأمن الغذائي من أجل ٢٠٠ مليون شخص، ويعتمد واحد من كل خمسة أفراد في هذا الكوكب على الأسماك مصدراً رئيسياً للبروتين. وأصبح التحول من صيد الكفاف بوسائل حرفية إلى المصائد الصناعية وشبه الصناعية ركيزة أساسية في استراتيجية التنمية المستدامة للعديد من البلدان النامية الساحلية.

وقد التمسّت ولاية البحر الأحمر التابعة لحكومة السودان خلال السنوات الأخيرة العون في التحول من مصائد الأسماك التي يغلب عليها الطابع الحرفي إلى المصائد الصناعية التي تدار على نحو مستدام. والغرض من مشروع جديد تضطلع به اليونيدو والمعهد الترويجي للبحوث البحرية، بالتعاون مع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في السودان، هو بناء القدرات المؤسسية للإدارة المستدامة لمصائد الأسماك البحرية في ولاية البحر الأحمر. كما يهدف هذا المشروع الذي يمتد ثلاث سنوات وتموله السفارة الترويجية في الخرطوم إلى الاستفادة على نحو مستدام من الإمكانيات الاقتصادية لهذه المصائد البحرية، والتي تقدر بما يصل إلى ٢٥ مليون يورو في السنة. وسيجري فريق المشروع أربع دراسات استقصائية للرصد وسيقدم المساعدة التقنية لوضع نظام لإحصاءات مصائد الأسماك من أجل تبادل أحدث المعلومات عن حالة الأرصد السمكية الساحلية والكميات المصطادة والمفرغة.

وكان من المتوقع في الخطة الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ لدولة جنوب السودان المجاورة أن تتمكن البلاد من زيادة الإنتاج وإمدادات السوق من الأسماك مما يقدر بـ ٤٠.٠٠٠ طن إلى ١٠٠.٠٠٠ طن بحلول عام ٢٠١٣، إلا أنه تعذر بلوغ هذا الهدف بسبب الصراعات وتدابير التقشف. وتمول حكومة كندا مشروعاً مدته خمس سنوات وقيمتها ٨,٦ ملايين دولار لا يقف عند حد مساعدة جنوب السودان على زيادة معروضها من الأسماك فحسب، بل يشمل أيضاً تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة تحت قيادة القطاع الخاص. وعلى وجه التحديد، سيزيد المشروع من قدرة الرجال والنساء في المناطق المختارة على الوصول إلى مراكز استقبال الأسماك ومواقع تفرغها وأسواقها، وعلى صيد وتسويق الأسماك والمنتجات السمكية العالية الجودة بطريقة مستدامة. ويستهدف هذا المشروع النساء من خلال عدد من الخطوات التي ستتيح لهن المشاركة في مشاريع صغيرة وأنشطة أخرى ذات صلة مدرة للدخل.

ويهدف مشروع جديد قيمته ١,٣ مليون دولار يموله الإطار المتكامل المعزز التابع لمنظمة التجارة العالمية إلى زيادة القدرة التنافسية لمنتجات المصائد السمكية في كمبوديا. وكخطوة أولى، تقوم اليونيدو حالياً باختيار جهات تجهيز وتصدير بغية زيادة إمكاناتها التصديرية. وبعد تحقيق ذلك، ستطبق اليونيدو الدروس المستفادة على ثلاث مقاطعات ساحلية هي: كامبوت وكوه كونغ وبريه سيهانوك. وستؤدي الزيادة في صادرات مصائد الأسماك البحرية في كمبوديا إلى فتح أسواق جديدة وتوفير فرص عمل بدوام كامل أو بدوام جزئي أو فرص عمل موسمي لما يصل إلى ٦ ملايين شخص.

وتوجد ثلاثة أرباع مزارع الجمبري في العالم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بينما تستأثر بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية بجزء الإنتاج المتبقي، ومعظم ذلك في إكوادور والبرازيل والمكسيك. وقد حدثت زيادة مطردة في التجارة منذ سبعينيات القرن الماضي، عندما بدأت تربية الجمبري في المنطقة لأول مرة، إلا أنه ما زالت هناك إمكانات كبيرة للتوسع. وتساعد مبادرة جديدة لليونيدو على زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية لسلاسل قيمة الجمبري على الصعيدين المحلي والإقليمي. وتستكشف المبادرة استراتيجيات جديدة للتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع داخل الصناعة، مع الاستفادة من الخبرات الإقليمية وتشجيع تبادل المعارف والتكنولوجيا فيما بين إكوادور والجمهورية الدومينيكية وكوبا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا. ويهدف المشروع إلى تحسين الإيرادات في جميع سلاسل القيمة الوطنية للجمبري وتعزيز التكامل الإقليمي لقطاعات الجمبري مع الأخذ بنظم إنتاج أنظف وأكثر كفاءة في استهلاك الموارد من شأنها الحد من الأثر البيئي للصناعة. ومن المقرر الانتهاء من هذا المشروع الممول من صناديق استثمارية لليونيدو وصندوق الأوبك للتنمية الدولية في أوائل عام ٢٠١٧.

## الصناعات الجلدية

شهد هذا العام إصدار واحد من أشهر المنشورات على الإطلاق بشأن تكنولوجيات أنظف لتصنيع الجلود للبلدان النامية، وهو "إطار تصنيع الجلود على نحو مستدام" المستمد من خبرات واسعة تراكمت على مدى العقود الماضية، فضلاً عن منشورات تقنية عديدة تدور حول مختلف جوانب صناعة الجلود. وهو لا يقف عند حد العودة إلى تناول المواضيع التقليدية مثل الاقتصاد في استهلاك المياه وإزالة الكلس والتحكم في عنصر الكروم فحسب، بل يقدم كذلك تقييماً جديداً ومحايداً لتقنيات أنظف. وتمشيا مع الاتجاهات الجديدة، يُطرح موضوع عمليات التشطيب السائلة والجافة للمناقشة بمزيدٍ من التفصيل عن ذي قبل. وبالمثل، يحظى موضوع استهلاك الطاقة بمزيدٍ من الاهتمام.

وما زالت صحة العاملين وسلامتهم في صدارة شواغل المنظمة في مشاريع صناعة الجلود من خلال تحسين ممارسات الصحة والسلامة المهنيين. وقد نشرت المنظمة خلال السنة دليلاً مفيداً باللغات البنغالية والإنكليزية والهندية بشأن كيفية التعامل مع غاز كبريتيد الهيدروجين في المدايع ومحطات معالجة مياه الصرف. ويرافق الدليل مواد للتعليم الإلكتروني والاختبار الذاتي لمؤسسات التدريب والشركات ومحطات معالجة مياه الصرف. وأُتيحت دورات أخرى للتعليم الإلكتروني تتعلق بسلسلة قيمة الجلود من خلال منصة التعلم الإلكتروني لمعهد تنمية القدرات التابع لليونيدو.

وساعدت اليونيدو في نيسان/أبريل في غرس نحو ٥٠.٠٠٠ شجرة ستشكل حزاماً أخضر حول منطقة دباغة في مدينة سيالكوت الباكستانية. وتدرج المنطقة الجديدة ضمن خطة لتجميع ٢٥٠ مديناً متفرقاً في ١٠ مجتمعات، في مسعى للحد من أثرها البيئي وتنفيذ تدابير للتكيف من أجل مواجهة الفيضانات وغيرها من الكوارث التي تعزى إلى تغير المناخ. وهذا المشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص تحت قيادة رابطة مدايع سيالكوت المحدودة، وهي منظمة غير ربحية أنشئت لهذا الغرض بدعم من الحكومة الباكستانية. وأجرت المنظمة تقييماً لمخاطر المناخ ذات الصلة وتأثيرها الاجتماعي ووضعت تصميمًا لمخطة مشتركة لمعالجة مياه الصرف من شأنها الحد من الآثار في البيئة والمياه مع زيادة درجة صمود المبانى. وستبدأ أعمال البناء في عام ٢٠١٦ بعد وضع التصميم النهائي. وعقب النجاح في استحداث دورة تعلم إلكتروني لصناعة الأحذية في عام ٢٠١٤، أضافت اليونيدو عدداً من الدروس والاختبارات إلى البرنامج على مدى السنة. وكانت دورة التعلم الإلكتروني

تجربةً جديدةً بالنسبة إلى فرع معهد دار السلام للتكنولوجيا في موانزا بجمهورية تنزانيا المتحدة، رغم أن مؤسسات أخرى في البلاد تستخدمها منذ إنطلاقها. ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على ترتيبات للتوأمة بين معهد تنمية القدرات التابع لليونيدو وفرع موانزا ومركز الكفاءات الدولي في صناعة الأحذية بألمانيا ومستشاري "كامن سنس" للتعليم الإلكتروني والتدريب بالنمسا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت دورة تدريبية مختلطة مدتها ثمانية أشهر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في صناعة الأحذية، تشمل التعلم المباشر والتعلم الإلكتروني. ويُعنى مركز الكفاءات الدولي في صناعة الأحذية بأنشطة التدريب الإلكتروني، بينما تقدم "كامن سنس" المساعدة في أدوات التعلم الإلكتروني ومنهجيته. أما معهد اليونيدو فسوف يستضيف بوابة نظام إدارة التعلم والدورة التدريبية. وثمة مشروع آخر أُطلق في عام ٢٠١٤ وساعد على بناء منشآت صغرى وصغيرة في قطاع الجلود والمنتجات الجلدية في إثيوبيا، وهو أحد أهم مجالات النمو الدينامي لاقتصاد البلاد. وقد تمكنت منشآت صغرى وصغيرة، بفضل تجميعها في ١٢ شبكة، من القيام بأنشطة مشتركة من قبيل شراء المواد الخام والمشاركة في عطاءات ومناقصات وتقاسم قروض التمويل البالغ الصغر واستئجار المعدات. وتلقي المساعدة في الوقت الراهن ٣٧٧ منشأة، بمتوسط ٣٨٠٠ عامل. وقد عملت اليونيدو مع مؤسسات محلية على وضع برامج لبناء القدرات تغطي مواضيع مثل منهجية إنشاء التجمعات وتنمية الأعمال التجارية ووضع التصميمات والأنماط. وتلقى عددٌ من شركات الجلود المحلية المساعدة في تطبيق نظم تخطيط الموارد المؤسسية المفتوحة المصدر، حيث البرامجيات مجانية دون رسوم ترخيص، ومطورو البرامجيات من خبراء تكنولوجيا المعلومات المحليين. كما تلقى بعض العاملين في صناعة الجلود والمنتجات الجلدية الإثيوبية وبعض الطلبة المخترعين من جامعة أديس أبابا تدريباً متخصصاً. وشمل المشروع أيضاً إنشاء رابطة نسائية تروج لمنتجات النساء لدى الجهات المعنية وطنياً ودولياً. وأتيح للمستفيدين من المشروع فرصة للمشاركة في عدد من المعارض التجارية. ويدعم المشروع كذلك تطوير مجموعات جديدة من المنتجات والترويج لها في الأسواق والمعارض التجارية على الصعيدين الوطني والدولي، ويرصد عن كثب مشاركة المرأة في مختلف الأنشطة، فضلاً عن التقيد بالمعايير البيئية.

وسيزيد من دعم تطوير الصناعة إنشاء مدينة مودجو للجلود، وهي حي حديث رفيق بالبيئة يضم مجموعة من المدابغ الموصلة بمحطة مشتركة لمعالجة مياه الصرف. وقد قُدمت دراسة جدوى إلى المصرف الأوروبي للاستثمار في لكسمبرغ في نيسان/أبريل.

## صناعات النسيج

بدأ في السنوات الأخيرة تزايد وعي المستهلكين في البلدان الصناعية بالتكلفة المحتملة لما تخفي الملابس التي يشترونها عبر الإنترنت أو من المتاجر خلفها من مآسٍ إنسانية واستغلال. وقد أحدث انهيار مبنى مصنع رانا بلازا في بنغلاديش في عام ٢٠١٣ وما افتضح أمره من تشغيل للأطفال في صناعة الملابس تحولاً في مجرى الأمور نحو إدارة لسلاسل التوريد بمزيدٍ من المسؤولية. وفي إطار التحضير لمبادرة للاتحاد الأوروبي بشأن سلاسل التوريد في قطاع الملابس، حضرت اليونيدو اجتماعات لأصحاب المصلحة في بروكسل في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه من أجل تبادل الخبرات والممارسات الجيدة واستكشاف الخيارات الممكنة.

## ٥٩٠٠ قبل الميلاد

لأرمينيا تراث غني في مجال إنتاج المنسوجات يعود تاريخه إلى أكثر من ٣٠٠٠ سنة مضت. واليوم، مع استعارة التنافس في جميع أنحاء العالم الصناعي والنامي على حد سواء، لم تعد البلاد تحتل مكانة رائدة في الأسواق العالمية، وإن كانت مورداً رئيسياً للمنسوجات والملابس في إطار رابطة الدول المستقلة. وما زالت اليونيدو، منذ عام ٢٠١٤، تساعد في إحياء صناعة النسيج والملابس في أرمينيا وتحسين مكانة الصادرات الصناعية لأرمينيا وقدرتها التنافسية على الصعيد الدولي. ويهدف هذا المشروع الذي يموله الاتحاد الروسي إلى زيادة حصة منتجي النسيج والملابس في الأسواق المحلية والاستفادة من الفرص المتاحة في سوق الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية. وتعمل اليونيدو على بناء القدرات التقنية المحلية على دعم تطوير وتحديث المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحسين نوعية الملابس التي تنتجها المنشآت المستفيدة التجريبية والوصول بالمنتجات الأرمينية إلى مكانة السلع الفاخرة ذات التصميمات المتفردة. وفي شباط/فبراير، أنشئ في ميلانو مركز أتكس-بورغو للأزياء بالشراكة مع معهد بورغو للأزياء الإيطالي لدعم تصميم المنتجات الصناعية وإعداد الباترونات وتعديل قياساتها وتقديم خدمات أخرى إلى المتعهدين المحليين. وساعدت اليونيدو المنشآت المشاركة من خلال التدريب على تصميم المنتجات والجودة وتخطيط الإنتاج والمسائل القانونية والتوحيد القياسي والموارد البشرية والشؤون المالية والتسويق والتواصل واتصالات المشاريع. وتُوج ذلك بإطلاق ثلاث مجموعات مشتركة من الملابس متقدمة التصميم تحت مسمى "5900 BC" عُرضت على مشترين وخبراء أزياء والجمهور في معارض وأسواق دولية أقيمت في أرمينيا والاتحاد الروسي.

وأقيمت الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في مجال القطن في عام ٢٠٠٤ للمساعدة على مكافحة الفقر في مناطق إنتاج القطن في أفريقيا عن طريق زيادة القدرة التنافسية والقيمة المضافة وإيجاد فرص العمل واستدامة صناعة القطن في أفريقيا. وشاركت اليونيدو في آذار/مارس في سلسلة من حلقات العمل التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولية، حيث ناقشت التعاون في المستقبل في مجال صناعة القطن في غرب أفريقيا. وانضمت المنظمة أيضاً إلى مبادرة جديدة للبنك الدولي من أجل تعزيز الميكنة الزراعية في أفريقيا.

وقد عُقدت حلقة عمل دولية في أيلول/سبتمبر في بورصة بتركيا استهدفت الارتقاء بمهارات المشاركين ودرايتهم في مجال المنسوجات التقنية وصناعة الأقمشة غير المنسوجة. وحضر حلقة العمل هذه التي نُظمت بالتعاون مع حكومة تركيا، مشاركون من بنغلاديش والبوسنة والهرسك وتركيا وتونس وجمهورية مولدوفا وسري لانكا والسنغال والسودان وفيت نام وقيرغيزستان وكازاخستان وكينيا ونيجيريا.

## الصناعات الحرجية

لا تكف الصناعات الحرجية عن التغير لتصبح رقيقة بالبيئة أكثر فأكثر، مما يتطلب مجموعة خاصة من المهارات والتدريب. وتعمل اليونيدو بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة حالياً على تنفيذ مشروع تدريبي تجريبي في جنوب أفريقيا، بتمويل من حكومة فنلندا، لتصميم واختبار مجموعات مواد تدريبية ملائمة للصناعة. وتعترم اليونيدو، إذا نجح ذلك المسعى، تكرار البرنامج في زامبيا وزمبابوي. وملاوي والهدف من ذلك هو تحسين التعاون الإقليمي بشأن التعليم والتدريب في ميدان صناعة الأخشاب والصناعة الحرجية في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مما سيؤدي إلى إيجاد عمالة خضراء واستدامة إدارة الغابات والاستفادة منها. وقد أعدت برامج تدريبية بشأن استخدام المناشير الكهربائية وتقطيع الأخشاب وتجهيفها لزيادة قدرة الأشجار على التجدد من خلال توظيف تقنيات أقل هدراً، مع إيلاء اهتمام خاص لسلامة العمال. والتنوع البيولوجي مكفول من خلال جعل المشروع نظيراً لمديرية الأنواع الدخيلة المغيرة بكلية سيدارا للزراعة في مقاطعة كوازولو-ناتال. وستضمن شهادات التدريب توفير فرص عمل أفضل للمتدربين، الذين يُختارون بشكل عام من الفئات الضعيفة من السكان.

## المساكن وفرص العمل في قيرغيزستان

يمثل نقص المساكن أحد أكثر التحديات التي تواجهها قيرغيزستان إلحاحاً. فالبلاد تعاني افتقاراً إلى مواد بناء رخيصة وإلى تكنولوجيات تصنيع رقيقة بالبيئة وقصوراً في الدعم المؤسسي للتكنولوجيات الخضراء والاستثمارات الفعالة من حيث التكلفة. ويمكن التصدي لهذا التحدي عن طريق توفير مواد رخيصة لإنشاء المساكن وترميم نظم قنوات الري والصرف وإصلاحها، ولا سيما في المناطق الريفية، مع إيجاد فرص عمل في نفس الوقت.

وقد كشفت دراسة أجرتها اليونيدو عن الحاجة إلى مواد وتكنولوجيات للبناء تلي احتياجات سكان الريف ومحدودي الدخل. وحددت اليونيدو ضمن مشروع مدته ثلاث سنوات بدأ في عام ٢٠١٤ مواد خام محلية متاحة بوفرة، فضلاً عن تكنولوجيات تستخدم المخلفات العضوية وغير العضوية يمكن أن يأخذ بها قطاع البناء. واشترت معدات لإنتاج الطوب من تلك المواد بعد خلطها بالطين لتثبيتها - وهو أول نوع من مواد البناء يعتمد في إطار المشروع - ووفرت التدريب اللازم في هذا الشأن. وحددت تقنيات لإنتاج ست مواد بناء أخرى مراعية للبيئة واستُهلكت إجراءات شراء المعدات ذات الصلة. وسيكون مركز لعرض التكنولوجيات تابع لليونيدو، بدعم من مؤسستين وطنيتين قيرغيزيتين، بمثابة مركز معارف لمواد البناء الجديدة والبديلة المتسمة بالفعالية من حيث التكلفة ومراعاة البيئة وكمرفق تدريب للخبراء المحليين. وسيساعد هذا المشروع الممول من الاتحاد الروسي والذي تبلغ قيمته مليوني دولار على إيجاد مساكن منخفضة التكلفة وفرص عمل.

## تعزيز الاقتصاد النظامي

في فييت نام، استمر العمل على تعزيز الاقتصاد النظامي من خلال مشروع لتوسيع النظام الوطني لتسجيل المنشآت التجارية ليشمل جميع الكيانات التجارية، بما فيها المنشآت ذات الاستثمار الأجنبي في عام ٢٠١٥، مع دخول قانوني

المنشآت والاستثمار الجديدين حيز النفاذ في تموز/يوليه. وخلال السنة، حُمّلت في نظام التسجيل البيانات السابقة بشأن أكثر من ١٧ ٠٠٠ منشأة ذات استثمار أجنبي من ٦٣ مقاطعة، مما يتيح للجمهور الاطلاع على معلومات تسجيل صالحة وملزمة قانوناً. وقدمت المشورة في مجال السياسة العامة من أجل وضع قوانين جديدة ولوائح تنفيذية لها. وتلقى أكثر من ٦٠٠ موظف من وكالة تسجيل المنشآت التجارية ومن ٦٣ مكتب تسجيل إقليمياً تدريباً بشأن متطلبات قانون المنشآت الجديد وما يتصل به من لوائح تنفيذية، فضلاً عن استخدام النظام المحسّن. وقررت الحكومة استخدام رقم التعريف الفريد للمنشآت في النظام الوطني لتسجيل المنشآت التجارية في جميع معاملات الكيانات العامة في البلاد. ومن الأنشطة الأخرى التي أُجّزت أنشطة توعية على الصعيد الوطني بشأن قانوني المنشآت والاستثمار الجديدين ولوائحهما التنفيذية، ولا سيما فيما يتعلق بتسجيل الكيانات التجارية. واستفاد حوالي ١,٢ مليون كيان تجاري في المجموع بفييت نام من هذا المشروع الذي مولته أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا.

## إدماج المرأة في قطاع الصناعة

بُذل جهد في جميع أجزاء هذا التقرير لإعلام القارئ بمختلف النهج التي اعتمدها اليونيدو من أجل إدماج المرأة في عملية التصنيع. ويقدم هذا القسم لمحة موجزة عن المبادرات التي أطلقت بمراعاة المرأة في المقام الأول، لكن المجال لا يسمح بإيراد قائمة شاملة بهذه الأنشطة فيه، وهذا يشمل تقريباً جميع مشاريع اليونيدو وبرامجها التي تتضمن منظوراً جنسائياً.

وقد أتاحت لليونيدو خلال العام عدة فرص لعرض جهودها الرامية إلى إدماج المرأة في مختلف جوانب التنمية الصناعية. فعلى سبيل المثال، كان محور اليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس "تمكين المرأة تمكيناً للإنسانية: تصوّر!"، وركز على إنجازات المرأة. كما ضم منتدى فيينا للطاقة الذي عُقد في حزيران/يونيه جلسة تواصل خاصة عن مساهمة المرأة في مجال الطاقة المستدامة، ودارت، على هامش الدورة السادسة عشرة للمؤتمر العام لليونيدو في كانون الأول/ديسمبر، مناقشة حول ريادة المرأة للأعمال كوسيلة للتصدي للبطالة. وأتاح حفل للتواصل بين المشاركين فرصة أخرى للاستماع إلى وقائع من مُعاشيها تبرز أهمية قيام المرأة بريادة الأعمال باعتبارها محركاً أساسياً للتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع. وعيّنت اليونيدو خلال المؤتمر رائدة أعمال نرويجية سفيرةً للنوايا الحسنة لدعم جهود المنظمة في مجال التصنيع، ولا سيما ريادة المرأة للأعمال (انظر الفصل ٥). وأدت اليونيدو دوراً بارزاً في مؤتمر بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عُقد برعاية معرض ميلانو لعام ٢٠١٥ في تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك حلقة عمل أدارتها اليونيدو بشأن تمكين المرأة في مجال التغذية والأمن الغذائي. وكان محور يوم التصنيع في أفريقيا هذا العام في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر "تسخير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل للنساء والشباب".

كما عُقد مؤتمر دولي بشأن دور المرأة في القطاعين الصناعي والمالي من الاقتصاد في أوكرانيا في أيار/مايو في إطار مشروع اليونيدو لمركز إنتاج أنظف وأكثر كفاءة في استهلاك الموارد. ونوقشت في المؤتمر، ضمن جملة أمور، سبل وضع سياسات مراعية للمنظور الجنساني كموضوع جامع في سياقات التنمية الصناعية والاستقرار المالي.

وفي أيلول/سبتمبر، اجتمع المدير العام برؤساء كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز التجارة الدولية ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات لمناقشة سبل تعزيز الجهود المشتركة الرامية إلى تمكين المرأة اقتصادياً في سياق خطة التنمية

المستدامة لعام ٢٠٣٠. وما زالت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الشريك الرئيسي لليونيدو فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتشارك المنظمة في خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة والبوابة المعرفية لتمكين المرأة اقتصادياً، وهما مبادرتان تقودهما هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلاً عن آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات من قبيل الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وقد عرضت ما اجتمع لديها من معارف وخبرات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال منابر مختلفة، بما في ذلك برامج التعاون التقني المشتركة مع مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة وأفرقة مواضيعية جنسانية على الصعيد القطري والبوابة المعرفية لتمكين المرأة اقتصادياً وبرنامج الصناعة الخضراء وفرعه المخصص للمرأة في الصناعة الخضراء وشبكة المنسقين المعنيين بالقضايا الجنسانية لمرافق البيئة العالمية.

وبالشراكة مع مبادرة الطاقة المستدامة والتأقلم مع تغير المناخ، تقوم اليونيدو بتجريب مبادرة رائدة لتعزيز الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مناطق المحيط الهادئ والكاريبى وأفريقيا والمحيط الهندي. ولأن النساء يمثلن نسبة مرتفعة من الفئات الضعيفة، ولا سيما اللاجئتين والمشردين، فلا غرو أن يستهدفهن جانب كبير من جهود المنظمة للتخفيف من محنة اللاجئتين. ومن بين هذه الجهود مشروع التدريب المهني للاجئتين السورين من الشباب والنساء في تركيا باستخدام وحدات تدريب ثابتة ومتنقلة لبناء المهارات في مجال صناعة الملابس وتحقيق التماسك والوثام الاجتماعيين في المجتمعات المحلية المضيفة للاجئتين السورين في المرفق بالأردن، مما أتاح لعدد معتبر من النساء العاطلات عن العمل إيجاد فرص للعمل الإنتاجي. كما استفادت نساء من كوت ديفوار ممن التمسن ملجأً في ليبريا من تدريب لتطوير قدرات ريادة الأعمال لمساعدتهن في تبين أنواع مختلفة من الفرص الاقتصادية داخل بيئتهن وخارجها. ويمثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني شرطاً أساسياً في مشروع "تمكين الفقراء والنساء في المجتمعات المعرضة للفيضانات من الصمود أمام الكوارث الطبيعية من خلال تنوع سبل العيش" في جيبوتي، حيث أسهم تدريب على تجهيز الأسماك الجافة في تحسين معارف بائعات الأسماك ومهارتهن. وساعد مشروع لمصائد الأسماك في جنوب السودان النساء في المجتمعات المحلية التي تعتمد على صيد الأسماك في إقامة مشاريع صغيرة. وفي غينيا، تدير اليونيدو مشروعاً للإدماج الاقتصادي للنساء المعرضات للخطر في مجال إعادة تدوير النفايات الصلبة. ويرد أدناه وصف أكثر تفصيلاً لهذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة التي تدعم اللاجئات وغيرهن من النساء المستضعفات.

ويراعى المنظور الجنساني إلى حد كبير في مشروع لتحفيز الكفاءة في استهلاك الطاقة في الصناعة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً. فقد أدى توفير رعاية للأطفال أثناء تدريب داخلي إلى تشكيل النساء نسبة ٣٥ في المائة من المتدربين في برنامجها لبناء القدرات في مجال نظم إدارة الطاقة الذي بدأ في حزيران/يونيه. وتشارك النساء في غامبيا عن كثب في تعزيز نظم الطاقة المتجددة، وقد أتيح لهن تدريب وسبل للحصول على قروض ومنح لإقامة مشاريعهن الخاصة. وفي إطار مشروع لليونيدو في إثيوبيا، أنشئت بشكل رسمي رابطة للنساء العاملات في قطاع المنتجات الجلدية تحت اسم LOMI ستساعد في الترويج لمنتجاتهن على الصعيدين الوطني والدولي (انظر أعلاه). وبينما ركزت بعض الأنشطة على تدريب المرأة على الاضطلاع بأدوار في الإدارة أو ريادة المشاريع، كان الغرض من أنشطة أخرى تحسين حياة المرأة عن طريق التخفيف من أعبائها اليومية. ولأن نقص المياه في بلدة شيكوالاكوالا بموزامبيق يمثل عبئاً على النساء والفتيات، حيث تقع على عواتقهن مسؤولية جلب المياه، فقد أدى تركيب اليونيدو لنظم ضخ مياه تعمل بالطاقة الشمسية إلى توفير الوقت الذي كنّ يمضينه في جلب المياه لاستغلاله في أنشطة مدررة للدخل. وأعجبت النساء اللاتي استفدن من الأخذ بوقود الطهي النظيف في زنجبار بجمهورية تنزانيا المتحدة بالسهولة التي أصبحن يجدنها في إعداد وجبات سريعة وبنظافة الموافد ووقود الإيثانول الأحيائي.

وسيؤدي توسيع نطاق هذا البرنامج إلى توفير فرص لمباشرة أعمال تجارية للنساء في مجالات إنتاج الإيثانول ومواقد الإيثانول وتوزيعها وتسويقها محلياً على نطاق صغير.

وتمثل النساء ٥١ في المائة من خريجي الجامعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، غير أنهن لا يشكلن سوى ربع القوى العاملة. ويهدف مشروع إقليمي جديد اعتمد في كانون الثاني/يناير ويشمل الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر ودولة فلسطين وقطر ولبنان ومصر والمغرب إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي للمرأة وتهيئة الظروف المؤاتية للنمو المستدام والشامل للجميع عن طريق الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لرائدات الأعمال. كما استهدف مؤتمر نظمته اليونيدو في تشرين الأول/أكتوبر بالتعاون مع منظمة دولية غير ربحية تحمل اسم "لا سلام بدون عدالة" النساء في الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا. وعُقد هذا المؤتمر على مستوى وزاري خلال معرض ميلانو لعام ٢٠١٥ في تشرين الأول/أكتوبر بتمويل من إيطاليا. ونظر خلال المؤتمر في نتائج دراستين تحليليتين هما: تقييم وضع رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز بوجه خاص على الأردن وتونس ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب، ومقارنة البلدان الست المستهدفة بأستراليا وإيطاليا وتركيا فيما يتعلق بالممارسات في مجال السياسة العامة في دعم تطوير قيادة المرأة للأعمال. وتعكس الدراسة الأولى نتائج استقصاء جار استكملته حتى الآن ٤٤٦ رائدة أعمال في البلدان الستة، وتُبدل جهود حالياً للحصول على آراء رائدات أعمال في الأرياف. ونوقش خلال مؤتمر ثان نظمته اليونيدو في ميلانو في تشرين الأول/أكتوبر سبل تعزيز دور المرأة في صناعة الأمن الغذائي الزراعي في إثيوبيا.

### التصدي للفقر بالتين الشوكي

التين الشوكي نوع من نباتات الصبار المدجحة ينمو في المناطق القاحلة وشبه القاحلة من العالم ويوفر مصدراً للطعام مغدً يمكن تجهيز مجموعة متنوعة واسعة من المنتجات الغذائية منه، كما يمكن استخدامه علفاً للماشية، لا سيما خلال الموسم الجاف. ولهذا النبات فائدة إضافية تتمثل في قدرته على النمو جيداً في المناطق القاحلة وشبه القاحلة الشمالية، وعلى التخفيف من تدهور التربة. وفي المناطق شبه القاحلة من شمال إثيوبيا، لهذا النبات القدرة على مقاومة التصحر. وقد وافق صندوق الأوبك للتنمية الدولية في عام ٢٠١٣ على المساهمة في تكاليف مشروع قيمته ٢,٥ مليون دولار سيؤدي إلى تحسين سلسلة القيمة للتين الشوكي عن طريق مساعدة المجتمعات المحلية الريفية في شمال إثيوبيا على تبني تقنيات تجهيز حديثة في مجال الصناعة الزراعية في مصنع مجهز بأحدث تكنولوجيا. وسيتيح المشروع فرص عمل جديدة في توريد وتجهيز التين الشوكي لمن يواجهون الفقر والجوع، لا سيما النساء والشباب. وقد افتُتح أول خط لتجهيز الفواكه الطازجة، بما في ذلك وحدات التنظيف والفرز، في تشرين الثاني/نوفمبر. ووضعت اليونيدو استراتيجية تسويق محلية ودولية، وحددت الشركاء التجاريين المحتملين. كما أنشأت تعاونيات للمزارعين ووقعت اتفاقات شراكة مع شركاء محليين أساسيين. وستعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مع اليونيدو على توسيع المشروع في المستقبل.

وفي إطار مشروع في غينيا، طُورت خمسة مراكز لتجهيز زبدة الكريته ومركزان لتجهيز المنيهوت، وتلقت سبعون امرأة تدريباً على استخدام المعدات، مما يزيد من كمية المنتجات الموجهة إلى الأسواق الدولية ويحسن نوعيتها.



## تشغيل الشباب

وفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية عن اتجاهات تشغيل الشباب العالمية لعام ٢٠١٥، بلغ عدد العاطلين عن العمل من الشباب ٧٣,٣ مليوناً في نهاية عام ٢٠١٤، مع ملاحظة أن ما يقرب من ٤٣ في المائة من القوة الشبابية العاملة الكامنة في جميع أنحاء العالم إما تعاني من البطالة النامية وإما لا تكسب ما يكفي لتجنب الفقر. وبما أن القطاع الخاص هو المصدر الرئيسي لإيجاد فرص العمل على الصعيد العالمي، فإن حكومات عديدة تعتبر إنشاء قطاع خاص قوي ومتنوع محركاً لكل من النمو الاقتصادي والتشغيل. ومع ذلك، فإن الشباب يجدون في كثير من الأحيان صعوبة في الحصول على رأس مال لإقامة مشاريعهم أو توسيع نطاقها لأن الاستثمار فيهم يُعتبر مخاطرة كبيرة نظراً لحدائث سنهم وافتقارهم إلى الخبرة. وللتصدي لهذه المشكلة، وضعت اليونيدو نهجاً متكاملًا يساعد الحكومات ويدعم الهيئات لخدمة الشباب الذين يرغبون في تحسين معيشتهم من خلال إقامة منشآت مستدامة.

وكان تشغيل الشباب وتطوير ريادة الأعمال والسياسات المناصرة للشباب محط تركيز عدد من المحافل الدولية على مدار السنة. وكانت اليونيدو عضواً في فريق التنظيم لمنتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، الذي عقد في نيويورك في شباط/فبراير. وفي المنتدى العالمي الأول بشأن سياسات الشباب، الذي عُقد في باكو في تشرين الأول/أكتوبر، أدارت اليونيدو حلقة نقاش بشأن الإنجازات والتحديات، في مجال السياسة العامة، المقترنة بتشغيل الشباب وريادة الأعمال. واستضافت حكومة أذربيجان هذا المنتدى ونظمه مجلس أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشباب. وساعدت اليونيدو في إدارة مناقشة عبر الإنترنت أطلقها مبعوث الأمين العام وساهمت في المنتدى الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لحملة برنامج العمل العالمي للشباب.

وكثيراً ما تكون خدمات تطوير الأعمال التجارية منعدمة أو صعبة المنال بالنسبة إلى الشباب الراغبين في ريادة الأعمال، وحتى وإن وجدت، فقلما تستهدف الاحتياجات الخاصة للشباب الذين لديهم خبرة أقل بالشبكات والأسواق وفرص الاستثمار ممن هم أكبر منهم سناً في هذا المجال. ولذلك فإن برنامج العمل الإنتاجي للشباب الذي تنفذه اليونيدو يساعد الراغبين في ريادة الأعمال عن طريق تحديد القطاعات وسلاسل القيمة التي تنطوي على إمكانات كبيرة لتشغيل الشباب. وهو يقيّم، من خلال نموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى والإبلاغ "الكومفار"، الجدوى المالية من إقامة مشاريع ويعلمهم المهارات المطلوبة لذلك.

ويقف مشروع للعمل الإنتاجي للشباب في أرمينيا شاهداً على الجدارة الائتمانية للشباب وقدرتهم على تحويل القروض إلى أعمال تجارية مربحة، متى ما تلقوا الدعم اللازم. ويتيح صندوق متجدد أنشأته حكومة أرمينيا واليونيدو قروضاً منخفضة الفائدة، بالاقتران بتدريب مكثف وخدمات تجارية ومساعدة تقنية للمستفيدين. وقد أشيد بنجاح مشروع لليونيدو يدعم تأسيس منشآت يقودها الشباب وتوسعها في تقييم مستقل لمنتصف المدة أجري في تموز/يوليه، حيث أشير فيه إلى ارتفاع الطلب على القروض ومساهمة المشروع في إحداث تغيير عام والالتزام الوطني القوي بإضفاء الطابع المؤسسي على نهج المشروع من خلال تكراره وتوسيع نطاقه، مما يدل على ما كان له من أثر تحفيزي.

وفي إطار مشروع مماثل في إثيوبيا، تعمل اليونيدو مع أصحاب مصلحة رئيسيين على وضع استراتيجية وطنية لتعزيز بيئة ريادة الأعمال، خاصة لرواد الأعمال من الشباب والنساء. كما تقوم في الوقت نفسه ببناء قدرات المؤسسات المالية الرئيسية

على تقديم نوعية أفضل من الخدمات المالية وغير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما المنشآت التي تديرها نساء أو شباب. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إقامة منشآت مستدامة وقادرة على الصمود أمام التحديات في البلاد. وسيؤدي عقد منتدى للاستثمار إلى جذب استثمارات أجنبية ومحلية في منشآت يقودها شباب ونساء. وسيكتمل هذا المشروع الذي تموله الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي في نهاية عام ٢٠١٧.

كما كانت قابلة تشغيل الشباب وريادتهم للأعمال موضوع مشروع جديد يندرج ضمن برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن تشغيل الشباب في جمهورية تنزانيا المتحدة. ويهدف هذا المشروع الذي تموله السويد إلى زيادة عدد فرص العمل المتاحة، في البر الرئيسي وفي جزيرة زنجبار على حد سواء، وذلك من خلال إقامة روابط بين المنشآت التجارية والجامعات.

وفي إطار مشروع مدته سبع سنوات في كوت ديفوار، تعمل اليونيدو على مساعدة البلاد على تحقيق قدر أكبر من النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي من خلال إصلاح نظامها للتدريب المهني. وهي تقدم المساعدة حالياً إلى ١١ من مراكز التدريب المهني والمدارس الزراعية. وقد دربت اليونيدو منذ إطلاق هذا المشروع الذي يموله الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٢، بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والتدريب المهني، أكثر من ٤٠٠٠ من الشباب، وساعدت في بناء قدرات مسؤولين حكوميين وأفراد في الإدارة في مراكز تدريب مهني تجريبية.

ويشكل الشباب حوالي نصف سكان غينيا - حيث يبلغ متوسط العمر حالياً ١٨,٧ عاماً - ما زال الحصول على عمل والاكتفاء الذاتي بعيد المنال بالنسبة إلى ٧٠ في المائة منهم حسب التقديرات. وبالرغم من بذل الحكومة قصارى جهدها، فإن معدل بطالة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٥ سنة في ارتفاع متواصل، مما يؤدي إلى الإحباط وعدم الاستقرار، بل والعنف في بعض الأحيان. وتشتد المشكلة بوجه خاص في المناطق الحضرية، حيث يكتسي إيجاد أنشطة مدرة للدخل للشباب أهمية حاسمة إذا أريد لهم أن يصبحوا أعضاء مسؤولين في المجتمع. وقد أتاح مشروع استكمال هذا العام فرص عمل للشباب من الأحياء المحرومة، كما زاد في نفس الوقت من الكفاءة في إعادة تدوير النفايات. وتلقى حوالي ٤٠٠٠ من الشباب والنساء تدريباً خلال فترة المشروع على أنشطة تصريف النفايات الصلبة، مثل الجمع والفرز والتطهير والإدارة المتكاملة للأماكن العامة. ووجد العديد منهم عملاً في وقت لاحق في مراكز لجمع النفايات في العاصمة وخارجها على حد سواء. وتمكّن أكثر من ٥٠٠ من الشبان والشابات من كسب العيش من خلال دعم اليونيدو لمبادرات اقتصادية فردية. وشجع المشروع أيضاً، من خلال سلسلة من حلقات العمل والمناقشات وحملات التوعية الاجتماعية، قيم نبذ العنف في عشرين من المجتمعات المحلية الشديدة الخطورة. وستطبق الدروس المستفادة من المشروع على مشاريع مماثلة مناصرة للنساء والشباب في غينيا وغيرها من البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي إطار مشروع آخر أنجز مؤخراً في غينيا بتمويل من اليابان، ساعدت اليونيدو ٣٣٠٠ من الشباب في بعض من أفقر المناطق في البلاد على اكتساب مهارات ريادة الأعمال والمهارات التقنية اللازمة لتحويلهم إلى أجراء. وسيؤدي ذلك بدوره إلى تمكينهم من زيادة المداخيل غير الزراعية في الأرياف والمساهمة في تحقيق السلام على الصعيد الإقليمي. واستضافت مراكز مجتمعية في جنوب شرق غينيا ١٠ برامج تدريبية كان نصف المشاركين فيها من الشابات. وأصلحت خمس ورش صغيرة وزودت بحرفيين محليين كي تُستخدم كمراكز لبرامج التدريب التقني.

وتنقل اليونيدو حالياً، في إطار مشروع جديد استهل في آذار/مارس في زامبيا بتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية، الدراية التقنية الحديثة للتدريب على المهارات المهنية اللازمة لتشغيل المعدات الثقيلة، مثل معدات حفر التربة والشاحنات

فضلاً عن إصلاح الآلات، من أجل تهيئة فرص عمل للشباب. وتعمل المنظمة مع الكلية التقنية الشمالية في زامبيا على بناء قدرات مدرّسيها وتحسين المناهج الحالية وتوفير معدات حديثة للتدريب. ومن السمات المميزة للمشروع شراكة إنمائية بين القطاعين العام والخاص مع مجموعة فولفو. وبما أن قطاعي التعدين والنقل في زامبيا يتطلبان فنيين ومشغلين مهرة، فإن المشروع يوائم بين المهارات التقنية والطلب في الصناعة، وتتيح مجموعة فولفو استخدام أحدث التكنولوجيات لضمان إعداد المتخرجين الجدد لتلبية المتطلبات من القوة العاملة.

ولبرنامج التنمية وريادة الأعمال الشاملتين للجميع دور بارز في برامج اليونيدو القطرية، ولا سيما في منطقتي الإيكواس والسوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. ويعالج النهج المتبع في هذا البرنامج بطالة الشباب من خلال تدريب محدد الهدف على المهارات التي تتطلبها سوق العمل، كما يزود الراغبين في ريادة الأعمال من الشباب بالأدوات اللازمة لإدارة مشاريعهم الخاصة. والمكونات الرئيسية هي بناء القدرات المالية والتقنية وإقامة شراكات مع القطاع الخاص والسلطات الوطنية والمجتمع المدني وقادة الرأي. ويشارك أصحاب المصلحة على جميع المستويات، ويعملون على تعزيز الحوار وزيادة التنفيذ. ويجري تنفيذ البرنامج حالياً في مالي بتمويل من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وفي السنغال بتمويل من حكومة لكسمبرغ. ومن المقرر أن يبدأ تنفيذ البرنامج العام القادم في بور كينا فاسو وتوغو وزامبيا والنيجر.

وعلى الرغم من أن المنطقة العربية تواجه عدداً من التحديات الإنمائية التي تتراوح بين تصريف النفايات وعدم المساواة بين الجنسين، فإن معدل البطالة بين الشباب، وهو من أعلى المعدلات على الصعيد العالمي، يمثل واحداً من أشد المعوقات في المنطقة. ففي مصر، على سبيل المثال، أعدت اليونيدو نهجاً تحركه السوق واعتمدته من أجل دعم منشآت مبتدئة يقودها شباب في مجال تصريف النفايات. وبلغ عدد المنشآت من هذا النوع التي تلقت مساعدة تقنية واستفادت من بناء القدرات من خلال تدريب مكثف على الجوانب التقنية لإدارة الأعمال ١٥ منشأة عند انتهاء المشروع في نهاية السنة. ونُفذ هذا المشروع الذي مولته اليابان بالتعاون مع جامعة جنوب الوادي المصرية في محافظة قنا لسد نقص المهارات لدى طلاب الفرقة النهائية في كلية الزراعة، وكَيْف برنامج اليونيدو لمناهج تدريس ريادة الأعمال حسب السياق المصري وحُرِّب في ١١ مدرسة ثانوية فنية في قنا، باستهداف ١٠٤ مدرسين وما يربو على ألفي طالب. كما تلقى ٥٧ شاباً آخر التدريب كمشرفين في مركز اتصالات محلي. وفي إطار المشروع نفسه، تلقى ٢٥٩ شاباً وشابة تدريباً على زراعات الصوبة (الديئة) واعتمد منهم ٢٦ بصفة خبراء. وقد درب هؤلاء بدورهم ٩٩ مزارعاً وأنشأوا بصفة مستقلة ٢٢ صوبة جديدة (من أصل ٢٦ إجمالاً)، مما أوجد فرص عمل ثابتة ومؤقتة.

## برنامج HP LIFE التدريبي في تونس

شهدت السنة المشمولة بالاستعراض النجاح في إنجاز مشروع في تونس لتوفير فرص عمل ومهارات ريادة الأعمال للشباب الذين يعيشون في مناطق هشة في البلاد - الكاف والقصرين والقيروان وسيدي بوزيد - كخطوة نحو الحد من الفقر. فقد تلقى ٧٤٠ من رواد الأعمال الشباب، نصفهم من الإناث، في إطار برنامج HP LIFE لتدريب الشباب لشركة هيوليت باكارد، تدريباً فردياً في ٣٨ جلسة خلال العام، وتابع ٦٨ منهم هذا التدريب بالمشاركة في دورة توجيه بشأن تطوير الأعمال التجارية مدتها أربعة أيام. كما تلقى نحو ٥٠٠ من طلاب الكليات والجامعات تدريباً عبر الإنترنت باستخدام منصة HP LIFE؛ وزاد عدد المستفيدين التونسيين من هذا التدريب الإلكتروني منذ بداية البرنامج في عام ٢٠١٢ على السبعة آلاف. وحظي ستة عشر مدرباً من أربع مناطق مختلفة من القطاعين العام والخاص بصفة مدرب معتمد لبرنامج HP LIFE. وتمخضت دورة "خضر أعمالك" التدريبية التي قدمت لخمس عشرة شركة في قطاعات المنسوجات والأغذية والجلود عن وفورات تقدر بمبلغ ٣,٢ ملايين دولار. وشمل البرنامج أيضاً تشكيل ثمانية مراكز تنسيقية بشأن منصة ريادة الأعمال الرقمية، مع مرافق للمنصة في أربع محافظات. واجتذب المنتدى ما يقرب من ٩٠٠٠ مستخدم، وأتيح ٥٩ خبيراً لتقديم المشورة لرواد الأعمال من الشباب. وقد أتيحت فرص عمل عديدة من خلال المساعدة في تأسيس ٣٧ شركة، فضلاً عن مساعدات قدمت لسبع شركات قائمة. وستتاح آلاف من فرص العمل الأخرى من خلال توسيع ٨٦ منشأة أخرى وتطويرها. وقد مولت البرنامج حكومة إيطاليا ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وشركة هيوليت باكارد.

وقد قدمت شركة هيوليت باكارد منذ عام ٢٠١١ من خلال برنامج HP LIFE منحاً وبرامج لبناء القدرات في مجال مهارات ريادة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات في أكثر من ٣٠ من مراكز التدريب المعتمدة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبية والمنطقة العربية. واستهدفت أنشطة التدريب مدربين ورواد أعمال من الشباب، الفعليين منهم والراغبين في دخول هذا المجال على حد سواء، والعاطلين عن العمل كلياً أو جزئياً، مع التركيز على الأشخاص المهمشين. وقد دعم المشروع العالمي المشترك بين اليونيدو وشركة هيوليت باكارد تدريب ٥٠٠٠٠ طالب وإيجاد ٢٠٠٠٠ فرصة للعمل. وقدم عددٌ من المنظمات الشريكة مرافق وموارد بشرية للتدريب، وكان معظم هذه المنظمات مؤسسات تدريب غير ربحية لها صلات مباشرة بالجماعات المحلية المستهدفة. وفي أعقاب إطلاق منصة HP LIFE للتعليم الإلكتروني، اتسع نطاق الشركاء، حيث أصبح يشمل مؤسسات عامة وخاصة وجامعات وجهات أكاديمية ومنظمات غير حكومية.

وحققت كمبوديا نتائج أفضل من معظم جيرانها في ميدان تشغيل الشباب، وإن كان استقصاء أجرته لجنة الشباب من أجل الوحدة والتنمية، وهي تحالف بين رابطات الشباب الكمبودي، قد كشف أن ما يقرب من نصف الأشخاص الستمائة والثلاثين الذين شملهم الاستقصاء في جميع أنحاء البلد ذكروا أن البطالة تصدر انشغالهم. وما زالت اليونيدو منذ عام ٢٠١٢ تدير مشروعاً لإيجاد المزيد من فرص العمل للشباب، مع معالجة قضية تصريف النفايات الإلكترونية في نفس الوقت. وعلى مدى فترة تنفيذ المشروع البالغة ثلاث سنوات، تلقى ٢٤١ شاباً تدريباً على خدمات التركيب والإصلاح لمنتجات شركة سامسونغ، وأصبح ١٥٦ منهم بالفعل موظفين أو رواد أعمال أو متدربين داخلين لدى شركة سامسونغ. وتتضمن الدورات التدريبية بشأن الإلكترونيات في مجموعة مختارة من معاهد التدريب المهني نموذجاً تدريبياً عن أحدث وسائل

التدريب على التركيب والإصلاح في شركة سامسونغ. وقد وضعت كمبوديا استراتيجية للنفايات الإلكترونية، فضلاً عن خطة عمل لمرفق تفكيك. ومثلت مشاركة عدد من النساء في حلقات العمل والتدريب على المهارات إنجازاً تاريخياً في قطاع عادة ما يهيمن عليه الذكور.

ويساعد مرفق تطوير التعلم والمعرفة، وهو مبادرة مشتركة بين اليونيدو والوكالة السويدية للتنمية الدولية، الشباب في البلدان النامية على اكتساب مهارات في مجال الصناعة الخضراء. والهدف من ذلك هو إنشاء نظم للتدريب المهني تتسم بالكفاءة وتستجيب للطلب في السوق من خلال تقاسم المعارف واتباع نهج مبتكر للشراكات الإنمائية بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتنمية المهارات. ومن خلال دعم أكاديميات محلية للتدريب الصناعي بالشراكة مع القطاع الخاص، يعين المرفق على تلبية الطلب المتزايد في أسواق العمل على العمال المهرة، مع الإسهام في التنمية الصناعية الشاملة للجميع في نفس الوقت. ويدير شركاء المرفق خمسة مشاريع في ميدان الشراكات الإنمائية بين القطاعين العام والخاص بمساهمات عينية من الشركاء التجاريين "فيسفو" و"سكانيا" و"فولفو"، كما يجري حالياً الإعداد لعشرة مشاريع أخرى. وبالتعاون مع شركات تصنيع عالمية، ستوفر مشاريع الشراكات هذه تدريباً على مهارات صناعية تتيح فرصاً للعمل، بما في ذلك تشغيل وصيانة المعدات الثقيلة والآلات، فضلاً عن اللوجستيات والتشغيل الآلي. ويوفر المرفق وسائل لإعداد الشراكات الإنمائية بين القطاعين العام والخاص والاستفادة منها. وقد أفادت الخبرة المكتسبة من أول مشروعين في إثيوبيا وإقليم كردستان العراقي مشروعين مماثلين جاريتين في زامبيا والمغرب. وحددت اليونيدو خلال السنة مؤشرات أداء رئيسية ومكنت مراكز تدريب مهني من تبُّعها من خلال أداة رصد على الإنترنت. وأرشد المديرين إلى أفضل الطرائق لإدارة مراكز التدريب من خلال نموذج تدريبي عن تخطيط الأعمال التجارية.

### اكتساب مهارات جديدة في العراق

استمر الشباب العاطل عن العمل في العراق الذي تمزقه الحروب في اكتساب مهارات جديدة في الأكاديمية السويدية للتدريب، وهي مركز للتدريب المهني أنشأته اليونيدو في أربيل عام ٢٠١٢ في إطار شراكة مع سكانيا (وهي شركة سويدية تعمل في مجال تصنيع السيارات وتوزيع المركبات الثقيلة) والوكالة السويدية للتنمية الدولية وشركة "التعليم أولاً" للتعليم الدولي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كردستان.

وتتيح الأكاديمية، التي تمثل جزءاً من مرفق اليونيدو لتطوير التعلم والمعرفة، دورات في الميكانيكا الأساسية، مع التركيز على الآلات الثقيلة والحوسبة واللغة الإنكليزية لطلاب من جميع أنحاء العراق. غير أن النزاع المتواصل في البلد يحد من تأثير خدمات اليونيدو في تخفيف حدة الضغوط الاقتصادية.

## الأمن البشري وإعادة التأهيل بعد الأزمات

تركز اليونيدو على الأمن البشري وإعادة التأهيل بعد الأزمات من خلال زيادة المهارات من أجل زيادة إمكانية الحصول على عمل وإعادة بناء القدرات الإنتاجية.

وهذا يسهم في استعادة سبل كسب الرزق التي دمرتها الصراعات والكوارث الطبيعية من خلال إيجاد فرص اقتصادية للسكان المتضررين - من لاجئين ونازحين وعائدين وجماعات منزوعة السلاح، أو مجرد مدنيين ساعين إلى تغيير حياتهم للأفضل. وتشمل المساعدة في مرحلة ما بعد الأزمات أنشطة للتعجيل بتحقيق الانتعاش الاقتصادي وإصلاح البنية التحتية الزراعية أو الصناعية المتضررة وإيجاد فرص للعمل وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية.

وفي أيار/مايو، شاركت اليونيدو في استضافة حلقة نقاش بشأن تطبيق نهج الأمن البشري وإسهامه في المجالات ذات الأولوية لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. وكان من أعضاء الحلقة موظفون بالأمم المتحدة واليونيدو معنيون عن كثب بالأمن البشري في طاجيكستان ومصر، فضلاً عن ممثل عن إدارة التنمية الدولية بكلية لندن للاقتصاد.

## اللاجئون والمهجرة

شهد العام المشمول بالاستعراض عدداً غير مسبوق من اللاجئين إلى بلدان مجاورة وغيرها من البلدان. وتُلجئ الصراعات في العديد من بلدان العالم أناساً إلى الفرار من ديارهم، إلا أن الأزمة الراهنة في الجمهورية العربية السورية أشد الأزمات بلا منازع. فزيادة عدد اللاجئين السوريين على ٤,٥ ملايين، وإجمالي عدد النازحين على ٧ ملايين، في نهاية عام ٢٠١٥، تمتحن هذه الأزمة قدرة المجتمع الدولي على التوصل إلى حل مناسب لا لمشاكل اللاجئين فحسب، بل لمشاكل المجتمعات المضيفة أيضاً.

ففي تركيا، يزيد عدد اللاجئين السوريين على المليونين، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد ارتفاعاً حاداً في الأشهر المقبلة. وسيزود مشروع جديد لليونيدو تموله حكومة اليابان ألف سوري من النساء والشباب بمهارات مهنية تسهل اندماجهم في المجتمع التركي أو تضمن لهم الحصول على عمل إذا عادوا إلى الجمهورية العربية السورية. وفي شراكة مع رئاسة التحكم في الكوارث وحالات الطوارئ بتركيا ورايطات مصدرّي الملابس الجاهزة بإسطنبول، تدير اليونيدو برنامجاً لتدريب المدربين يشمل مواضيع من قبيل التخطيط والتنفيذ ومهارات التدريس وإدارة فصول الدراسة والتوجيه. وسيضمن مكوّن التدريب التقني في الدورة مواضيع التفصيل وإدارة الأعمال وغير ذلك من المهارات المهنية وفقاً لاحتياجات السوق، وسيكمله مكوّن عن تسوية النزاعات والوساطة يهدف إلى تعزيز الجهود الأخرى الأوسع نطاقاً الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية والتي قد تفيد اللاجئين عندما يعودون إلى ديارهم.

ويقترَب عدد اللاجئين السوريين في الأردن من ٦٥٠.٠٠٠ لاجئ. وفي بعض البلدات، مثل المفرق التي تقع على بعد ١٥ كيلومتراً من الحدود مع الجمهورية العربية السورية، يشكل اللاجئون قرابة ٩٠ في المائة من السكان. وكان الغرض من مشروع لليونيدو أطلقته في عام ٢٠١٤ تدريب نساء وشباب في المجتمع الأردني المضيف على تطوير ريادة الأعمال، فضلاً عن مهارات يدوية مثل صنع السلال والتطريز وإعادة تدوير المشغولات اليدوية. وقد شارك ما مجموعه ٢٢٨ من النساء والشباب المحليين في برنامج لتنمية المهارات والتدريب على ريادة الأعمال مصمماً خصيصاً ليلائم احتياجاتهم.

وتجاوز عدد الفارين إلى لبنان منذ اندلاع الأزمة السورية مليون لاجئ، مما سبب زيادة في عدد السكان بنسبة تزيد على ٢٥ في المائة. وأدى النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية المجاورة إلى فقدان وظائف في قطاع السياحة اللبناني الذي كان مزدهراً في السابق، حيث أصبح واحد من كل خمسة لبنانيين عاطلاً عن العمل، أي ضعف تقديرات البنك الدولي قبل عام ٢٠١١، ومن ثم فإن إيجاد فرص عمل أصبح من الأولويات. وقد نفذت اليونيدو، بدعم من حكومتَي إيطاليا واليابان، مشروعاً لتحسين القدرة الإنتاجية للمجتمعات المضيفة من خلال المهارات والدراية. وقدمت دعماً للمجتمعات المضيفة المتضررة من ارتفاع تدفق اللاجئين السوريين، معتمدةً نهجاً تشاركياً في جميع أنشطة المشروع لضمان إشراك كل من المجتمعات المضيفة واللاجئين أنفسهم. وجرت أنشطة بناء القدرات وتنمية المهارات في مرافق تدريب لبنانية معروفة. وساعد المشروع على إقامة منشآت مختارة أو تطويرها من خلال التدريب والتكنولوجيا. وأقيمت روابط مع مؤسسات ذات صلة من القطاع الخاص وكيانات مالية أخرى لإتاحة خيارات تمويل لرواد الأعمال الذين استهدفهم المشروع. واستفاد ما يقرب من ٣٠٠ أسرة مباشرة من المشروع، كما استفادت السلطات اللبنانية وجماعات اللاجئين من أنشطة بناء القدرات وتحسين البنية التحتية. وكان من أكبر المستفيدين من المشروع المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يحتل كثيراً أن تتيح فرصاً للعمل.

ويستفيد اللاجئون من مشاريع اليونيدو في أجزاء أخرى من العالم كذلك. وقد صدرت في نهاية العام ورقة عمل بعنوان "دراسة تأثير التدريب الذي توفره اليونيدو في إعادة الإدماج الاقتصادي للاجئين العائدين إلى ليبريا" شارك في إعدادها كبير باحثين في مركز دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد. وستكون توليفة جديدة من ورقة العمل هذه فصلاً في عدد كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ من نشرة المهجرة القسرية التي يصدرها مركز دراسات اللاجئين بالجامعة.

## الفئات الضعيفة الأخرى

في إطار مشروع ممول من اليابان يرمي إلى التصدي للعنف والتطرف من خلال التدريب على المهارات، يتعلم ٢٥٠ من الشباب المعرضين للخطر في كيسمايو بالصومال مهارات تقنية وحياتية ستساعدهم على تأمين مستقبل أفضل. كما ستساعد مشاريع مماثلة في جيبوتي وليبيريا في إعادة بناء المجتمعات المحلية التي تضررت من عدم الاستقرار الاجتماعي والكوارث الطبيعية، فضلاً عن تقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين.

## السمود في وجه العاصفة

لظواهر الجفاف والفيضانات السريعة وغيرها من الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها جيبوتي أثر مدمر على المجتمعات المحلية الأفقر التي ليست لديها الموارد وآليات التكيف اللازمة لمواجهة الأزمات. وفي أحيان كثيرة جداً، تحرم الكوارث الطبيعية هذه المجتمعات من سبل عيشها بما تسببه من أضرار في المنشآت البلدية والمنازل والمعدات وتدمير للبنية التحتية وفقدان للماشية. وفي ظل انخفاض فرص العمل ومحدودية إمكانية الحصول على الموارد، تكون النساء على الأخص في موقف ضعف. ومما يزيد الطين بلة أن أغلبية سكان المناطق المتضررة من الفيضانات في جيبوتي مهاجرون غير شرعيين فارون من نزاعات في بلدان مجاورة. ويهدف مشروع ممول من اليابان أطلقته اليونيدو في نيسان/أبريل إلى مساعدة الحكومة على بناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية. وعلى وجه التحديد، سيقوم المشروع بتمكين المجتمعات المحلية الضعيفة، وبخاصة النساء في المجتمعات المحلية المعرضة للفيضانات، من خلال تنويع خيارات سبل العيش المتاحة لها مع تعليم أفرادها في نفس

الوقت كيفية مواجهة الفيضانات غير المتوقعة. وقد قدم المشروع التدريب لسبعين من الأشخاص (لا سيما النساء) على عمليات حفظ الأسماك وتجفيفها وتعبئتها وتسويقها وصيانة المحركات الخارجية للقوارب واستخدام أدوات الصيد (للرجال والنساء الضعفاء)، وذلك بالشراكة مع شركة ياماها موتور. وقدمت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي خدمات خبير استشاري دون مقابل لعرض كيفية تجفيف الأسماك. ومن المقرر أن يحضر مائة وخمسون شخصاً آخر من الرجال والنساء حلقات عمل للتوعية. وهناك إمكانية كبيرة لنمو قطاع مصائد الأسماك في جيبوتي بفضل سواحل البلاد التي يبلغ طولها ٣٧٢ كم وثروتها السمكية. وسيؤدي تعزيز هذا القطاع إلى تحسين الأمن الغذائي بالبلاد وإيجاد فرص عمل للفئات الضعيفة من السكان.

وتمكنت اليونيدو في إطار مشروع قيمته مليون دولار استُكمل خلال السنة في جنوب الصومال من تقديم تدريب تقني ونقل للتكنولوجيا بغية الاستفادة من نمو السوق في القطاعات الاقتصادية الدينامية لفائدة ١٤٠ من الحرفيين العاطلين جزئياً وأصحاب منشآت صغرى أو موظفيها والشباب من ذوي الإمكانيات العالية. وأُخذت مبادرات للمساعدة التقنية بناءً على متطلبات القطاعات التجارية العالية النمو التي كانت وما زالت المحرك للانتعاش الاقتصادي في أرض جوبا بعد تحريرها من المتمردين. وقد أنشأت اليونيدو مرفق تدريب متنقلاً وأعدت دورات تدريب على مهارات تقنية حول إنتاج الأصول العمومية وبت الإحساس بالمسؤولية لدى المستفيدين. وأتاح هذا لمديري المشاريع توفير تدريب أثناء العمل في مجالات تقنية وتجارية، له صلة قوية بأسواق محلية للمنتجات والسلع والخدمات، وعلى الأخص في قطاع البناء. ومن الأمثلة على الأصول الرئيسية التي أُصلحت ورشة ميكانيكا تابعة لوزارة النقل وممر عام لعبور المشاة للوصول بأمان إلى مطار كيسمايو الدولي وحواجر تخفيف السرعة لتحسين تدابير الأمن بالمطار.

ويركز مشروع للأمن البشري في صعيد مصر ينفذ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة على حماية المجتمعات المحلية من خطر الفقر والبطالة والمرض والتدهور البيئي. وقد أتاح هذا المشروع، الذي تقوده اليونيدو، للمجتمعات المحلية، من خلال تمكينها، الاعتماد على نفسها في معالجة مواطن الضعف وبناء مستقبلها بنفسها. واختارت محافل أمنية أنشئت في ثماني قرى التركيز على المجتمعات الاقتصادية، مثل الأثاث وتصريف النفايات وتربية الحيوانات، فضلاً عن النهوض بالأحياء والتدابير الصحية. وقد ساعدت مشاريع محلية - مثل إنشاء نظم صرف صحي وتجديد منازل ومدارس والارتقاء بالمهارات في منظمات محلية غير حكومية - أكثر من ٣٠.٠٠٠ مستفيد وأتاحت فرص عمل للشباب في المنطقة. ومن الإنجازات الرئيسية الأخرى للمشروع إنشاء صوبات (دفيئات) على يد مجموعات من رواد الأعمال وزيادة الإنتاجية، مما أدى إلى زيادة الدخل ثلاثة أضعاف وتوفير فرص عمل دائمة وموسمية. وقد أنشأ ثلاثون من منتجي البلح محطة تعبئة وتغليف خاصة بهم وزادوا قيمة منتجهم ثلاثة أضعاف. وتلقى عشرة من رواد الأعمال الشباب تدريباً على مكافحة سوسة النخيل، وهم يتقاضون أجوراً على خدماتهم. وتمكن أكثر من ٨٠ مزارعاً من تحسين ممارسات التغليف والحلب وزيادة قيمة إنتاج الحبن. وتلقت خمسون امرأة تدريباً على صناعة أقفاص الخوص والتجارة فيها.

وقد تسبب عدم الاستقرار السياسي في اليمن حتى الآن في وقف أي تقدم في مشروع خطط في عام ٢٠١٤ لإتاحة فرص لكسب العيش للشباب المعرضين للخطر في إطار مشروع للاندماج والمصالحة المجتمعيين.



ويهدف مشروع أطلق مؤخراً في جمهورية إيران الإسلامية إلى دعم وزارة التعاونيات والعمل والرعاية الاجتماعية لإيجاد فرص للعمل اللائق والمنتج للأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن الشباب والنساء. وسيكون مفتاح النجاح تحديد وتطوير القطاعات التي يحتمل أن تتيح فرص عمل بطريقة فعالة من حيث التكلفة. واستخدمت اليونيدو، في سبيل فهم ديناميات العمالة على الصعيد الوطني، منهجية لتشخيص حالة العمالة تشمل مسحا واسع النطاق للاقتصاد وسوق العمل وتقييماً لمواطن القوة والضعف. وقد أظهرت نتائج المرحلة الأولى من المشروع أن المهن غير النظامية والمنشآت الصغرى والصغيرة تؤدي في الأجل القصير دوراً رئيسياً في تأمين سبل المعيشة لعدد كبير من العمال؛ وينبغي التركيز في استراتيجية طويلة الأجل لتحسين ظروف العيش والعمل على تطوير العمل مقابل أجر. وتمكنت اليونيدو، إثر إجراء تقييمات ودراسات مستفيضة، من حصر عدد القطاعات التي يحتمل كثيراً أن تتيح فرص عمل في ستة قطاعات وهي: السياحة والحرف اليدوية والملابس والأحذية والمنتجات الجلدية والأعمال التجارية الزراعية وتكنولوجيا المعلومات.

#### ٤ - حماية البيئة

"الطاقة هي الجهاز العصبي المركزي للاقتصاد العالمي. ويجسد برنامج منتدى فيينا للطاقة لهذا العام تعدد الأدوار التي تؤديها الطاقة. فهي حلقة وصل مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، ومحرك للتنمية الحضرية، وجزء من الروابط المتبادلة مع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولدى النمسا تاريخ طويل من الدراية والخبرة الفئتين في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة استهلاكها، وهي على استعداد لإطلاع الآخرين عليه."

مايكل لينهارت، الأمين العام للوزارة الاتحادية النمساوية للشؤون الأوروبية والدولية

"لما كانت المرأة في البلدان النامية أكثر تعرضاً لتأثير التدهور البيئي وتغير المناخ، فإن اليونيدو تدعم استفادة الجميع من مصادر الطاقة النظيفة الموثوقة بتكلفة معقولة، وتشجع على استخدام التكنولوجيات التي تحقق كفاءة استهلاك الطاقة وتكنولوجيات الطاقة المتجددة."

لي يونغ، المدير العام لليونيدو

كان عام ٢٠١٥ علامة فارقة بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة وكوكب الأرض ككل. إذ سيؤدي اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر واتفاق باريس في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر، متى نُفذت بفاعلية، إلى التأثير البالغ على مستقبل مجتمعاتنا واقتصاداتنا وكوكبنا، بمنح الإنسانية فرصة لتحقيق نمو اقتصادي شامل اجتماعياً ومستدام بيئياً.

واتفاق باريس خطوة حاسمة صوب تحقيق مستقبل أكثر أماناً واستدامة، مما يجدد من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ مع زيادة قدرة البشرية على التكيف معه، وزيادة القدرة على التأقلم مع آثاره وتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الوقت نفسه. وستعمل اليونيدو على نحو مكثف مع الدول الأعضاء لمساعدتها في تحقيق أهداف اتفاق باريس، إضافة إلى التعاون مع جهات من غير الدول على تعميم أفضل الممارسات البيئية في عمليات الإنتاج الصناعي في جميع أنحاء العالم.

واليونيدو على ثقة من أن الاتفاق الجديد يوفر إطاراً شاملاً يمكنها من خلاله مواجهة تحديات تغير المناخ. إذ يتضمن توجيهات واضحة بشأن الإجراءات اللازمة ويضع آليات للحفاظ على الشفافية ورصد الفاعلية، فضلاً عن الوسائل الكفيلة بدعم البلدان النامية في التنفيذ، بما في ذلك المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا. وسيحفز الاتفاق الجديد الابتكار والاستثمار في حلول الطاقة النظيفة وتكنولوجياها من أجل تحسين القدرة على التأقلم مع تغير المناخ والحد من الانبعاثات، وهي مجالات ينصب عليها اهتمام اليونيدو الأساسي.

وتساعد الصناعة، بوصفها محركاً للنمو الاقتصادي، على تحقيق الرخاء ورفع مستويات معيشة العديد من شرائح المجتمع في العديد من الدول حول العالم. وفي الوقت نفسه، تتحمل الصناعة تاريخياً المسؤولية عن نضوب الموارد الطبيعية وتلوث الهواء والمياه والتربة. وتعزز اليونيدو التنمية الصناعية المستدامة من خلال تحسين الأداء البيئي للصناعات القائمة، وتعزيز استحداث صناعات جديدة توفر السلع والخدمات البيئية.

وتساعد اليونيدو الصناعة على استدامة النمو عن طريق تشجيع التنمية الصناعية التي تتسم بالكفاءة في استهلاك الموارد، وتحرص على حماية البيئة الطبيعية والصحة البشرية. وبهذه الطريقة، ستمكن البلدان من تحسين قدرتها على المنافسة والنفوذ إلى الأسواق مع الحد، في الوقت نفسه، من بصمتها البيئية.

## المدن المستدامة

الاتجاه الحالي نحو التحضر المتسارع يستلزم تطوير مدن ذكية ومستدامة على السواء. ويصح هذا القول أكثر ما يصح في حالة البلدان النامية والاقتصادات الناشئة حيث يرتفع النمو الحضري مع الافتقار إلى نظم وبنى تحتية كافية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف البشر يعيشون حالياً في المدن، وهو رقم من المتوقع أن يرتفع إلى ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ويتيح هذا الوضع فرصة لليونيدو لمساعدة البلدان على مواجهة تحديات التنمية الحضرية والصناعية من خلال خبرتها في تعزيز المدن المستدامة. وتدعو خطة التنمية العالمية، في الهدف ١١، إلى ضرورة جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة في حين أن ولاية المنظمة المتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع تشكل جزءاً لا يتجزأ من الهدف ٩ المتمثل في إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام والشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت اليونيدو دليلاً مفيداً تحت عنوان "المدن المستدامة: مراكز للابتكار وفرص العمل والتصنيع والتصدي لتغير المناخ"، يتضمن وصفاً للمساعدة التي تقدمها اليونيدو لجعل المدن أنظف وأفضل للعيش".

والمصادر المتجددة وذات الكفاءة في استهلاك الطاقة هي محرك اقتصاد التدوير. وهذا أوضح ما يكون في المراكز الحضرية الكبيرة التي تعتمد على مصادر الطاقة الموثوقة والمستدامة لإدارة الخدمات الأساسية ومواقع الإنتاج الصناعي. وقد شهدت ماليزيا تقدماً كبيراً في التنمية الاقتصادية في السنوات الأخيرة، حيث يقم ما يقدر بـ ٧٤ في المائة من السكان في المناطق الحضرية. ولئن كان ذلك يطرح تحديات من حيث التخطيط الحضري والتنمية، فإنه أيضاً يبشر بتحسين مستويات المعيشة، مع وجود علاقة لا يمكن إنكارها بين التحضر وارتفاع مستويات الدخل. ويجدو اليونيدو الأمل في مراعاة الاعتبارات المناخية في التخطيط والإدارة الحضريين في مدينة ملاكا من خلال اعتماد سياسات وطنية ومخططات حوافز وأنشطة بناء قدرات. وسيشجع المشروع الذي أطلق مؤخرًا استخدام المركبات الكهربائية من خلال تقديم بيان عملي لمرافق الشحن التي تعمل بالطاقة الشمسية، والشبكات الذكية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، وما إلى ذلك، وسيوضح كيف أن كفاءة استهلاك الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة يمكن أن يطبقا على المباني الإدارية والتجارية. وستنظم مجموعة من الأنشطة لتوعية المسؤولين الحكوميين والموردين والمستخدمين النهائيين بالمنافع والفرص المرتبطة بالمدن المستدامة على الصعيد المحلي في ملاكا وعلى الصعيد الوطني.

والنقل القليل الانبعاث الكربوني الذي يحقق كفاءة استهلاك الطاقة هو أيضاً موضوع مشروع جديد سيساعد ماليزيا على بلوغ هدف جعل ١٠ في المائة من جميع المركبات تعمل بالكهرباء بحلول عام ٢٠٢٠. ومن المفترض ألا يؤدي المشروع إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فحسب، بل إلى إحداث آثار كبيرة على المدى الطويل من حيث الدخل وإيجاد فرص العمل على السواء في ماليزيا، فضلاً عن المنافع البيئية، كخفض تلوث الهواء والضوضاء، لا سيما في المدن الكبيرة.

ومن المقرر أيضا أن تطرح جنوب أفريقيا مركبات كهربائية ذات كفاءة في استهلاك الطاقة وقليلة الانبعاث الكربوني ووسائل نقل غير آلية في إطار مبادرات ذلك البلد في مجال النقل الأخضر والمدن الخضراء. وسيساعد مشروع أطلق خلال السنة في تعزيز استخدام المركبات الكهربائية ووسائل النقل غير الآلية من خلال وضع السياسات وبناء القدرات المؤسسية والتنسيق والتوعية. ومن شأن البيانات العملية التي تنفذ على مستوى البلديات وفي محميات الصيد المساعدة على نشوء طلب قوي في السوق على المركبات والدراجات الكهربائية وعلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وثمة مشروع مماثل، أطلق مؤخرا في الصين، يطرح تكنولوجيات قليلة الانبعاث الكربوني في السلسلة الكاملة لتوريد المركبات التي تعمل بآلية توليد الحركة ونقلها بغية تحقيق وفورات كبيرة في الطاقة وخفض الانبعاثات في صناعة السيارات. وتكنولوجيات "الطاقة الجديدة" المتقدمة في المركبات التي تعمل بنظام آلية توليد الحركة ونقلها وتشمل البطارية الكهربائية والتكنولوجيات الكهربائية الهجينة تتمتع بميزات الكفاءة الكبيرة في استهلاك الطاقة وانعدام الانبعاثات من ماسورة العادم. ولئن كان استخدام المركبات الموفرة للطاقة يقلل الطلب على استيراد الوقود السائل، فإنه لا يقلل من أثره على البيئة إذا كان المصدر الأساسي للكهرباء هو توليد الطاقة عن طريق حرق الفحم. والمشروع الذي يموله المركز الصيني الدولي للتبادل الاقتصادي والتقني ويُنفذ بالتعاون مع الجمعية الصينية لمهندسي السيارات سيتولى مبدئيا تجربة تكنولوجيات مبتكرة للمركبات التي تعمل بالطاقة الجديدة والمتجددة في شنغهاي ويانغشغ.

## الطاقة المستدامة

منذ الثورة الصناعية الأولى، ما فتئت المجتمعات تعتمد على زيادة إمدادات الطاقة لتلبية احتياجاتها من التنمية والنمو الاقتصادي. ويتطلب التصدي للتحديات العالمية الراهنة إعادة النظر بعمق في طريقة إنتاج الطاقة واستهلاكها. وتثبت الأدلة أن بلوغ مستقبل مستدام يستلزم أن تكون نظم الطاقة موثوقة وسليمة بيئيا وذات تكلفة معقولة. ويتطلب إحداث تحول من هذا النوع في مجال الطاقة الالتزام والجرأة في العمل.

والصناعة مسؤولة اليوم عن أكثر من ثلث الاستهلاك العالمي للطاقة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وستواصل تحريك الطلب العالمي على الطاقة خلال العقود القادمة، لا سيما في الاقتصادات النامية والناشئة. وفي الوقت نفسه، سيظل التغيير الهيكلي من خلال التصنيع المحرك الرئيسي للحد من الفقر وتكوين الثروة في عالم ما بعد عام ٢٠١٥، وهو ما يزيد من حتمية النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين والشاملين للجميع.

## استخدام الطاقة المتجددة في أغراض إنتاجية

تركز اليونيدو، كجزء لا يتجزأ من ولايتها المتمثلة في دعم أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصناعة، ولا سيما الهدف ٩ والهدف ٧، على تعزيز الطاقة النظيفة المتجددة للأغراض الإنتاجية والتطبيقات الصناعية في البلدان النامية. ولتدعيم الأنشطة الإنتاجية، وزيادة القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية داخل الشبكة وخارجها، تعزز استراتيجية اليونيدو في مجال الطاقة المتجددة الشبكات الصغرى القائمة على التكنولوجيات القابلة للتطبيق والمبرهن على فعاليتها مثل محطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة والكتلة الأحيائية والطاقة الشمسية والرياح.

## الشبكات الصغرى وغيرها من حلول الطاقة النظيفة في الأرياف

سوق نظم الطاقة المتجددة في غامبيا صغيرة حالياً ولكنها تنمو بسرعة. وقد تحققت نتائج ممتازة في مشروع لليونيدو يستهدف هئية بيئة سوقية تحفز الاستثمارات في مجال الشبكات الصغرى القائمة على استخدام الطاقة المتجددة في أغراض إنتاجية في المناطق الريفية في ذلك البلد، وفقاً لتقييم مستقل لمنتصف المدة أجراه مرفق البيئة العالمية في شباط/فبراير. وشملت عناصر التدريب في المشروع دورة لتدريب المديرين فضلاً عن دورة تدريبية متخصصة لعدد بلغ ٣٠ خبيراً من خبراء الطاقة المتجددة. وقدم خبراء وطنيون ودوليون، بالتعاون مع مركز التدريب التابع للشركة الوطنية للمياه والكهرباء، دورة أخرى لمديري منشآت ومهندسين، كما تلقت ٥٢ امرأة تدريباً على الطاقة المتجددة في مشروع رابطة نساء مبولو في إطار عنصر تعميم المنظور الجنساني. وتجاوز المشروع التوقعات من حيث الكهرباء المولدة والأهداف الأخرى.

وتعاني تشاد، رغم غناها بالموارد الطبيعية، من الفقر المدقع. واستهلاك الطاقة منخفض فيها، ويشكل استهلاك الطاقة من المصادر التقليدية كالخشب ما يصل إلى ٩٠ في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة. ويؤدي الاعتماد على الوقود الأحفوري في توليد الطاقة الكهربائية إلى ارتفاع نسبي في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ولدى تشاد موارد طاقة متجددة ضخمة توفر بديلاً نظيفاً لاستخدام الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء، مع خفض تكاليف التشغيل والصيانة، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتقليل الاعتماد على أسواق النفط الدولية والتعرض لتقلباتها. والطاقة المتجددة ملائمة بشكل خاص للمناطق الريفية النائية التي تفتقر إلى شبكات، حيث يمكن أن توفر أقل خيارات إمدادات الطاقة تكلفاً لإدراج الدخل وممارسة الأنشطة الاجتماعية-الاقتصادية.

وواصلت اليونيدو، خلال السنة، إحراز تقدم جيد في مشروع بموله مرفق البيئة العالمية ويستهدف الاستعاضة عن موقد الطهي التقليدية العدمية الكفاءة في استهلاك الطاقة في تشاد بعدد يبلغ ١ ٥٠٠ من النماذج التي تحقق هذه الكفاءة، حيث تستهلك الخشب بنسبة أقل تتراوح بين ٥٠ و ٨٠ في المائة. والهدف من ذلك هو الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار ١٢ ١٦٢ طناً سنوياً مع خفض تركيزات الدخان وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وقد طُرحت موقد الطهي الجديدة في صناعيتين من صناعات تجهيز الأغذية الزراعية التقليدية هما: صنع جعة الذرة البيضاء (بيلي بيلي وكوتشات وأرغي)، وهو من أعمال المرأة عادةً، وشواء اللحم (تشيليه)، الذي يعتبر من أعمال الرجل. وأدى مشروع أنجز مؤخرًا يستهدف تعزيز التكنولوجيا ذات الكفاءة في استهلاك الطاقة في قطاع صنع الجعة في بوركينا فاسو إلى تحسين الحالة الصحية وزيادة الدخل وتوفير الوقت لأكثر من ١ ٠٠٠ عاملة في مجال صنع الجعة. وحالت الاستعاضة عن موقد الطهي التقليدية بنماذج ذات كفاءة في استهلاك الطاقة دون تعرض النساء للدخان السام وكان لها أثر مباشر على البيئة. ويعمل الاتحاد الوطني لصانعي الجعة على تقوية التماسك الاجتماعي والتعاون والتمكين والقوة التفاوضية لدى المستفيدين، كما سيضمن نظام ائتمانات بالغة الصغر على مستوى المجتمع المحلي استدامة المشروع ومعالجة مشكلة عدم إمكانية حصول المستفيدين على ائتمانات.

## محطات الطاقة الكهرمائية الصغيرة

بعد النجاح في إطلاق منشور رئيسي لليونيدو، وهو التقرير المتعلق بتطوير محطات الطاقة الكهرمائية الصغيرة لعام ٢٠١٣، أنشأت المنظمة شبكة من مراكز التنسيق الوطنية مع شركاء من الصناعة في إطار التحضير للعدد التالي من التقرير؛ وستكون الشبكة أيضاً مرجعاً في تصميم مشاريع محطات الطاقة الكهرمائية الصغيرة وإعدادها، بما في ذلك اقتراحات مرفق البيئة العالمية.

وستوفر الطبعة الثانية من التقرير للممارسين وصناع القرار والمستثمرين الأدوات اللازمة للإسراع بتطوير محطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة، بما في ذلك البيانات المحدثة والتحليل المتعمق للسياسات والاستثمار ودراسات الحالات المفصلة. وثمة مرجع قيم آخر هو المنصة المعرفية ([www.smallhydroworld.org](http://www.smallhydroworld.org)) بالتعاون مع مركز هانجاو الدولي لمحطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة بالصين (انظر التقرير السنوي لعام ٢٠١٤).

وفي إطار مبادرة تعاونية مع المركز، سيعار ثلاثة مختصين في مجال محطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة إلى اليونيدو لمدة ستة أشهر. ومن ضمن الأنشطة المشتركة المقررة المساعدة في مجالات تقييم الموارد، وإجراء دراسة جدوى ووضع خطط استثمار للتمويل المشترك في خمسة بلدان -هي إثيوبيا وبيرو وقيرغيزستان وميانمار ونيجيريا- التي أبانت عن درجة عالية من المسؤولية الوطنية، واتضح أن لديها موارد لمحطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة، وأبدى خبراءها الاستعداد لتلقي التدريب، وكان هناك دعم من مجتمعاتها المحلية وإمكانية للاستخدامات الإنتاجية المباشرة وغير المباشرة في نظام محطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة. وفي إطار شراكة مع المركز وغيره من المؤسسات الصينية، قدمت اليونيدو دورة تدريبية في زامبيا في إطار مشروع يرمي إلى بدء استخدام شبكات صغرى لمحطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة كمصدر متجدد للطاقة للاستخدامات الإنتاجية، لا سيما في المناطق الريفية. وستجري اليونيدو دراسة جدوى لمحطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة الممكن إقامتها استنادا إلى النتائج الإيجابية لمشروع مماثل في شيو نغاندو في شمال ذلك البلد.

وقد شهد آذار/مارس إطلاق مشروع بموله مرفق البيئة العالمية وتنفذه اليونيدو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووزارة الطاقة والصناعة في غينيا-بيساو لتشجيع الاستثمار في مشاريع تكنولوجيايات الطاقة المتجددة الصغيرة والمتوسطة في قطاع الكهرباء بالبلد. وقد أعلن عن إطلاق المشروع في أثناء حلقة عمل عُقدت على مدار أربعة أيام في بيساو عن شبكات الطاقة المتجددة الصغرى. ونظرا إلى اعتماد غينيا-بيساو على توليد الكهرباء بواسطة الديزل بتكلفة باهظة، فإن تكلفة توليد الكهرباء وأسعار الاستهلاك هي من أعلى التكاليف والأسعار في غرب أفريقيا، ولا يتخطى عدد من يحصلون على الكهرباء بانتظام نسبة ضئيلة من السكان. واستخدام وسيلة غير موثوقة ومكلفة للإمداد بالطاقة يعني استمرار انخفاض الإنتاجية والقدرة التنافسية للصناعة القائمة على الزراعة أساسا. وسيجري التصدي لهذه التحديات من خلال مشروع ثانٍ لتطوير قدرات محطة طاقة كهرومائية تقدر قدرتها بـ ٢٠ ميغاواط في سالينو، بتمويل من صندوق الطاقة المستدامة من أجل أفريقيا، وهو صندوق متعدد المانحين تموله حكومات الدانمرك والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، ويستضيفه مصرف التنمية الأفريقي. وسيقلل المشروع اعتماد غينيا-بيساو على توليد الكهرباء بواسطة الديزل بتكلفة باهظة وسيساعد قطاع الكهرباء في ذلك البلد في المضي نحو استخدام أنماط أكثر استدامة.

### الطاقة الكهرومائية الصغيرة في نيجيريا

هضبة مامبيلا الخلابة الواقعة في ولاية ترابا الشمالية الشرقية المتاخمة للكاميرون هي إحدى أجهل المناطق في نيجيريا، لكنها في الوقت نفسه إحدى أقل المناطق نموا فيها، حيث تعاني من الفقر والبطالة نتيجة للتزاعات الدائرة على الأراضي والاضطرابات الأهلية، مما يضطر الآلاف إلى مغادرة ذلك البلد. وعندما تمكن معظمهم من العودة إلى المنطقة منذ نحو عشر سنوات، اتخذت اليونيدو، جنبا إلى جنب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأغذية والزراعة وجهات أخرى، خطوات للحيلولة دون تكرار النزاعات الإثنية وإيجاد بيئة تمكينية للمجتمعات المحلية. وإحدى المصانع الرئيسية في

المنطقة هي شركة مامبيلا نيجيريا المحدودة للمشروبات في كاكارا وتضم ٦٠٠٠ مزارع متعاقد من صغار الملاك. وقد أدت التكاليف الضخمة لتشغيل مولدات الديزل والمراجل التي تعمل بالوقود الخشبي المستخدمة في تجفيف الشاي إلى استبعاد أي فرصة للتوسع وحدت من فرص العمل. وقبل عامين، وبدعم من حكومة ولاية ترابا وتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أقامت اليونيدو ومركز هانجاو الدولي محطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة محطة من هذا النوع بقدرة تشغيلية تبلغ ٤٠٠ كيلوواط توفر إمدادات كهرباء نظيفة لكل من مصنع الشاي والمجتمعات المحلية. ولم تقتصر المحطة، التي افتتحت في آب/أغسطس، على مساعدة مصنع الشاي في تنويع إنتاجه وتحقيق ربح للمرة الأولى منذ عقدين تقريبا، بل خفضت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال التحول من وقود الديزل والوقود الخشبي إلى الطاقة الكهرومائية المتجددة.

وخلال السنة، أطلقت اليونيدو مشروعا جديدا مدته خمس سنوات لمساعدة الصين في خفض الأثر البيئي لمحطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة لديها مع تعزيز قدرتها التنافسية. والهدف من ذلك هو الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والاعتماد على الوقود الأحفوري عن طريق تطوير محطات الطاقة الكهرومائية الصغيرة الموجودة بالفعل وجعلها أكثر مراعاة للبيئة وتحسين إدارتها.

## الغاز الأحيائي

الغاز الأحيائي خليط من الغازات ينتج عن تحلل مواد النفايات العضوية في غياب الأوكسجين. وباستخدام النفايات الزراعية أو الحضرية المتاحة على نطاق واسع - مواد المصانع أو المجاري أو السماد الطبيعي أو النفايات الخضراء أو فضلات الطعام- يعدو ذلك الغاز بديلا قليلا لانبعاث الكربوني للوقود الأحفوري ويعالج أيضا مشكلة تصريف النفايات. ويمكن توظيفه في جميع أنحاء العالم في الاستخدامات الإنتاجية والتطبيقات الصناعية، فضلا عن تطبيقات التنقل. وفي الماضي القريب، توسع استخدام الغاز الأحيائي في المجال الصناعي توسعا كبيرا، وبات الآن يساهم في الإمداد بالتدفئة والكهرباء في مجموعة متنوعة من الصناعات.

وتحويل النفايات إلى طاقة هو المجال الذي يركز عليه مشروع للغاز الأحيائي جار حاليا في أوروغواي يهدف إلى تحويل مختلف أنواع النفايات المتولدة من سلاسل الإنتاج الزراعي والصناعي-الزراعي إلى طاقة وغيرها من المنتجات الثانوية. والمشروع الممول من مرفق البيئة العالمية والمطروح في حلقة عمل عقدت في مقر اليونيدو في حزيران/يونيه بشأن تسخير الغاز الأحيائي للاستخدامات الإنتاجية والتطبيقات الصناعية والتنقلية سيساعد في تعزيز إطار السياسة العامة للتكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات، وتشجيع بدائل تحويل النفايات إلى طاقة، وتكنولوجيات معالجة النفايات المنخفضة الانبعاثات، فضلا عن تعزيز القدرات في مجال استدامة تصريف النفايات وتكنولوجيات المعالجة المنخفضة الانبعاثات في القطاعات ذات الأولوية. ونتج عن حلقة عمل فيينا، التي عقدت في الفترة السابقة على عقد منتدى فيينا للطاقة لعام ٢٠١٥، عقد حلقة عمل دولية في مونتيفيديو في تشرين الأول/أكتوبر كان موضوعها الغاز الأحيائي، ومن المقرر أيضا عقد حلقات عمل مماثلة لبلدان أخرى منها الأرجنتين والبرازيل. وأطلقت اليونيدو مشروعا في أواخر عام ٢٠١٤ يهدف إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في شيلي بدعم الأخذ بتكنولوجيات طاقة الغاز الأحيائي في صناعات زراعية مختارة، ولا سيما صناعة الألبان في منطقتي لوس لاغوس ولوس ريوس. وسيساعد مشروع اعتمد حديثا بشأن تطبيقات الغاز الأحيائي للصناعة الزراعية البرازيلية في الحد من انبعاثات

غازات الاحتباس الحراري والاعتماد على الوقود الأحفوري من خلال تعزيز التنقل باستخدام الغاز الأحيائي وغيره من حلول الطاقة للأغراض الإنتاجية، وعن طريق تعزيز السلسلة الوطنية لتوريد تكنولوجيا الغاز الأحيائي. وفي مشروع أنجز حديثاً بشأن صناعة اللحوم والمذابح في السنغال (انظر القسم المتعلق بالمجمعات الصناعية الإيكولوجية والتكافل الصناعي أدناه)، يغطي مولد كهربائي حراري يعمل بالغاز الأحيائي جزءاً كبيراً من الكهرباء المستهلكة في المذابح.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، شاركت اليونيدو في تنظيم ملتقى، على هامش المؤتمر الدولي للطاقة المتجددة الذي عُقد في كيب تاون بجنوب أفريقيا، عن تطبيقات الغاز الأحيائي في جنوب أفريقيا؛ ونوقش في ملتقى ثان على هامش المؤتمر شاركت اليونيدو في تنظيمه مسألة المراكز الإقليمية المعنية بالطاقة المستدامة.

## الطاقة الشمسية

أثبتت كهرية الريف باستخدام التكنولوجيا الفولطاضوية نجاحها في البلدان النامية. ففي إطار عمل اليونيدو في دعم التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع، تعزز المنظمة إمكانية الحصول على الطاقة للاستخدامات الإنتاجية، وتشارك في أنشطة الطاقة الشمسية الفولطاضوية في بلدان مثل أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والسودان وغينيا - بيساو وكابو فيردي وكوت ديفوار ومصر وملديف ونيجيريا والهند.

وقد سُخرت الطاقة الشمسية بنجاح لتوفير مياه الشرب والري في خمس قرى في مقاطعة تشيكوالاكوالا بموزامبيق، وهي بلد معرض للتأثر بشدة بتغير المناخ (انظر الفصل ٣). ولم يعد سكان القرى، وبخاصة النساء والفتيات، مضطرين إلى قضاء ساعات من وقت عملهم الإنتاجي في جلب المياه بفضل نظم الضخ العاملة بالطاقة الشمسية، التي صممتها وركبتها اليونيدو في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بتعميم مراعاة المنظور البيئي والقدرة على التأقلم مع تغير المناخ في موزامبيق.

وتؤدي اليونيدو دوراً رئيسياً في البرنامج الجديد المشترك بين الوكالات في السودان من أجل تعزيز إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة في منطقة دارفور من خلال توفير نظم الطاقة الشمسية الفولطاضوية في ٧٠ مدرسة وعيادة صحية ومركز نسائي وغيرها من المرافق المجتمعية. وستستفيد ٧٠ ٠٠٠ من الأسر العائدة استفادة مباشرة من المشروع، بينما سيستفيد منه آلاف الآخريين في قرى نائية استفادة غير مباشرة. وسيتمثل دور المنظمة في المشروع، الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في وضع برامج تدريب مهني وإدارتها من أجل بناء القدرات في مجال تركيب نظم الطاقة الشمسية وتشغيلها وصيانتها.

وأنشئ المركز الدولي لتعزيز الطاقة الشمسية ونقلها في لانبجو بالصين، في إطار مشروع من مشاريع اليونيدو أنجز في عام ٢٠٠٩. وقد نالت تكنولوجيايات ومنتجات الطاقة الشمسية التي استحدثت في المركز اعترافاً دولياً مع تركيز متزايد على التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا والمعارف. ومن أجل تدعيم موقف المركز بوصفه مرجعاً عالمياً رائداً في مجال تطوير تكنولوجيا الطاقة الشمسية ونقلها، تعكف حكومة الصين واليونيدو على تنفيذ مرحلة ثانية من المشروع. وستشمل المرحلة الثانية تقييماً للمركز، فضلاً عن خارطة طريق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميدان تكنولوجيا الطاقة الشمسية.

وسيساعد مشروع جديد قيمته ٦,٥ ملايين دولار أطلق في آذار/مارس مصر في سعيها إلى تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع من خلال جعل اقتصاد ذلك البلد أكثر مراعاةً للبيئة وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في القطاع الصناعي. وسيركز مشروع اليونيدو على تطوير القدرات المحلية على تصنيع منتجات الطاقة الشمسية ومكوناتها التي تتوافق مع معايير



الجودة الدولية. ومن المتوقع أن يجذب استثمارات كبيرة من القطاع الخاص، مما سيسمح لمصر بأداء دور رائد في صناعة الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي إطار مشروع في بنغلاديش، تساعد اليونيدو منشآت المرافق الصغرى للطاقة الشمسية على تعزيز قدراتها التقنية والمؤسسية بغية توفير الطاقة في المناطق الريفية. والمشروع الذي يعتبر مبادرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والممول من خلال مركز اليونيدو الخاص بالتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب، يشمل نقل التكنولوجيا والمعارف بين الهند وبنغلاديش. ويمثل مشروع أطلق عليه اسم "الإضاءة بالطاقة الشمسية للجميع" ويجري إعداده لفائدة كوت ديفوار وغانا شراكة مع منظمة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتخذ من فيينا مقرا لها ومؤسسة عالم الطاقة، بتمويل من صندوق الأوبك للتنمية الدولية.

### كفاءة استهلاك الطاقة في الصناعة

اليونيدو ملتزمة بمساعدة الصناعات على استهلاك الطاقة بمزيد من الكفاءة من خلال إتاحة أفضل الممارسات والتكنولوجيات التشغيلية للإسراع بتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين القدرة التنافسية، وإيجاد فرص العمل، مع التصدي للتحدي الجسيم المتمثل في تغير المناخ. وتولي المنظمة أهمية خاصة لمتطلبات كفاءة استهلاك الطاقة بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل العمود الفقري للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية والاقتصادات السريعة النمو. ويركز برنامج كفاءة استهلاك الطاقة في الصناعة التابع لليونيدو على السياسات والمعايير، وبناء القدرات، والتوعية، وتقديم بيانات عملية للتكنولوجيات الجديدة. ويشجع أيضا على تطبيق نظم إدارة الطاقة، استنادا إلى معيار إدارة الطاقة ( أيسو ٥٠٠٠١) الذي وضعته المنظمة الدولية للتوحيد القياسي والوصول بنظام الطاقة إلى المستوى الأمثل. وتركز مشاريع أخرى على تحسين كفاءة المعدات الصناعية الشديدة الاستهلاك للطاقة ومركبات النقل ذات الكفاءة في استهلاك الطاقة والقليلة الانبعاث الكربوني والبنية التحتية ذات الصلة.

وتلقى كولومبيا المساعدة من اليونيدو لتعزيز أدائها في مجال الطاقة عن طريق الأخذ بنظم إدارة الطاقة وتحسينات تقنية بما في ذلك الوصول بنظم المحركات والبخار والمضخات إلى المستوى الأمثل. وفي إطار مشروع جديد من مشاريع مرفق البيئة العالمية أطلق في نهاية السنة، ستتمكن كولومبيا من توفير الطاقة وجعل صناعاتها أكثر ربحية وتنافسية. وسينطوي المشروع على بناء قدرات المؤسسات الوطنية لاعتماد تدابير الكفاءة في استهلاك الطاقة، بتجميع كادر من خبراء إدارة الطاقة من القطاعين العام والخاص، وتعزيز القدرات في مجال تقييم كفاءة استهلاك الطاقة والوصول بالنظم إلى المستوى الأمثل، ووضع خطة تمويل لتنفيذ تدابير الكفاءة في استهلاك الطاقة.

وعلى الرغم من التنوع السريع في اقتصاد جنوب أفريقيا، فلا يزال متمحورا إلى حد كبير حول العمليات الكبيرة الشديدة الاستهلاك للطاقة، مثل التصنيع والتعدين والصناعات القائمة على المعادن الأولية. وتدعم اليونيدو الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل التغلب على النقص في الطاقة والأسعار المتزايدة التي تعوق نمو الريح المحلي الإجمالي في ذلك البلد من خلال وضع أطر لسياسات كفاءة استهلاك الطاقة في الصناعة، والأخذ بنظم إدارة الطاقة وتعزيزها، وبناء القدرات وتطوير قدرات الخبراء والتوعية.

والهند هي رابع أكبر اقتصاد في العالم من حيث تعادل القوة الشرائية. حيث يتسم الاقتصاد بالتنوع بطبيعته، ويشمل الزراعة الحديثة والتقليدية وطائفة واسعة من الصناعات ومجموعة من الخدمات. وتساهم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بما يقرب

من ٤٥ في المائة من الناتج الصناعي، و ٤٠ في المائة من الصادرات، وتشغل أكثر من ٦٩ مليون نسمة. وثمة مشروع يجرز تقدما جيدا هو مشروع لهيئة وتعزيز بيئة سوقية مؤاتية للأخذ بسبل تحقيق كفاءة استهلاك الطاقة وتعزيز استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة في تطبيقات العمليات في ١٢ تجمعا مختارا لمنشآت صغرى وصغيرة ومتوسطة شديدة الاستهلاك للطاقة في الهند. وقد قدم مقترحان للمساعدة في تعديل التكنولوجيات الموجودة. ووضعت اليونيدو مشاريع بيان عملي تخص معلومات الطاقة وتحليلاتها وتعمل على وضع ثلاثة مشاريع أخرى تخص الطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة. وقد أجري تقييم على أساس أخذ عينات لمدى كفاءة استهلاك الطاقة في ١٠ تجمعات من أجل وضع أفضل الممارسات التشغيلية. وفي إطار مشروع منفصل، تعمل اليونيدو جنبا إلى جنب مع حكومة الهند على مشروع سيساعد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على اعتماد ممارسات تشغيلية أكثر استدامة. والهدف من ذلك هو تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة، وإنشاء وتمويل صندوق متجدد لكفالة تكرار تدابير كفاءة استهلاك الطاقة وتذليل أي صعاب. وسينطوي المشروع على بناء قدرات ١٠ تجمعات شديدة الاستهلاك للطاقة، وتقديم بيانات عملية لخفض استهلاك الطاقة على مستوى كل تجمع، وإنشاء آليات مالية مستدامة وفعالة.

وقد ساعد مشروع من مشاريع مرفق البيئة العالمية، أنجز خلال السنة، في تعزيز مفهوم كفاءة استهلاك الطاقة في فييت نام عن طريق إدارة الطاقة والوصول بالنظم إلى المستوى الأمثل. وقد اعتمد ٦٢ مصنعا معيار المنظمة الدولية للتوحيد القياسي المتعلق بإدارة الطاقة، حيث وضعت تلك المصانع خططها في مجال الطاقة وأنجزت مشاريع لتحسين التشغيل. بمساعدة من خبراء وطنيين ومدربين. وحصل ١٥ مصنعا من تلك المصانع على شهادة أيسو ٥٠٠٠١. وأجرت اليونيدو ١٥٠ تقييما للنظم أدى ١٣٩ تقييما منها إلى الوصول بالنظم إلى المستوى الأمثل. واستطاعت المنظمة توعية الجمهور بضرورة إدارة الطاقة من خلال استراتيجية اتصالات دينامية طوال مدة المشروع البالغة خمس سنوات، وهو ما كانت ثمرته أربعة برامج تلفزيونية عن معيار أيسو ٥٠٠٠١ و ١٥ دراسة حالة ومقطعي فيديو. وبفضل التدريب المكثف الذي قدمته اليونيدو، أصبح لدى فييت نام الآن كادر من الخبراء المعتمدين في مختلف جوانب إدارة الطاقة والوصول بالنظم إلى المستوى الأمثل، ويمكن للبلد أن يتطلع إلى مزيد من الكفاءة في استهلاك الطاقة في المستقبل. وقد أدى الاهتمام القوي بالمشروع إلى اتخاذ مبادرة جديدة في فييت نام تركز بصفة خاصة على المراحل الصناعية. ويهدف المشروع إلى خفض استهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال التحول إلى استخدام المراحل التي تحقق كفاءة استهلاك الطاقة واعتماد أفضل الممارسات التشغيلية في الصناعة، حيث ستساعد اليونيدو على هئية بيئة مؤاتية لها في القطاعات الصناعية الفرعية في ذلك البلد. وما ينقص حتى الآن هو وضع نهج محدد الهدف لإيجاد سوق فييتنامية للمراحل التي تحقق الكفاءة في استهلاك الطاقة، وهو أمر يؤدي إلى ضياع فرص تحقيق الوفورات. وسييسر المشروع تطوير كل من جانبي الاستخدام النهائي والعرض في سوق المراحل الصناعية ذات الكفاءة في استهلاك الطاقة؛ وسيحقق ذلك عن طريق تحسين السياسات واللوائح المتعلقة بنظام التوحيد القياسي للمراحل بغية فرض استخدام المراحل ذات الكفاءة في استهلاك الطاقة، فضلا عن بناء قدرات مصنعي المراحل المحليين، ومشغليها، ومستخدميها النهائيين، والخبراء الاستشاريين في مجال الطاقة، والجهات التي تقدم خدمات الطاقة وغيرها من الجهات.

وفي كانون الثاني/يناير، وقعت اليونيدو والمجلس الأعلى للطاقة في دبي مذكرة تفاهم بشأن الأنشطة المشتركة الرامية إلى تعزيز السياسات والتكنولوجيات والحلول في مجال الطاقة المستدامة في الإمارات العربية المتحدة، فضلا عن بلدان أخرى في المنطقة العربية. ويركز الاتفاق على تبادل المعارف والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع.

## السياسات والشبكات المعنية بالمناخ

تركز الشعبة الجديدة للسياسات والشبكات المعنية بالمناخ على التكنولوجيات القليلة الانبعاث الكربوني والقضايا الجامعة، والشبكات والمنصات العالمية، والسياسات المناخية المراعية للمنظور الجنساني. وتستجيب لزيادة الطلب على الشراكات المبتكرة، والحلول المتكاملة والمتعددة المستويات الرامية إلى التصدي للتحديات المتعلقة بالطاقة والمناخ والتنمية في آن واحد. وتبوء الشعبة اليونيدو موقعا استراتيجيا في المحافل العالمية المعنية بالطاقة وتغير المناخ، وتتولى تنسيق البرامج العالمية والإقليمية المتعلقة بالتكنولوجيات والشبكات القليلة الانبعاث الكربوني.

## التكنولوجيات القليلة الانبعاث الكربوني والقضايا الجامعة

برزت تكنولوجيات الطاقة النظيفة القليلة الانبعاث الكربوني وغيره من الانبعاثات بوصفها حولا محتملة للتصدي في آن واحد لتحديات تغير المناخ وفقر الطاقة والتصنيع غير المستدام في البلدان النامية. وتشمل طائفة من التكنولوجيات المبتكرة المتقدمة التي لا تسهم اسهاما كبيرا في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فحسب، بل تعزز الطاقة والموارد المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة أيضا. ويوفر برنامج تكنولوجيات الطاقة النظيفة القليلة الانبعاث الكربوني وغيره من الانبعاثات آلية شاملة لنقل التكنولوجيا بناء على ثلاث لبنات هي: تقييم الاحتياجات التقنية-الاجتماعية-الاقتصادية، وتحديد المشاريع المناسبة في مجال تكنولوجيات الطاقة النظيفة القليلة الانبعاث الكربوني وغيره من الانبعاثات، ومشاريع البيان العملي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص الرامية إلى زيادة البيانات العملية للتكنولوجيات ونماذج الأعمال التجارية الجديدة. ويساعد هذا النهج القائم على لبنات ثلاث في إقامة مشاريع تجارية صغيرة وإيجاد فرص عمل تتوافر لها مقومات الاستمرار، لا سيما في المناطق الريفية غير المرتبطة بالشبكات الوطنية.

## التكنولوجيا اليابانية المقدمة إلى أفريقيا

تساعد حكومة اليابان على تعزيز تكنولوجيات الطاقة القليلة الانبعاث الكربوني وغيره من الانبعاثات في إثيوبيا وكينيا لتعزيز إمكانية الحصول على الطاقة للاستخدامات الإنتاجية وتحسين الإنتاجية في الصناعة عن طريق تعزيز القدرات المحلية. ويركز البرنامج الذي تبلغ ميزانيته ٨,٢ ملايين دولار على التكنولوجيات اليابانية المبتكرة للطاقة القليلة الانبعاث الكربوني وغيره من الانبعاثات كإطاقة الكهرومائية الصغرى والطاقة الشمسية وتحويل النفايات إلى طاقة في أفريقيا. وتنطوي إحدى التكنولوجيات على الأخذ بتكنولوجيا الطاقة الكهرومائية الصغرى بمستوى سطح مياه بالغ الانخفاض أو بدون سد. وبخلاف نظم الطاقة الكهرومائية التقليدية، يمكن لنظم الطاقة الكهرومائية الصغرى بمستوى سطح مياه بالغ الانخفاض أن تولد الكهرباء عند تركيبها في قنوات الري الزراعي، فضلا عن قنوات مياه الشرب والمجاري. وهي حل رقيق بالبيئة لا يتطلب أعمالا هندسية مكثفة أو صيانة باهظة التكلفة، مما يجعلها مناسبة لتوليد الكهرباء في المناطق غير الموصلة بالشبكة. وحتى الآن، جرى بنجاح تركيب نظامين بقدرة ١٠ كيلوواط وبدء تشغيلهما في فينتالي بإثيوبيا ومويا بكينيا. وعقدت في كينيا حلقات عمل لبناء قدرات المجتمعات المحلية وكذلك في اليابان لعدد بلغ ١٩ من الخبراء ومقرري السياسات من إثيوبيا وكينيا. ويساعد المشروع أيضا في صياغة سياسات لرصد تقديم خدمات الطاقة في المناطق الريفية. وسيعزز المشروع، الذي بلغ الآن عامه الثاني، نهج السياسة القائم على السوق من أجل نشر تكنولوجيات الطاقة النظيفة القليلة الانبعاث الكربوني وغيره من الانبعاثات وزيادة الاستثمارات. وسيقيم أيضا روابط مع آلية منح الائتمان المشتركة باليابان.

وكانت اليونيدو من بين أولى وكالات الأمم المتحدة التي أطلقت مشروعاً من أجل الدراسة الشاملة لأوجه الترابط والتفاعل بين الطاقة والمياه والغذاء والنظم الإيكولوجية. وشهد آذار/مارس إطلاق مشروع "حلول مترابطة من أجل الاستدامة"، وهو مشروع يرمي إلى الوقوف على حلول متكاملة لقضايا الطاقة والمياه والغذاء وأمن النظم الإيكولوجية. ويهدف هذا المشروع المشترك بين اليونيدو ومرفق البيئة العالمية والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقي إلى سد الثغرات في التوصل إلى الاتفاقات وتحقيق الأهداف المتعلقة بالتمويل في مجالي التنمية وتغير المناخ. وسيبحث الكيفية التي يمكن التعامل المشترك بها مع أهداف التنمية المستدامة من أجل تعظيم الفوائد ومدى تأثير المشاكل المطروحة في أحد المجالات على غيره من المجالات. ويُفترض أن يؤدي المشروع إلى تخصيص الموارد على نحو منسق ومستدام وإلى تخطيط عملية صنع القرار بناء على أفضل فهم لعمليتي المفاضلة والتفاعل المحتمل بين القرارات، فضلاً عن إنشاء شبكة معارف وقدرات إقليمية. وستعمل المنظمات الثلاث معاً لإتاحة إطار تحليل نسقي كأداة من أدوات السياسة العامة ترمي إلى مساعدة البلدان في اتخاذ قرارات مستنيرة.

ويكتسي التعاون فيما بين بلدان الجنوب أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع الآثار السلبية لتغير المناخ. فمن المحتمل أن تكون بلدان أخرى قد واجهت تحديات مماثلة، مما يجعل نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب حلاً أقل تكلفة رغم فعاليته البالغة. وعندما طلبت بوتان المساعدة من مركز وشبكة اليونيدو لتكنولوجيا المناخ في التعامل مع طرقها المزدحمة المحدودة الكفاءة ونظم النقل العاملة بالوقود الأحفوري لديها، يَسّر المركز قيام تايلند بإطلاعها على سياسات ونظم النقل ذات الصلة.

## الشبكات والمنصات العالمية

يمثّل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ الذراع التنفيذية لآلية التكنولوجيا التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد أنشئ المركز، الذي تشترك اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في استضافته، في كوبنهاغن في عام ٢٠١٣، وهو يساعد البلدان النامية على اعتماد تكنولوجيا مناخية تساعدها في تحقيق التنمية بالكفاءة في استهلاك الطاقة وقلّة الانبعاث الكربوني والقدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ. كما يوفّر حلولاً تكنولوجية وبناء القدرات والمشورة بشأن الأطر السياسية والقانونية والتنظيمية المكيفة وفقاً لاحتياجات كل بلد على حدة. وقد تلقى المركز ما يزيد على ١٠٠ طلب من بلدان نامية للحصول على مساعدة تكنولوجية في مجالات منها الزراعة وتصريف النفايات. وتقدّم الحلول من خلال شبكة مكونة من جهات معنية بتكنولوجيا المناخ من الأوساط الأكاديمية والأوساط المالية والمنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص والباحثين، فضلاً عن أكثر من ١٤٠ من مراكز التنسيق الوطنية التي اختارتها بلدانها. وتتيح العضوية لشركاء الشبكة الفرصة لعرض التكنولوجيات والسياسات والممارسات ذات الصلة ولتيسير تعميمها في البلدان النامية عن طريق استيفاء الشروط المسبقة للمشاركة في العطاءات التنافسية لتقديم المساعدة التقنية و/أو خدمات بناء القدرات لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ. وتمثل المنتديات الإقليمية التابعة لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ إطاراً مفيداً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمساعدة في تعزيز الشبكة الإقليمية للكيانات الوطنية المعنية وعلاقتها بالجهات الأخرى المعنية بالتكنولوجيا. وسينعقد المنتدى الإقليمي للكيانات الوطنية المعنية في مطلع عام ٢٠١٦ في تونغاً بالتعاون مع أمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ.

وواصلت شبكة اليونيدو العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة -وهي شراكة فيما بين بلدان الجنوب وشراكة ثلاثية لما بعد عام ٢٠١٥- نموها خلال السنة. وتوجد حالياً ثمانية مراكز تحظى بدعم من حكومة كل منها وهي: المركز الكاريبي للطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة، ومركز الإيكواس للطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة، ومركز شرق أفريقيا

للطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة، ومركز الهيمالايا للطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة، ومركز أمريكا الوسطى للطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة، ومركز المحيط الهادئ للطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، ومركز الجنوب الأفريقي للطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة. وتقدم اليونيدو الدعم التقني في أثناء إنشاء المراكز وتشغيلها، وتقدم المراكز بدورها دعماً قيماً للمشاريع التي تنفذها اليونيدو وغيرها من المنظمات الدولية. وتعزز هذه المراكز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتيسر تنفيذ مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، وتكمل الأنشطة الوطنية في مجالات وضع السياسات وتطوير القدرات وإدارة المعارف والتوعية، فضلاً عن تنشيط الاستثمار والأعمال التجارية.

وفي أيلول/سبتمبر، انضمت اليونيدو إلى مركز الإيكواس للطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة ومصرف التنمية الأفريقي وجهات أخرى من أجل تنظيم منتدى الإيكواس الرفيع المستوى المعني بسياسات الطاقة المستدامة والاستثمار في أيدجانب بكونت ديفوار. واحتُفِلَ بافتتاح مركز الكاربي للطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة في بربادوس في الشهر التالي بحضور وزراء الطاقة وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين. وفي تشرين الأول/أكتوبر أيضاً، عُقد اجتماع بشأن مركز الجنوب الأفريقي للطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة الحديث التأسيس على هامش المؤتمر الدولي للطاقة المتجددة في جنوب أفريقيا، حيث قدمت اليونيدو تقريراً عن الطاقة المتجددة والأسواق ذات الكفاءة في استهلاك الطاقة في الجنوب الأفريقي.

وخلال السنة، ركزت أنشطة اليونيدو الرامية إلى دعم المراكز على تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية، والمساعدة في وضع السياسات الإقليمية للطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة، والتوعية بمسائل الطاقة المستدامة، وتعزيز إمكانية الحصول على البيانات ذات الصلة، وتدريب المدربين، وإنشاء شبكات البحوث التطبيقية، وتيسير الاستثمار. ويمول المشروع الذي تبلغ قيمته ١٠ ملايين دولار من المفوضية الأوروبية ومرفق البيئة العالمية ووكالة التنمية النمساوية والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي وشركاء آخرين. وخصص مبلغ إضافي قدره ٤٠ مليون دولار من خلال ترتيبات التمويل المشترك.

وشهد شهر أيلول/سبتمبر الإنشاء الرسمي لمبادرة الطاقة المستدامة والقدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية (مبادرة قاعدة التثبيت) في حفل أقيم في نيويورك. وهي مبادرة مشتركة بين البلدان الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة لتزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية بألية مؤسسية جماعية من أجل مساعدتها في تحويل قطاعات الطاقة الوطنية لديها إلى عوامل حافزة للتنمية الاقتصادية المستدامة وفي توليد الموارد المالية اللازمة لمعالجة مسألة القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ. وهي تحمل هذا الاسم لأنها صممت لتكون "قاعدة تثبيت" تربط قطاع الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالسوق العالمية للتمويل وتكنولوجيات الطاقة المستدامة، فضلاً عن أسواق الكربون في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من أجل مبادلة انبعاثات الكربون. ويسلط إعلان مبادرة قاعدة التثبيت الضوء على الدور المهم الذي تضطلع به اليونيدو في عملية التأسيس. وسينفذ الجهاز الجديد أنشطته من خلال شبكة من المراكز الإقليمية المعنية بالطاقة المستدامة أنشأها اليونيدو بدعم مالي من حكومة النمسا.

ويستكشف منتدى فيينا للطاقة، وهو مبادرة مشتركة بين اليونيدو والحكومة النمساوية ووكالة التنمية النمساوية ومبادرة الطاقة المستدامة للجميع والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقي، التحديات الإنمائية الراهنة من منظور الطاقة المستدامة. وفتح منتدى هذا العام حواراً بشأن الطاقة المستدامة من أجل التنمية الشاملة للجميع والقدرات الإنتاجية. وجمع المؤتمر، الذي عُقد لمدة ثلاثة أيام في فيينا في حزيران/يونيه في الفترة السابقة على عقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر والدورة الحادية

والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر، بين أكثر من ١٦٠٠ من مقرري السياسات وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية لتبادل أفضل الممارسات، والوقوف على الفرص والتحديات، وإقامة الشبكات، وتكثيف التعاون والشراكات التجارية في سياق الطاقة المستدامة للجميع. وكان من بين المشاركين للمرة الأولى وفود رفيعة المستوى من المفوضية الأوروبية ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان ووزارة الطاقة بالولايات المتحدة. وأقر منتدى فيينا للطاقة لعام ٢٠١٥ بكون الطاقة المستدامة حلقة الوصل الأساسية التي تربط بين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وإجراءات التصدي لتغير المناخ.

## السياسات المناخية المراعية للمنظور الجنساني

المرأة معرضة بشدة لآثار السلبية لتغير المناخ والتلوث وشح الموارد ولكنها غالباً ما تكون في الطليعة فيما يتعلق بتدابير حماية البيئة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تركز جهود اليونيدو لمناصرة السياسات المناخية المراعية للمنظور الجنساني في البلدان المستفيدة على إتاحة إمكانية استفادة المرأة من مصادر الطاقة المستدامة، فضلاً عن التكنولوجيات الموفرة لليد العاملة، ودور المرأة بوصفها عاملاً رئيسياً في حماية البيئة ومشاركتها في الصناعة الخضراء وأدائها دوراً قيادياً في هذا المجال. وتسعى اليونيدو أيضاً إلى ضمان مراعاة الاحتياجات والأولويات المختلفة للرجال والنساء في الاتفاقات واللوائح وبناء القدرات على الصعيدين الدولي والوطني.

### تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشاريع الطاقة والبيئة

في كانون الثاني/يناير، أصدرت اليونيدو دليلها المعنون "تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشاريع الإدارة البيئية" باعتباره دليلاً مكملًا لدليل العام الماضي المعنون "تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشاريع الطاقة وتغير المناخ". ويهدف كلا المشورين إلى مساعدة موظفي اليونيدو المعنيين بالإدارة البيئية في تطبيق منظور جنساني في عملهم، وعلى نحو أكثر تحديداً، تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مراحل دورات المشاريع. ويمكن أن يكون الدليلان مفيداً أيضاً للنظر في الوطنيين والمحليين، والوكالات، والشركاء الدوليين والشركاء من القطاع الخاص وفرادى الخبراء الذين يعملون عن كثب مع اليونيدو في مجال الإدارة البيئية.

وتشارك اليونيدو في طائفة من أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وانضمت مؤخراً إلى الأفرقة العاملة لمشروع المساواة بين الجنسين لاستغلال فرص تغير المناخ، وهو مبادرة مشتركة من مبادرات الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. وبما أن النساء والأطفال عرضة أكثر من الرجال لمخاطر الملوثات العضوية الثابتة، فالعديد من مشاريع اليونيدو الرامية إلى الحد من الملوثات العضوية الثابتة أو القضاء عليها توجه الانتباه إلى المخاطر الخاصة التي تواجهها المرأة. وتُدْرَج أنشطة جنسانية في جميع أعمال البرمجة والمشاريع ضمن برنامج اليونيدو المتعلق باتفاقية استكهولم. وخلال السنة تلت ٩٧٥ ٩ امرأة - يشكلن ٤٨ في المائة من جميع المشاركين - تدريباً وجرى تطوير مهارتهن في إطار البرنامج.

لا توضع في الحسبان معارف المرأة وخبرتها في استخدام التكنولوجيات المناسبة في مجال الطاقة. ونتيجةً لذلك، لا تزال قدراتها الكامنة، بوصفها عناصر للتغيير، على توجيه ما يُتخذ من تدابير مبتكرة للتصدي لتغير المناخ، غير مستغلة. ونظمت اليونيدو حلقة دراسية عبر الإنترنت في أيار/مايو بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومركز تكنولوجيا المناخ، ومؤسسة إنرجيا ومؤسسة تمكين المرأة EmpowerWomen.org. وجمعت الحلقة الدراسية عبر الإنترنت التي أدارتها اليونيدو بين خبراء ورواد أعمال في مجال الطاقة المستدامة للتفكير في دور تكنولوجيات الطاقة في تمكين المرأة. واتفق أعضاء الحلقة على أن النساء غالباً ما يحرم من الحصول على التكنولوجيات والتمويل، فضلاً عن المعلومات والتدريب فيما يتعلق بالتكنولوجيات الملائمة واستخدامها. وسعياً إلى المزيد من التمكين للمرأة في هذا القطاع، أوصى أعضاء الحلقة الدراسية بالتسليم بالحاجة إلى الاعتراف بمختلف أساليب العمل وقبولها - كتفضيل المرأة نماذج العمل التعاوني مثلاً - والتركيز على الابتكارات البسيطة والمتينة والاقتصادية وذات التكلفة المعقولة والسهلة الاستخدام والصيانة وغير الضارة بالبيئة والقادرة على إحداث تغيير جذري في الحياة. وحضر الحلقة الدراسية نحو ١٧٠ مشاركاً ينتمون إلى أكثر من ٩٠ بلداً، أسهموا في المناقشة بأسئلة وتعليقات شددوا فيها على أهمية ضمان مشاركة المرأة في صنع القرار ومراعاة الأبعاد الجنسانية في الحوارات المتعلقة بالسياسات العامة.

## الاستدامة البيئية

### لمحة خاصة

#### اليونيدو وشركة هاينكن

النمو السكاني وتغير أنماط الحياة وتغير المناخ كلها عوامل تشكل ضغوطاً متزايدة على البيئة، ولا سيما مسائل الترابط بين المياه والطاقة وإنتاج الأغذية. ويُتوقع أن يزيد احتياج العالم بحلول عام ٢٠٣٠ إلى المياه بنسبة ٤٠ في المائة وإلى الطاقة بنسبة ٥٠ في المائة. ويجب على الأسر المعيشية ومختلف الصناعات استهلاك المياه والطاقة بمزيد من الكفاءة لأنه لا غنى لها عن هذين الموردين. ومع تزايد الطلب على الأغذية في جميع أنحاء العالم، بات من المهم أكثر من أي وقت مضى التحلي بروح المسؤولية في إيجاد موردين في المجال الزراعي. وصناعة الجعة من القطاعات التي تشمل هذه المواضيع الثلاثة المتعلقة بالموارد. وتهدف مذكرة تفاهم وقّعت في شباط/فبراير بين اليونيدو وشركة هاينكن الهولندية للجعة إلى تشجيع إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ترمي إلى تخطيط الموارد المائية وإدارتها بروح من المسؤولية في ١١ مستجماً يحظى بالأولوية ويعاني من الإجهاد المائي في إثيوبيا وإندونيسيا والجزائر ومصر والمكسيك ونيجيريا.

وستعمل اليونيدو جنباً إلى جنب مع شركة هاينكن وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة للوقوف على الأسباب الجذرية للإجهاد المائي ووضع برامج تعاونية للحد منه. وستكمل المبادرات التزام الشركة بخفض متوسط استهلاك المياه إلى ٣,٣ هيكتولترات من المياه لكل هيكتولتر من الجعة في مصانع الجعة الموجودة في هذه المناطق. كما يستفيد هذا المشروع من الدعم المقدم من إسرائيل، وهي بلد ذو خبرة ودراية فنية واسعة في مجال حفظ المياه والتكنولوجيا والممارسات المبتكرة في هذا المجال.

وقد بدأت ثمار مشروع إدارة المياه الذي ينفذ على مدار ثلاث سنوات في الظهور بالفعل. وعُقدت بنجاح حلقات عمل تستهدف إشراك أصحاب المصلحة حضرها ممثلون عن الحكومة والمجتمع المدني والقطاعات المعنية وذلك في أيلول/سبتمبر

في جيما بإثيوبيا وفي تشرين الثاني/نوفمبر في لاغوس بنيجيريا. أما التدابير التي حددها أصحاب المصلحة من أجل الحد من الإجهاد المائي في داينا بإثيوبيا فهي إعادة ترحيب مستجمعات المياه المتدهورة في المنبع، وتعزيز الممارسات المستدامة في مجالي استخدام الأراضي والحراثة الزراعية، وإنشاء مرافق حفظ مياه على مستوى المجتمعات المحلية. وإضافةً إلى حسن إدارة المياه، تتعاون اليونيدو مع شركة هاينكن في إجراء دراسات جدوى في سيراليون لاستكشاف ما قد يكون هناك من مصادر للطاقة المتجددة التي من شأنها تمكين مصنع الجعة التابع لهاينكن في فريتاون من أن يصبح منتجا مستقلا للطاقة، مع إعادة الفائض إلى المجتمع المحلي. وتعكف اليونيدو وهاينكن على دراسة خيار إنشاء نظام لإدارة الطاقة والوصول بنظم الطاقة إلى المستوى الأمثل داخل مصنع سيدينغ للجنة بالقرب من جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا. وهاتان المنهجتان المستخدمتان في تحقيق كفاءة استهلاك الطاقة في الصناعة مبرهن على فعاليتها في تحسين هذه الكفاءة بسرعة وإلى حد كبير. ويجدر الترحيب بصفة خاصة بما يترتب على ذلك من انخفاض في الطلب على الطاقة، ولا سيما الطاقة الكهربائية، نظرا إلى القيود الحالية في مجال الطاقة داخل جنوب أفريقيا.

وتواصل اليونيدو تعزيز التنمية الصناعية المستدامة عن طريق زيادة قدرة الصناعة على استهلاك الموارد بمزيد من الكفاءة، وتطوير تكنولوجيات مستدامة بيئيا واستخدامها وصيانتها. وقد أعيد تشكيل هيكل تقديم خدمات المنظمة في مجالي الطاقة والبيئة في مطلع السنة، وأنشئ فرع أكبر معني بالبيئة من أجل مواصلة تعزيز أنشطة اليونيدو للتعاون التقني في إطار ولايتها في مجال التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع.

أما الغرض من الخدمات المقدمة في إطار برنامج اليونيدو للبيئة فهو تمكين البلدان من اعتماد نموذج اقتصاد التدوير، الذي يتمثل الوضع المثالي فيه في عدم ترُّب أي تلوث أو نفايات على التصنيع، وإعادة استخدام الموارد أو امتصاص البيئة لها مجددا بطريقة آمنة. وتوائم اليونيدو بين جهودها لتقديم الخدمات وتزايد التركيز العالمي على تعزيز اقتصادات التدوير. فقد أشير في جميع الأطر السياساتية المعتمدة في عام ٢٠١٥، أي أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية المفوضية الأوروبية بشأن اقتصاد التدوير وإعلان القادة الصادر في مؤتمر قمة مجموعة الدول السبعة لعام ٢٠١٥، إلى التركيز على اقتصاد التدوير. كما تثبت سياسات وطنية أطول أمدا، مثل قانون تعزيز اقتصاد التدوير الوطني في الصين وخطة عمل كوبي لتقليل النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها في اليابان، تولي زمام المبادرة بقوة على الصعيد القطري والاهتمام بهذا المفهوم.

وفي إطار الاستجابة لهذه النداءات التي وجهتها دول أعضاء، تنفذ اليونيدو أنشطة تعاون تقني تدعم بقوة نموذج اقتصاد التدوير من خلال توفير آليات متعددة لإضافة القيمة لا تؤدي إلى نضوب الموارد المحدودة وتدهور البيئة. وتزيد هذه الأنشطة من كفاءة استهلاك الموارد في عمليات التصنيع، وتيسر ابتكار منتجات غير ضارة بالبيئة واعتمادها وصيانتها، وتمدد العمر النافع للمنتجات وتمكّن من التصريف المستدام للنفايات الصناعية. وإضافة إلى ذلك، تُستهدف أيضا المدخلات الصناعية كالتكلفة والمياه.

## مرفق البيئة العالمية

مرفق البيئة العالمية الذي أنشئ في عام ١٩٩١ هو إحدى الجهات المانحة الرئيسية للأنشطة البيئية التي تضطلع بها المنظمة. ويتواصل الأداء الجيد لليونيدو في دورة التجديد السادسة لمرفق البيئة العالمية التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠١٤ وتستمر



حتى حزيران/يونيه ٢٠١٨. وقد تمكنت المنظمة من الحصول على موافقات على مبالغ تمويل ضخمة من مرفق البيئة العالمية خلال دورة التحديد الخامسة لموارد المرفق مقدارها ٢٧٠ مليون دولار من منح المرفق، أي بزيادة قدرها حوالي ٤٠ في المائة عن دورة التحديد الرابعة. واستنادا إلى هذه الأرقام، يُقدر أن تستطيع اليونيدو الحصول على مبلغ يصل إلى ٣٢٠ مليون دولار خلال دورة التحديد السادسة لموارد المرفق. وفي عام ٢٠١٥، أسهمت حافظة المرفق بنسبة ٣٠ في المائة في إجمالي الخدمات التي قدمتها اليونيدو. ومن المتوقع أن يستقر هذا الرقم عند مستوى أعلى من ٢٠ في المائة في السنوات القادمة نتيجة لاستمرار الوضع فيما يتعلق بتمويل المرفق.

وفي برامج العمل الثلاثة الأولى لدورة التحديد السادسة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وأيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، حصلت اليونيدو على موافقات مبدئية بخصوص منح يبلغ مجموعها ٩٩,٨١ مليون دولار، في مجالات أنشطة محددة لديها خبرة نسبية فيها، موزعة كما يلي: ٢٢,٨ مليون دولار للمواد الكيميائية والنفايات (بما في ذلك الملوثات العضوية الثابتة والنفايات الإلكترونية والزئبق)؛ و ١٣,٢ مليون دولار للمياه الدولية، و ٤٠ مليون دولار لتغير المناخ (كفاءة استهلاك الطاقة في الصناعة والطاقة المتجددة للأغراض الإنتاجية). وإضافة إلى ذلك، استطاعت اليونيدو أيضا الحصول على موافقات على مبالغ كبيرة بقيمة ٢٣,١ مليون دولار في برنامجين جديدين من برامج مرفق البيئة العالمية هما: "المدن المستدامة" و"تعزيز الاستدامة والقدرة على التأقلم من أجل تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى".

## تعزيز الكفاءة في استهلاك الموارد في الصناعة

شهدت السنة قيد الاستعراض إتمام ٢٠ عاما من النجاح في تنفيذ البرنامج العالمي لزيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استهلاك الموارد الذي تديره اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويركز البرنامج على التعجيل بتطبيق الاستراتيجيات البيئية الوقائية على العمليات والمنتجات والخدمات من أجل مزيد من الكفاءة في استهلاك الموارد الطبيعية والحد من المخاطر التي يتعرض لها البشر والبيئة.

وينفذ البرنامج على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال الشبكة العالمية لزيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استهلاك الموارد التي تجمع في عضويتها أكثر من ٧٠ من الجهات المقدمة للخدمات في هذا الصدد في جميع أنحاء العالم. وتتألف الشبكة من ٧٤ عضوا منهم ١٢ عضوا في أفريقيا، و ٦ أعضاء في الدول العربية، و ١٦ عضوا في آسيا والمحيط الهادئ، و ٢٤ عضوا في أوروبا وآسيا الوسطى، و ١٦ عضوا في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد أطلقت خلال السنة برامج وطنية جديدة لزيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استهلاك الموارد في إكوادور والبوسنة والهرسك.

واحتُفل بمرور ٢٠ عاما على انطلاق برنامج زيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استهلاك الموارد في مؤتمر الشبكة العالمية المشترك بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بزيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استهلاك الموارد، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر في سويسرا (انظر أدناه). ويتضمن المنشور المشترك بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المعنون "المراكز الوطنية لزيادة نظافة الإنتاج - ٢٠ عاما من الإنجازات: من أجل فك الارتباط بين استهلاك الموارد والأثر البيئي من ناحية ونمو التصنيع من ناحية أخرى" لمحة شاملة عن تطور مفهوم زيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استهلاك الموارد وأهميته في ظل تغير الخطط الإنمائية الدولية.

وقد عُقد مؤتمّر الشبكة العالمية المعني بزيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استهلاك الموارد في تشرين الأول/أكتوبر في دافوس بسويسرا، بالاشتراك مع منتدى الموارد العالمي لعام ٢٠١٥. وجمع المؤتمر، الذي اشتركت في تنظيمه اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أعضاء في الشبكة العالمية لزيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استهلاك الموارد من أكثر من ٦٠ بلدا، فضلا عن مسؤولين حكوميين وممارسين دوليين في مجال زيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استهلاك الموارد، وخبراء في مجال زيادة نظافة الإنتاج، وممثلين عن مؤسسات لتمويل التنمية. وتُوج المؤتمر باعتماد إعلان دافوس بشأن الترويج لزيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استهلاك الموارد في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. ويدعو الإعلان إلى الترويج لزيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استهلاك الموارد وتعميمها وتعزيزها دعما لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

### زيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استهلاك الموارد

من الأمثلة على تطبيق هذه المنهجية على المستوى القطري مشروع أنجز مؤخرا في تونس وأدى إلى تحقيق تحسّن دائم وقابل للقياس في القدرة التنافسية والأداء البيئي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في ذلك البلد. وقد مولت حكومتا تونس وسويسرا المشروع الذي تبلغ مدته خمس سنوات. وطبقت خمسة قطاعات اقتصادية - هي الفنادق، وتجهيز الأغذية، والمنسوجات والملابس، والجلود والأحذية، والمعالجة السطحية للأجزاء المعدنية- هذه المنهجية، مما أدى إلى تحسّن ملحوظ في الاستخدام الإنتاجي للمواد والطاقة والمياه والحد من إنتاج النفايات الصلبة والسائلة والانبعاثات. وأدى استحداث نظام محسن للمساءلة في مجال الطاقة واستخدام مولّد أوزون لقتل البكتيريا وترشيح الملوثات إلى تقليل استهلاك المياه في قطاع الفنادق بنسبة قدرها ٧٠ في المائة، بينما استطاعت صناعة النسيج تقليل استهلاك المياه بنسبة ٥٠ في المائة باستخدام غسالات جديدة. وفي المجموع، تطبق ٨٠ شركة في تونس هذه المنهجية حاليا، واستفاد أكثر من ٣٥٠ شخصا، من بينهم ٦٠ من الشباب العاطلين عن العمل، استفادة مباشرة من التدريب عليها. وتقدر الفوائد التي ستجنيها حتى عام ٢٠٣٠ الشركات التي خضعت للمراجعة والمجتمع التونسي ككل بمبلغ قدره ٧٠ مليون يورو.

### المجمعات الصناعية الإيكولوجية والتكافل الصناعي

تجسد المجمعات الصناعية الإيكولوجية النهج الذي تتبعه المنظمة في تعزيز اقتصاد التدوير على النحو المطبق، في هذه الحالة، في إطار المدن المستدامة (انظر الصفحة ٦٧). وفي فييت نام، أفاد إنشاء مناطق صناعية للتنمية الاقتصادية في ذلك البلد، لكنه أضر بالبيئة. وتحويل المناطق الصناعية الموجودة إلى مجمعات صناعية إيكولوجية هو الهدف من مشروع ليونيدو أطلق في السنة الماضية بتمويل مقدم من مرفق البيئة العالمية والحكومة السويسرية قدره ٥ ملايين دولار. ومن المتوقع أن يساعد المشروع في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما مقداره ١٨٢ ٠٠٠ طن واستهلاك المياه بما مقداره ٦ ملايين متر مكعب سنويا، وضمان مطابقة نوعية المياه المستعملة للمعايير الدولية. وسيحقق هذا من خلال زيادة نقل التكنولوجيات النظيفة وقليلة الانبعاث الكربوني واستخدامها وتعميمها. وتجري، في إطار التحقق من استخدام منهجية زيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استهلاك الموارد، دراسة إمكانية تطبيق هذه التكنولوجيات النظيفة والقليلة الانبعاث الكربوني، فضلا عن تحديد الاحتياجات التدريبية داخل الشركات. وعلاوة على ذلك، يستهدف المشروع تعزيز القدرات الإدارية للمجمعات من أجل رصد أدائها الشامل وإدارته.

وقد وفرت أنشطة التوعية معلومات لأصحاب المصلحة الرئيسيين عما يترتب على مشاركتهم في المشروع من فوائد بالنسبة للسكان المحليين والشركات الخاصة والبيئة.

وشركة إدارة المذابح السنغالية جهة فاعلة رئيسية في قطاع اللحوم في السنغال وتنتج مذابحها يوميا نحو ٢٠.٠٠٠ طن من اللحوم، يُستهلك معظمها في داكار. وفي المتوسط، يستهلك الموقع ٢٥٠ مترا مكعبا من المياه وأكثر من ٢٠٠٠ كيلواط من الكهرباء يوميا. وتشارك تلك الصناعة مع غيرها من الصناعات على امتداد الساحل في صرف جزء كبير من النفايات الخام البالغة ٢٢٠ طنا يوميا مباشرة في مياه خليج هان، الذي كان في السابق قرية مزدهرة للصيادين وشاطئا بالغ الروعة قبل أن تتسمم مياهه. وفي إطار مشروع أنجز مؤخرا، تمكنت اليونيدو من تحويل المذبح الرئيسي من أحد مصادر التلوث الرئيسية إلى مصدر لإنتاج الطاقة النظيفة. ومن الأمثلة على الإمكانيات الكامنة في نموذج اقتصاد التدوير تحويلُ النفايات الحيوانية إلى وقود أحيائي يوفر بدوره الكهرباء المستخدمة في تشغيل الثلاثجات وتسخين المياه. وفي مقابل ذلك، حدث انخفاض في المياه المستعملة والنفايات الصلبة والانبعاثات وأتحت فرص عمل جديدة في مجال معالجة النفايات. ومن المقرر أن تطبق أفضل الممارسات المستقاة من هذا المشروع على مذابح أخرى وعلى الصناعات التي تخلف مياه مستعملة في السنغال ومنطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ورغم أن ربع سكان السنغال، الذين يُقدر أن يصل عددهم إلى ١٥ مليون نسمة في نهاية السنة، من سكان المدن، فلم يواكب التحضر السريع في ذلك البلد تخطيط حضري فعال. وثمة مشروع جديد من مشاريع اليونيدو يركز على الأنشطة ذات الصلة بالتحكم في مياه العواصف والتكيف مع آثار تغير المناخ، ويشجع في الوقت ذاته استراتيجيات النمو الحضري الطويل المدى التي تعالج قضيتي الاستدامة والقدرة على التأقلم. وفي إطار عنصر ثان من عناصر المشروع، ستساعد اليونيدو في وضع استراتيجية للصناعة الخضراء في المجمعات الصناعية الأكبر حجما في داكار من شأنها أن تحفز الصناعة المستدامة عن طريق تحضير الصناعات القائمة وإيجاد صناعات جديدة على أساس كفاءة استهلاك الموارد، واستخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة، إضافة إلى تعزيز الإدارة المتكاملة للنفايات. وسيدعم المشروع إدماج التدابير المتعلقة بكفاءة استهلاك الطاقة التي لا تتطلب استثمارات أولية ضخمة. وينسحب ذلك على أبيدجان، وهي أكبر مدن كوت ديفوار وعاصمتها السابقة. وقد أدى النمو السكاني المتزايد بسرعة إلى اكتظاظ مروري خانق وتلوث الهواء. وبالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي، تنفذ اليونيدو مشروعا يموله مرفق البيئة العالمية لمعالجة مشكلة التلوث وتحسين حالة المرور من خلال الأخذ بعناصر وبنى تحتية لنظم النقل الذكية في المناطق ذات الأولوية.

## صناعات إعادة التدوير

ثمة مشكلة بيئية على المدن أن تواجهها أيضا هي النفايات الإلكترونية؛ حيث يشهد تدفق هذا النوع من النفايات نموا في البلدان النامية مع تزايد انضمام بلدان العالم إلى مجتمع المعلومات العالمي ومواجهتها معدل استبدال سريع للمعدات الإلكترونية. وفي الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية، قلما يجري التخلص من الأجهزة الإلكترونية بطريقة مناسبة، كما أن اللوائح المنظمة لذلك محدودة، وهو ما يترتب عليه أخطار على السكان المحليين وكذلك على البيئة. ولئن كان قطاع الخدمات البيئية قد تطور حتى صار صناعة قوامها عدة بلايين من الدولارات في جميع أنحاء العالم، فهو غائب إلى حد كبير في البلدان النامية.

وتنتج النفايات الإلكترونية في إثيوبيا عن كل من المعدات الجديدة والمستعملة، وعادةً ما تحتفظ بها الأسر أو يجري التخلص منها كنفايات غير مفروزة في مقابل النفايات في العراق؛ وتقدر كمية المعدات الكهربائية والإلكترونية غير الصالحة للعمل في أكبر عشر مدن في إثيوبيا بنحو ٣٠٠ ٤ طن. وأدى مشروع ممول بالاشتراك مع مرفق البيئة العالمية إلى وضع استراتيجية وطنية لإدارة النفايات الإلكترونية ونظام لجمع المعدات الإلكترونية المستعملة. وساعدت اليونيدو في تصميم نموذج عمل مستدام ووضع موضع التنفيذ لتصريف النفايات الإلكترونية، مما أدى إلى إيجاد فرص عمل جديدة للعمال المهرة وغير المهرة. وجُدد مرفق إصلاح حواسيب موجود في ضواحي أديس أبابا وزوّد بأجهزة حديثة لإعادة التدوير. واستهدفت برامج التدريب جهات إعادة التدوير وجمع النفايات في القطاعين النظامي وغير النظامي. وقد عُرف بفوائد المشروع سواء داخل البلد أو في البلدان المجاورة. ويرد وصف في الفصل ٣ لأحد المشاريع الجارية التي تتيح فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل في كمبوديا في تصريف النفايات الإلكترونية.

### بناء القدرات من أجل وضع برامج للتخفيف من المشاكل البيئية العالمية

حصل ما يزيد على ١٠٠ خبير من الاتحاد الروسي وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وقيرغيزستان وكازاخستان على تدريب خلال السنة بشأن وضع برامج للتصدي للتحديات البيئية العالمية. وقد عُرضت أيضا على المشاركين، الذين مثلوا الحكومات والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، كيفية الاستفادة من التمويل المقدم من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، وخصوصا مرفق البيئة العالمية. وشمل المشروع الممول من الاتحاد الروسي، أربع حلقات عمل قطرية وأربع حلقات عمل إقليمية بمشاركة خبراء وطنيين ودوليين من البلدان المستفيدة. وأسفر المشروع عن عرض ١٠ مقترحات وطنية لتقديمها إلى مرفق البيئة العالمية وغيره من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلا عن ثلاثة مقترحات إقليمية مبدئية تتعلق بالنفايات الإلكترونية والتكنولوجيا النظيفة والتخلص من الزئبق. واستهدف تدريب المديرين المحليين ومشاركتهم في وضع المشاريع وتقييمها وتعزيز المهارات التقنية المحلية للاستفادة من التمويل البيئي المتعددة الأطراف المتاح والإسهام في جهود البلدان المعنية الرامية إلى التخفيف من المشاكل البيئية والامتثال للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات البيئية الدولية المصدق عليها. كما أدى بناء قدرات الخبراء المحليين إلى إيجاد فرص للتواصل بين المهنيين، والاستفادة من البلدان الناجحة، وحشد الموارد البشرية والمالية الوطنية لوضع الأساس النظري لمشاريع إقليمية رامية إلى التصدي للآثار البيئية السلبية غير المباشرة على الصعيد الإقليمي وإعداد تلك المشاريع وإطلاقها.

### الإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية

أصبحت المواد الكيميائية، في شكل منتجات ومستحضرات صيدلانية ومواد أولية صناعية وزراعية، جزءا لا يتجزأ من حياتنا. وقد يكون لها أثر هدام على حياة الإنسان والبيئة إذا استخدمت أو جرى التخلص منها على نحو غير سليم. وكثيرا ما يكون أشد أفراد المجتمع فقرا هم أكثرهم عرضة للآثار الضارة الناجمة عن سوء إدارة المواد الكيميائية.

ومن خلال المنتديات العالمية المتعددة التي عقدت على مدار السنة، طرحت اليونيدو نهجها الشامل للإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية في المجال الصناعي. ومن العناصر الأساسية لهذا النهج التأجير الكيميائي، وهو أحد نماذج الأعمال التجارية في مجال التدوير التي كانت اليونيدو سباقة إلى تطبيقها في اقتصادات نامية واقتصادات انتقالية. وهو يهدف إلى تعظيم الفائدة المحصلة

من المواد المكلفة والخطرة في المجال الصناعي، مع تقليل التكاليف والأثر البيئي إلى أقصى حد. وتستخدم اليونيدو والتأجير الكيميائي منذ ١٠ سنوات في صناعات في جميع أنحاء العالم من أجل تلبية الحاجة الملحة إلى الحد من تأثير الإنتاج والاستهلاك الكيميائيين على البيئة والمياه وصحة الإنسان.

وللمساعدة في ضمان استمرار الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في المجال الصناعي، وضعت اليونيدو منهجية تدريجية ومجموعة أدوات بشأن النهج المبتكرة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الكيميائية. وستساعد مجموعة الأدوات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة على تطبيق أحدث الحلول للاستعاضة عن المواد الكيميائية الخطرة، وخفض استهلاك المواد الكيميائية والنفايات الكيميائية، واتخاذ تدابير سليمة للحد من المخاطر من أجل الوقاية من الحوادث مع تحسين أداء المنشآت التجارية. وقد قدمت حكومة سويسرا، في إطار تمويل البرنامج العالمي لزيادة نظافة الإنتاج وكفاءته في استهلاك الموارد، ٢,٥ مليون يورو للوقوف على نهج مبتكرة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الكيميائية. ويجري تنفيذ هذا النهج الجديد في بيرو والسلفادور وغواتيمالا وكولومبيا ومصر والمغرب. وقد اختُبرت المنهجية، التي مضت ثلاثة أعوام على بدء تطبيقها، في مشاريع تجريبية شاركت فيها ٢٣ منشأة. وساعدت في الوقوف على مختلف الحلول المبتكرة في مجالات من قبيل إنتاج البوليمرات وتكوين الطلاء والاستخدام الصناعي للمذيبات.

### الطلاء المحتوي على الرصاص

حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، تنجم ١٤٣ ٠٠٠ حالة وفاة سنويا عن التسمم بالرصاص، لسبب رئيسي هو الطلاء المحتوي على الرصاص. كما ينجم عن التعرض للرصاص التسبب في ٦٠٠ ٠٠٠ حالة إعاقة ذهنية جديدة لدى الأطفال كل سنة. وفي العام الماضي، انضمت اليونيدو إلى التحالف العالمي للتخلص من الطلاء المحتوي على الرصاص، وهي مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية للحد من التعرض في سياق مهني للطلاء المحتوي على الرصاص ومنع تسمم الأطفال به. ويهدف مشروع جديد بموله مرفق البيئة العالمية إلى الحد من آثار الرصاص الموجود في الطلاء على صحة الإنسان والبيئة في منطقة التجارة الحرة لدول الأنديز، مع اتخاذ خطوات للتخلص منه تماما. وستعمل اليونيدو بالتعاون مع وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة التي ستشارك في تمويل المشروع، وهي عضو نشط في التحالف العالمي للتخلص من الطلاء المحتوي على الرصاص. وسيحصل المشروع أيضا على دعم من المجلس الدولي للطلاء وحرر الطباعة. أما البلدان الأربعة المشاركة في البرنامج - وهي إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وكولومبيا- فنتج كمية مجموعها ٤٦٠ ٠٠٠ طن تقريبا من الطلاء سنويا، يخصص ثلاثة أرباعها تقريبا للاستخدام في المجال المعماري وربع واحد للاستخدام في المجال الصناعي. وبوضع الحد الأقصى المسموح به قانونا لكمية الرصاص المستخدم في الطلاء، يمكن للبلدان الأربعة، حسب التقديرات، تخفيض مقدار الطلاء المحتوي على الرصاص سنويا بالكميات التالية: ٧ ١٠٠ طن (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، و ٨٤ ٠٠٠ طن (كولومبيا)، و ٢٣ ٢٠٠ طن (إكوادور)، و ٥٢ ٩٠٠ طن (بيرو). وسيعمل المشروع أيضا على التوعية على الصعيد الوطني والإقليمي بأخطار الطلاء المحتوي على الرصاص.

## إدارة موارد المياه

الموارد الطبيعية المحدودة، مثل الماء، من الموارد الحيوية للصناعات التحويلية. وسيزداد الطلب العالمي على المياه في القطاع الصناعي، حسب تقرير التوقعات البيئية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حتى عام ٢٠٥٠ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢، باريس)، بنسبة ٤٠٠ في المائة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٥٠ في حال عدم وضع سياسات جديدة، وهو ما يتجاوز بكثير أي قطاع آخر. وستحصل هذه الزيادة أساسا في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية، مع ما يترتب على ذلك من آثار تلحق بإمدادات المياه وتوزيعها وجودتها. ومن ثم، بات من المحتم أن يشكل حفظ المياه وإدارتها على نحو مستدام جزءا لا يتجزأ من أي تنمية صناعية في المستقبل. ومن خلال تطبيق مبادئ اقتصاد التدوير، تساعد اليونيدو في كفاءة الاستدامة والكفاءة في استهلاك المياه في المجال الصناعي وإعادة استخدامها إلى أقصى حد ممكن في العمليات الصناعية.

وتصادف السنة قيد الاستعراض نهاية عقد الأمم المتحدة للمياه الذي بدأ في عام ٢٠٠٥. وقد نجحت الجهود الرامية إلى تحسين مكانة موضوع المياه في البرنامج العالمي، بما في ذلك مساهمات اليونيدو في المنشورات التي تصدرها والمؤتمرات التي تنظمها لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، عندما وافقت الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر على هدف حفظ المياه كأحد أهداف التنمية المستدامة القائمة بذاتها.

وفي أعقاب إنجاز مشروع ناجح في مجال تقييم وإدارة النظام الإيكولوجي البحري الكبير لخليج المكسيك، عهد مرفق البيئة العالمية أيضا إلى اليونيدو، بوصفها الوكالة الرائدة، بمهمة وضع مشروع يستهدف خفض كميات الملوثات الناجمة عن الأنشطة الصناعية واستعادة مصائد الأسماك المستدامة. وتعاون اليونيدو مع منظمة الأغذية والزراعة، وهو ما يمكن البلدان الشريكة من الاستفادة من المزايا النسبية لكلتا الوكالتين.

ويهدف برنامج سويتشميد الذي يموله الاتحاد الأوروبي إلى تغيير طريقة إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. وهو يدعم قطاع الصناعة ورواد الأعمال الخضراء الناشئين والمجتمع المدني ومقرري السياسات من خلال وضع السياسات العامة وأنشطة البيان العملي والتواصل. وتشارك البلدان التالية في البرنامج، الذي تنفذه اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: الأردن وإسرائيل وتونس والجزائر ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب. وفي إطار التحضير لأنشطة البيان العملي في قطاع الصناعة، أرسلت اليونيدو بعثات استطلاعية لتقييم القدرات والأولويات المحلية في الإنتاج المستدام، وحددت ٢١ جهة لتقديم الخدمات من القطاعات العام وشبه العام والخاص، فضلا عن الأوساط الأكاديمية. وتلقى جميع الشركاء تدريبا على منهجية اليونيدو لنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، وهم حاليا في طور تحديد الصناعات التي ستلقى المساعدة التقنية. وعُقد أول اجتماع سنوي لأصحاب المصلحة في برنامج سويتشميد تحت شعار "سويتشميد كونيك٢٠١٥" في برشلونة بإسبانيا في تشرين الثاني/نوفمبر. وكان الهدف من المؤتمر هو تحقيق التآزر وتبادل المعارف وتوسيع نطاق الابتكارات الاجتماعية والإيكولوجية التي تعزز الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

## تطوير الصناعة من خلال بروتوكول مونتريال

تساعد الجهود التي تبذلها اليونيدو لمساعدة البلدان على الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مثل بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة للأوزون، في الدعم القوي لاقتصاد التدوير. ومن خلال تطوير العمليات والمنتجات الصناعية للوفاء بالمعايير المنصوص عليها في هذه الاتفاقات، تساعد اليونيدو على تطوير منتجات أكثر استدامة بيئيا، مع تمديد صلاحيتها من

خلال الصيانة. ويؤدي ذلك إلى تحقيق مزيد من الكفاءة وخفض الانبعاثات، مع إيجاد فرص عمل وضمان الاستخدام الطويل الأجل للتكنولوجيات والمنتجات المستدامة. ومنذ عام ١٩٩٢، ما فتئت اليونيدو تدخل تغييرات على قطاع الصناعة لتحقيق هدف التخلص التدريجي من أكثر من ثلث المواد المستنفدة للأوزون في العالم النامي. وقد أتمت أكثر من ٣٤٠ مشروعاً بموجب بروتوكول مونتريال من خلال الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال ومرفق البيئة العالمية ومن خلال مساهمات ثنائية. وتنفذ اليونيدو، في الوقت الراهن، خطط إدارة التخلص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات في ٧٠ بلداً. وتستهدف أنشطتها قطاعات المواد الرغوية والتبريد وتكييف الهواء والهباء الجوي والمذيبات والرعاية الصحية، فضلاً عن الوقاية من الحرائق والصناعة الزراعية. وفي جميع المجالات، يقترن الأخذ بالتكنولوجيا والمعدات الجديدة غير الضارة بالأوزون مقروناً بالتدريب على استخدام التكنولوجيا والسلامة والصيانة والإصلاح.

كما تشجع أنشطة اليونيدو الرامية إلى تعزيز التخلص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأتاحت جولة دراسية إلى الهند قامت بها وحدات الأوزون في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأخرى إلى الصين قامت بها وحدات الأوزون في باكستان فرصة للحصول على معلومات تقنية وتجربة مباشرة بخصوص التكنولوجيات البديلة، وأيضاً بخصوص تدابير الإنفاذ والمنهجيات المتعلقة بالتخلص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات. وقدمت الحكومة وقطاع الصناعة في الصين خدمات قيمة في مجال نقل التكنولوجيا لأنشطة اليونيدو، مع التركيز على التخلص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات في بلدان مثل البرازيل والجزائر.

## التغيير المستدام للعمليات والمنتجات

تساعد اليونيدو قطاع الصناعة في جميع أنحاء العالم على التخلص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات، من خلال تنفيذ عدد كبير من المشاريع بالشراكة مع جهات وطنية ودولية. وإضافةً إلى إزالة المواد المستنفدة للأوزون، تسعى تلك المشاريع إلى تطبيق خيارات تكنولوجية تقلل الآثار المناخية من خلال اعتماد مواد يكون احتمال إسهامها في الاحترار العالمي ضئيلاً. وفضلاً عن ذلك، تمكّن المشاريع قطاع الصناعة من التحول على نطاق واسع إلى مزيد من المنتجات الرفيعة بالبيئة والمتسمة بالكفاءة في استهلاك الموارد، مع تزويد قطاع الخدمات بالمهارات اللازمة لصيانتها.

ومن خلال مشاريع متعددة في جميع أنحاء العالم، تدرّب اليونيدو تقنيي الصيانة على صيانة وحدات تكييف الهواء باستخدام تكنولوجيات رفيعة بالبيئة. ولن يساعد هذا التدريب التقنيين في الحفاظ على سبل معيشتهم في بيئة تقنية متغيرة فحسب، بل من شأنه أيضاً أن يؤدي إلى تحسن كبير في مهاراتهم المطلوبة في سوق العمل. وسيكون التقنيون قادرين على تمديد صلاحية معدات التبريد وتكييف الهواء للعمل لوقت طويل، مع تقليل استهلاك المعدات الإجمالي للطاقة.

وفي الصين، يضع مشروع متعلق بخطة لإدارة التخلص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات في قطاع تكييف الهواء اللمسات الأخيرة على تحويل خطوط التجميع، بإنتاج سنوي يزيد عن ٥ ملايين وحدة لتكييف الهواء، باستخدام مادة التبريد الطبيعية R-290 (البروبين). واستجابةً للرغبة التي أعرب عنها عدد من البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاربي في التكنولوجيا الجديدة المراعية للمناخ، قدمت اليونيدو وحدات لتكييف الهواء تعمل بمادة R-290 إلى العديد من البلدان لأغراض التدريب.

ويجري إعداد عدد من مشاريع البيان العملي للتكنولوجيا، ومن المقرر أن تقدم للموافقة عليها في مطلع عام ٢٠١٦، ومن بينها مشروع بيان عملي بشأن التخلص التدريجي من مركب الكلوروفلوروكربون المهلجن ٢٢ المستخدم في قطاع تجميع معدات التبريد. وسيركز المشروع العالمي على نظم التبريد في قطاع تجارة التجزئة ويدرس جوانب مثل مدى ملائمة التكنولوجيا، وتكاليف التشغيل الإضافية، ومنافع الطاقة والمناخ بهدف وضع مفهوم متكامل للتخزين بتطبيق تكنولوجيا بديلة يكون احتمال إسهامها في الاحترار العالمي ضئيلاً (ولا سيما ثاني أكسيد الكربون) وترشيد استهلاك الطاقة.

وفي إطار مشروع آخر، تقترح اليونيدو نهجاً استباقياً في احتواء مواد التبريد وتخفيض التسرب والأخذ ببدايل مراعية للمناخ من خلال مشاريع البيان العملي في أفريقيا وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريب. وتلقت اليونيدو تمويلاً لإجراء دراساتي جدوى بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الإنتاج والتوزيع المركزيين لطاقة التبريد (مصر) وما يتصل بها من التكنولوجيات غير العينية (الكويت).

ونتيجة للمناقشات الجارية بشأن تعديل بروتوكول مونتريال ليشمل جدولاً زمنياً للتخلص التدريجي من الهيدرو فلورو كربونات، أنشأ الصندوق المتعدد الأطراف آلية لتمويل الدراسات الاستقصائية القطرية المتعلقة ببدايل المواد المستنفدة للأوزون. وفي غضون السنة، تلقت اليونيدو تمويلاً لإجراء دراسات استقصائية في ٢٦ بلداً.

## بدايل المواد الخطرة

كان عام ٢٠١٥ هو العام المقرر التخلص فيه تماماً من مادة بروميد الميثيل المستنفدة للأوزون في قطاع الصناعة بالبلدان النامية. وقد مكنت اليونيدو كينيا من الوفاء بهذا الشرط بالتعاون مع المجلس الوطني الكيني لإنتاج الحبوب والمحاصيل الزراعية. ومن خلال إسداء مشورة متخصصة وتقديم معدات وتوفير التدريب والتوعية، استُعيض عن بروميد الميثيل ببدايل رفيقة بالبيئة. وكانت الحكومة قد اتخذت، قبل إتمام المشروع، تدابير تنظيمية لمراقبة الواردات من بروميد الميثيل واستخداماته ورصد استهلاكه وضمان الامتثال لمتطلبات بروتوكول مونتريال.

## التحكم في الملوثات من خلال اتفاقية استكهولم

يمكن تقديم المساعدة إلى البلدان في الوفاء بمتطلبات اتفاقية استكهولم للملوثات العضوية الثابتة من إقامة اقتصاد للتدوير من خلال إنشاء صناعات جديدة لا تطلق ملوثات عضوية ثابتة وإنشاء صناعات إعادة التدوير وتصريف النفايات بطريقة تقلل إلى أدنى حد من إنتاج الملوثات العضوية الثابتة وإطلاقها في قطاع الصناعة ككل.

وتعمل اليونيدو مع قطاع الصناعة من أجل الوصول بعمليات الإنتاج إلى المستوى الأمثل لتفادي انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة، وإنشاء مرافق وخطوط إنتاج جديدة باستخدام بدائل للملوثات العضوية الثابتة، فضلاً عن بناء مرافق وتشغيلها من أجل التحكم بطريقة آمنة في المواد المحتوية على تلك الملوثات. كما يندرج الدعم المقدم من اليونيدو لتصريف النفايات الإلكترونية وإقامة صناعات إعادة التدوير ضمن هذه الأعمال ويمول في إطار برنامج الملوثات العضوية الثابتة.



## التنفيذ على الصعيد الوطني

ساعدت اليونيدو ٧٤ بلدا في وضع خطط التنفيذ الوطنية لديها واستعراضها وتحديثها في إطار اتفاقية استكهولم للملوثات العضوية الثابتة وتنفذ حاليا ٨٢ مشروعا في أكثر من ٥٥ بلدا بقيمة إجمالية قدرها ١٦١,٢١ مليون دولار من منح مرفق البيئة العالمية.

وأدى الدعم الذي تقدمه اليونيدو إلى البلدان في تنفيذ اتفاقية استكهولم إلى التخلص من ١ ٧٧٥ طنا من الملوثات العضوية الثابتة و٣٨٨ ٤٥ ميكروغراما من انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة غير المقصودة الشديدة السمية (الديوكسين والفيوران) مع الاحتفاظ بما مجموعه ٥٩٣ ١ طنا من الملوثات العضوية الثابتة. ونتج عن عناصر بناء القدرات في المشاريع تدريب ما مجموعه حوالي ١٦ ٠٠٠ مشارك، من بينهم نحو ٥ ٠٠٠ امرأة. ويسرت مشاريع اليونيدو إنشاء ٢٠ مشروعا تجاريا جديدا وحشدت استثمارات إضافية ضخمة. ومن خلال مشاريع اليونيدو، ساعدت المنظمة البلدان أيضا في إقرار أو سن أكثر من ٢٥ قانونا بيئيا وسياسة بيئية وشجعت الأخذ بأفضل الممارسات التي اعتمدها ٦٠ شركة.

## أفضل الممارسات والتكنولوجيات البيئية

جرى التشديد بشكل خاص على تعزيز أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في قطاعات الصناعة ذات الأولوية. وعلاوة على ذلك، قدم برنامج اليونيدو دعما قويا للعمل على إنتاج بدائل للملوثات العضوية الثابتة وإقامة صناعات جديدة لا تطلق ملوثات عضوية ثابتة وإعادة التدوير.

وباتت إندونيسيا وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وكمبوديا ومنغوليا ملمة إلاما تاما بمفاهيم أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في المرافق والمراحل الصناعية التي تعمل بالوقود الأحفوري. وفي إطار مشروع لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية استكهولم للملوثات العضوية الثابتة، قدمت اليونيدو مبادئ توجيهية بشأن أفضل التكنولوجيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية للقطاع الذي راعى السمات المحددة للصناعة في ذلك البلد، والممارسات الشائعة في المنطقة وما يتصل بذلك من اعتبارات اجتماعية-اقتصادية. وقد ثبتت فاعلية أنشطة اليونيدو في مجال أفضل التكنولوجيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية في الحد من الديوكسين في المرافق التجريبية للبيان العملي. وأدارت اليونيدو أيضا حلقتي عمل للتوعية في كل بلد، فضلا عن دورات عن أفضل التكنولوجيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية والملوثات العضوية الثابتة والوصول بعمليات المراحل الصناعية إلى المستوى الأمثل، ودربت ما مجموعه ٧٩٧ خبيرا (منهم ٢٥٤ امرأة). وقد أُدرج مفهوم أفضل التكنولوجيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية في مناهج الجامعات الشريكة في جميع البلدان المشاركة. وفي إطار مشروع إقليمي في الكاريبي في مجال الملوثات العضوية الثابتة، تقدم اليونيدو حاليا المساعدة إلى أنتيغوا وبربودا وبربادوس وبليز وترينيداد وتوباغو وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسورينام.

وهناك مشروع في أفريقيا يساعد عددا من أقل البلدان نموا في تنفيذ خطط التنفيذ الوطنية بها في إطار الاتفاقية. والهدف من ذلك هو تهيئة بيئة مواتية من خلال تطبيق أفضل التكنولوجيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية في العمليات الصناعية، وتحسين تصريف الأنواع المختلفة من النفايات الحضرية والمساعدة في التخلص التدريجي من الملوثات العضوية الثابتة في الزراعة. وقد أُحرز تقدم جيد خلال السنة في المشروع الذي بدأ في عام ٢٠١١، وتبلغ مدته خمس سنوات. وعقدت بوروندي حلقة عمل

لعدد بلغ ٤٥ مشاركا من عدة مؤسسات منها شركات خاصة. وحضر حلقة عمل عُقدت في أوغندا ٣٥ موظفاً وموظفة من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص. ونُفذت حملات توعية محددة الهدف في مجال أفضل التكنولوجيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية خلال النصف الثاني من السنة على الصعيد الوطني، فضلا عن جولة دراسية لموظفي شركة كومبولتسا للمنسوجات في إثيوبيا للتعرف على كيفية التخلص التدريجي من الأصباغ الخطرة والقضاء على الممارسات الأخرى التي تعرض البيئة للخطر. وحصلت ١٥ شركة في جمهورية تنزانيا المتحدة وسوازيلند على تراخيص تتعلق بالنفايات للاستمرار في اتباع ممارسات مستدامة.

### خفض استخدام الزئبق في إطار اتفاقية ميناماتا

اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق هي أول اتفاق عالمي يرمي خصيصا إلى مكافحة التلوث الناجم عن معدن ثقيل. وتتناول الاتفاقية مسائل تتصل باستخدام الزئبق وإطلاقه، بما في ذلك التجارة فيه واستخداماته الصناعية والمصادر الرئيسية للانبعاثات الجوية وإطلاقه الزئبق في البيئة، فضلا عن تخزين الزئبق ومركباته لأمد طويل والتخلص منهما. وشاركت اليونيدو بنشاط في المفاوضات التي أفضت إلى التصديق على الاتفاقية، وهي تواصل مشاركتها الوثيقة بوصفها الوكالة المنفذة.

واليونيدو هي المنظمة الرائدة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية لتنفيذ أنشطة تمكينية في إطار اتفاقية ميناماتا. ومن ضمن تلك الأنشطة إجراء تقييمات أولية في إطار الاتفاقية ووضع خطط عمل وطنية في مجال استخراج الذهب بالوسائل الحرفية وعلى نطاق صغير.

### التنفيذ على الصعيد الوطني

سيكمل التقييم الأولي، الذي سيجرى بموجب اتفاقية ميناماتا في تشاد خلال السنتين المقبلتين، الجهود التي يبذلها ذلك البلد للحد من تعرض الإنسان والبيئة لتأثير الزئبق. والبلدان الأخرى التي صدقت على الاتفاقية خلال السنة هي الأردن وساموا والكويت. كما أحرزت اليونيدو تقدما في الاضطلاع بالأنشطة التمكينية خلال السنة في جزر القمر وكولومبيا. وعقدت أول حلقة عمل دون إقليمية لدعم البلدان في منطقة المحيط الهادئ في التصديق على اتفاقية ميناماتا وتنفيذها في آبيا في كانون الثاني/يناير، وافتتحها رئيس وزراء ساموا.

وشملت الأنشطة التمكينية الأخرى التي أقرها مرفق البيئة العالمية خلال السنة غابون وموزامبيق (خطة عمل وطنية بشأن الزئبق في قطاع استخراج الذهب بالوسائل الحرفية وعلى نطاق صغير)، سان تومي وبرينسيبي وكابو فيردي ونيبال (تقييم أولي بموجب اتفاقية ميناماتا)، وتونس (تحسين وسائل التحكم في الزئبق)، فضلا عن مشاريع إقليمية تشمل السنغال وغينيا ومالي، وبنن وبوركينا فاسو وتوغو والنيجر على نحو منفصل (تقييم أولي بموجب اتفاقية ميناماتا في بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية). كما عُقدت أولى حلقات العمل في أرمينيا، حيث تلقى المشاركون تدريبا على وضع قوائم الجرد، وكذلك في الصين وفيت نام ونيجيريا. ويجري حاليا الإعداد لاتفاق مشترك بين الوكالات مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث من أجل تنظيم تدريب في اليمن.

## استخراج الذهب بالوسائل الحرفية وعلى نطاق صغير

سينجز في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ مشروع إقليمي في بوركينا فاسو والسنغال ومالي من أجل تحسين الآثار الصحية والبيئية لاستخراج الذهب بالوسائل الحرفية وعلى نطاق صغير عن طريق الحد من انبعاثات الزئبق وتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. أما في كوت ديفوار، فسينجز مشروع للحد من مخاطر التلوث بالزئبق الناجمة عن استخراج الذهب بالوسائل الحرفية وعلى نطاق صغير بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٦، في حين أن مشروعاً مماثلاً في مالي على وشك الإنجاز. وتعكف اليونيدو أيضاً على تعزيز تدابير متكاملة رامية إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من انبعاثات الزئبق الناجمة عن استخراج الذهب بوسائل حرفية في إكوادور وبيرو.

## العمليات الصناعية

تتواصل في الفلبين ومنغوليا مشاريع رامية إلى حماية صحة الإنسان، فضلاً عن البيئة، عن طريق الحد من انبعاثات الزئبق وتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. أما في الصين، فقد أنجز مشروع ممول من مرفق البيئة العالمية في عام ٢٠١٥ يهدف إلى خفض انبعاثات الزئبق وتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في عمليات صهر الزنك. وأما في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، فتنفذ اليونيدو مشروعاً يتعلق بنفايات الزئبق في الأرجنتين. وقد وُضعت مقترحات لمشاريع جديدة خلال السنة لتركيا وسري لانكا ونيجيريا، وقد وافقت عليها حكومات هذه البلدان.

## ٥- إدارة خدمات المنظمة

"إننا معجبون بحجم العمل التحويلي والموجه نحو النتائج القائم [في المنظمة] وبالجهود الجارية لتحقيق المزيد باستخدام موارد أقل."

السفيرة بينتي أنجيل هانسن، ممثلة الترويج الدائمة لدى اليونيدو، في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر العام لليونيدو "نرحب بمبادرة الشفافية في اليونيدو وإطلاق منصة البيانات المفتوحة خلال هذه الدورة للمؤتمر العام. وقد شاركت الأرجنتين في المجموعة التي ساهمت في إعداد هذه الأداة التي لن تقتصر فوائدها على الحكومات وقدرتها على معرفة حالة تنفيذ كل مشروع من المشاريع على وجه الدقة فحسب، وإنما ستمتد لتشمل المجتمع المدني وقدرته على الحصول على بيانات محدثة عن العمل المهم الذي تقوم به هذه المنظمة."

السفير رافائيل ماريانو غروسو، ممثل الأرجنتين الدائم لدى اليونيدو، في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر العام لليونيدو "يسعدني للغاية أيضا أن أسمع عن مشاركة اليونيدو في زيادة الشفافية وإتاحة الوصول إلى البيانات من خلال منصة البيانات المفتوحة بما في ذلك البرامج والمشاريع الجارية في أنحاء العالم."

فيرناندو فروتوسو دي ميلو، المدير العام للمديرية العامة للتعاون والتنمية بالمفوضية الأوروبية

يستعرض هذا الفصل وصفاً موجزاً لخدمات الدعم التي تقدمها اليونيدو والتي لولاها ما كان من الممكن إتمام العمل المبين في الفصول الأربعة السابقة. وعلى الرغم مما سبق ومراعاةً لاعتبارات التكلفة والرغبة في إفساح أكبر مساحة ممكنة في هذا التقرير لعرض الأنشطة الفنية للمنظمة، عمدنا في هذا التقرير إلى تناول الأنشطة الإدارية بمزيد من الاختصار مقارنةً بما سبق.

## التمويل

في عام ٢٠١٥، وصل حجم تنفيذ مشاريع التعاون التقني إلى ١٧٤,٧ مليون دولار. ويشهد هذا الارتفاع على فاعلية جهود المنظمة الرامية لتحقيق مكاسب إضافية على صعيد الكفاءة في ظل انخفاض المساهمات في ميزانيتها العادية.

وشهد تمويل الخدمات التي تقدمها المنظمة زيادة للسنة الرابعة على التوالي حتى وصل صافي المبلغ المعتمد لتمويل أنشطة التعاون التقني إلى ٢٠٥ ملايين دولار (الأرقام لا تشمل تكاليف الدعم ما لم يذكر خلاف ذلك) في عام ٢٠١٥ وما بعده. ويعتبر هذا المبلغ ثاني أكبر مبلغ في تاريخ المنظمة بزيادة قدرها ٧,٢ في المائة عن مستوى التبرعات التي خصصت في عام ٢٠١٤ الذي كان مرتفعاً أصلاً.

ومن الناحية الجغرافية، خصصت حصيلة التبرعات في المقام الأول للمشاريع والبرامج المنفذة في أفريقيا بصافي مبلغ ٦٦,٩ مليون دولار، تلتها آسيا والمحيط الهادئ بمبلغ ٤٩,٦ مليون دولار، والدول العربية بمبلغ ٢٨,٣ مليون دولار، والأنشطة العالمية والأقليمية بمبلغ ٢٧,١ مليون دولار، وأوروبا ووسط آسيا بمبلغ ١٩ مليون دولار، ثم أمريكا اللاتينية والكاريبي بمبلغ ١٤,٢ مليون دولار. أما من الناحية المواضيعية، فقد استمر الاتجاه العام الذي شهدته السنوات الأخيرة حيث بلغ صافي المساهمات التي خصصتها الجهات المانحة لمشاريع البيئة والطاقة ١٢١,٥ مليون دولار، تلتها المساهمات في ميدان الحد من الفقر من خلال

الأنشطة الإنتاجية بمبلغ ٥٦,٣ مليون دولار، وجاءت المشاريع في مجال بناء القدرات التجارية في المركز الثالث بمبلغ ٢٠,٦ مليون دولار، ثم تدخلات اليونيدو الجامعة بواقع ٦,٤ مليون دولار.

وظل مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال على رأس المساهمين في مجال البيئة والطاقة، وبفضل مساهمات الأول، تحققت زيادة صافية في ميزانيات المشاريع قدرها ٧٥,٢ مليون دولار، وهو مبلغ قياسي غير مسبوق، وبلغت مساهمات الثاني ٣١,٩ مليون دولار.

وعلى صعيد التمويل المقدم من الحكومات والمؤسسات، ظل حجم التمويل تقريباً على نفس المستوى المرتفع الذي حققه في عام ٢٠١٤ حيث بلغ ٩٢,٤ مليون دولار، وساهمت فيه ١٣ جهة مانحة بمبلغ يزيد عن المليون دولار لكل منها. واحتفظ الاتحاد الأوروبي مرة أخرى بموقع الصدارة بين المساهمين بزيادة صافية في ميزانيات المشاريع قدرها ٣١,٢ مليون دولار وجهت في الأساس لدعم مشاريع التعاون التقني الواسعة النطاق في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وبلدان منطقة البحر المتوسط.

ومن بين كبار المساهمين الآخرين الذين تجاوز صافي مساهماتهم المعتمدة المليون دولار جاءت سويسرا بمبلغ ١١,٨ مليون دولار، واليابان بمبلغ ٦,٩ ملايين دولار تلتهما الصين بمبلغ ٤,٩ ملايين دولار، والنرويج والسويد بمبلغ ٣,٤ ملايين دولار لكل منهما، وإيطاليا بمبلغ ٣,٢ ملايين دولار، والاتحاد الروسي بمبلغ ٢,٧ مليون دولار، ونيجيريا بمبلغ ٢,٥ مليون دولار وجمهورية كوريا بمبلغ ٢,٣ مليون دولار، وكندا بمبلغ ٢,٢ مليون دولار، ومصر بمبلغ ١,٦ مليون دولار، وألمانيا بمبلغ ١,١ مليون دولار. (ويُفصل التذييل بآء التوزيع المواضيعي والجغرافي للمساهمات المعتمدة المقدمة من الحكومات ومن الاتحاد الأوروبي حسب المنطقة والأولوية المواضيعية.)

وبلغت الأموال المتاحة لتنفيذ المشاريع في المستقبل ٤٧٥,٨ مليون دولار، ووصل مستوى المدفوعات الآجلة في إطار الاتفاقات الموقعة بعد إضافة أموال الجهات المانحة المتاحة إلى ١٧٣,٨ مليون دولار، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٥ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٤. ورغم أن من المفترض أن يسمح هذا التمويل لليونيدو بالحفاظ تقريباً على نفس مستوى تقديم الخدمات في عام ٢٠١٦، فإنه يستدعي من الجهات المعنية باليونيدو تعزيز دعمها للقدرات الأساسية للمنظمة بغية تحقيق الطموحات والطلبات المتزايدة لجمهور المستفيدين من عملها في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

## مرفق البيئة العالمية

شهدت الأعوام الماضية توطداً كبيراً في الشراكة بين اليونيدو ومرفق البيئة العالمية حيث شكلت المشاريع التي يمولها المرفق في عام ٢٠١٥ حوالي ٣٠ في المائة من إجمالي أعمال التعاون التقني للمنظمة. وللمزيد من التفاصيل راجع الفصل ٤.

وتربط المشاريع المنفذة في هذا السياق بين مهمة المنظمة المتمثلة في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع من جهة، ومن جهة أخرى بعض ميادين العمل المحددة التي يركز عليها مرفق البيئة العالمية، ومنها التخفيف من آثار تغير المناخ والمواد الكيميائية والخلفات والمياه الدولية. فمنذ عام ٢٠١٤، تشارك اليونيدو أيضاً في إقامة مشاريع ترتبط بالتكيف مع تغير المناخ. وشهد عام ٢٠١٥ وضع مشروعين أوليين بهذا الشأن في أوغندا وباكستان من المتوقع البدء في تنفيذهما في مطلع عام ٢٠١٦.

ونتيجة للمشاورات التي جرت بين المدير العام والرئيس التنفيذي لمرافق البيئة العالمية خلال العام قيد الاستعراض، أبرم اتفاق للتعاون بخصوص التدخلات الرئيسية للمرفق في إطار دورة التجديد السادسة لموارده، أي برنامج النهج المتكامل بشأن المدن المستدامة وبشأن الأمن الغذائي.

وأكد مجلس المرفق، في اجتماعه المعقود في شهر أيار/مايو، التزام المنظمة الكامل بالمعايير الائتمانية الحالية للمرفق وسياساته بشأن الحماية البيئية والاجتماعية والمساواة بين الجنسين المعمول بها في الوقت الراهن. ويدعم هذا الالتزام سعي اليونيدو لتعجيل باعتمادها لدى الصندوق الأخضر للمناخ كشريك رئيسي محتمل، وهو الأمر الذي يُنتظر منه أن يؤدي إلى التعاون في وضع برامج واسعة النطاق للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

## بروتوكول مونتريال

وصل صافي الزيادة في ميزانيات المشاريع الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف إلى ٣١,٩ مليون دولار بزيادة أكثر من ١٠ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٤. وبناء على طلب اللجنة التنفيذية للصندوق وبالاتفاق مع البلدان المعنية، واصلت اليونيدو وضع مقترحات لإقامة مشاريع تركز على استحداث تكنولوجيات جديدة صديقة للبيئة وطبقة الأوزون على السواء وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة. ويجري تنفيذ مشاريع بيانية لاختبار تقنيات مناسبة في هذا الشأن تستخدم غازات التبريد الطبيعية بهدف تنفيذ مشاريع مشابهة على نطاق أكبر في المستقبل (انظر أيضاً الفصل ٤).

## التمويل المقدم من الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء

مقارنة بعام ٢٠١٤، شهد هذا العام ارتفاعاً طفيفاً في التمويل المقدم من الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء من أجل خدمات التعاون التقني التي توفرها المنظمة ليصل إلى ٣,٤ ملايين دولار. وتعود هذه الزيادة بالأساس إلى ارتفاع المساهمات المقدمة من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام إلى ١,٤ مليون دولار بينما احتفظت مساهمات برامج توحيد الأداء والصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء بمستوى مماثل لما كانت عليه حتى عام ٢٠١٤ حيث بلغ صافي الاعتمادات ١,٩ مليون دولار، وهو ما يبرز الأهمية المحدودة لمصدري التمويل الأخيرين في حافظة مشاريع اليونيدو.

## الصناديق الاستثمارية التي تديرها اليونيدو

عمل المدير العام على الترويج لتقديم تبرعات مخصصة بشروط ميسرة عن طريق تأسيس الصندوق الاستثماري للشراكة الذي يتوقع أن يساهم في تطوير برامج الشراكة القطرية وتنسيقها وإطلاقها وكذلك تنظيم أنشطة المنتدى العالمي المخصصة لتشجيع مبادرات الشراكة التي تستهدف في المقام الأول الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل الإنمائي سعياً إلى تشجيع التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع بطرائق عملية المنحى. وقد تلقت المنظمة بالفعل مساهمات من الصين تبلغ ٤ ملايين دولار، شاملة لتكاليف الدعم في عام ٢٠١٥، ومن الاتحاد الروسي ٢٤٦,٧٠٩ يورو، ومن إيطاليا ١٥١,٩٩٤ يورو. كما تلقت المنظمة مساهمات من حكومة المكسيك لصالح صندوق أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وتواصل اليونيدو سعيها الحثيث إلى التشجيع على تقديم المزيد من المساهمات لصالح صناديقها الاستثمارية لإمداد المنظمة بموارد مرنة الاستخدام بما يلزم لتلبية طلبات الدول الأعضاء بسرعة وفعالية.

## اعتماد البرامج ورصدها

تسلم المجلس التنفيذي خلال العام ١١٨ برنامجاً ومشروعاً اعتمد من بينها ١١٦ برنامجاً ومشروعاً وأجلّ البت في واحد منها لحين إعادة تقديمه، وبلغ معدل الاعتماد الإجمالي ٩٨ في المائة، وهو يفوق المعدلات المسجلة في أعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٢ التي بلغت ٩٥ في المائة و ٨٨ في المائة و ٩١ في المائة على التوالي. ويرجع الفضل في هذا الارتفاع الملموس في معدلات الاعتماد مقارنةً بالسنوات السابقة إلى استحداث قائمة مرجعية بشأن قواعد الامتثال الصارم على نطاق المنظمة لضمان حسن جودة المشاريع. واستأثرت المشاريع المعتمت تنفيذها في أفريقيا بنسبة ٣٣ في المائة من إجمالي عدد المشاريع المقدمة خلال العام، بينما كان نصيب منطقة آسيا والمحيط الهادئ ١٩ في المائة وحصلت أوروبا وآسيا الوسطى على ٨ في المائة، والدول العربية على ١٤ في المائة، وأمريكا اللاتينية والكاريبي على ٨ في المائة. وبلغت نسبة البرامج والمشاريع العالمية والأقليمية ١٨ في المائة من إجمالي المشاريع المقدمة. ويُظهر تصنيف البرامج والمشاريع حسب المجالات المواضيعية أن برامج ومشاريع البيئة والطاقة مثلت ٣٨ في المائة من إجمالي المشاريع المقدمة بينما مثلت أنشطة الحد من الفقر ٣٣ المائة، ومشاريع بناء القدرات التجارية ١٠ في المائة والبرامج والمشاريع الجامعة ١٩ في المائة.

## التقييم

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اعتمدت الجمعية العامة قراراً تاريخياً بخصوص بناء القدرات لتقييم الأنشطة الإنمائية على المستوى القطري، وأعلنت أن سنة ٢٠١٥ هي السنة الدولية للتقييم. واحتفالاً بهذه المناسبة، عقدت اليونيدو، بالتعاون مع المنظمات الأخرى التي تتخذ من فيينا مقراً لها وبرنامج التعاون الإنمائي النمساوي، اجتماعاً لفريق رفيع المستوى في نيسان/أبريل لمناقشة استخدام التقييم في صنع السياسات القائمة على الأدلة. وعقد الاجتماع تحت عنوان "المساءلة والتعلم - الحاجة إلى النتائج والتأثير".

وشاركت اليونيدو، باعتبارها عضواً في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، في الاجتماع السنوي للفريق، وكذلك في الحلقة الدراسية التي عقدها الفريق لتبادل ممارسات التقييم في نيويورك في شهر آذار/مارس، وتناولت الحلقة موضوعات مثل دمج المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في عمليات التقييم والأساليب المشتركة لتقييم الأثر وتصميم وإدارة عمليات التقييم المواضيعية وتنمية قدرات التقييم الوطنية.

وخلال هذا العام، أجرت اليونيدو تقييمات قطرية في إندونيسيا وتايلند وتونس، وقادت عمليات تقييم مواضيعية لأنشطة المنظمة في مجال تنمية المشاريع وخلق فرص العمل للسكان، بما يشمل المرأة والشباب، كما تناولت هذه التقييمات مشاريع بروتوكول مونتريال مع التركيز على بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأوروبا وآسيا الوسطى. وأجرت المنظمة عمليات تقييم نهائية مستقلة للمشاريع التي يمولها مرفق البيئة العالمية وقدمت ضروبا من الدعم وأنشطة ضمان الجودة لعمليات تقييم المشاريع والبرامج القائمة بذاتها وكذلك لعمليات استعراض منتصف المدة المستقلة لمشاريع المرفق. وعقدت حلقة عمل في كولومبيا لمدة أربعة أيام لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في إطار جهود اليونيدو الرامية إلى تعزيز قدرات التقييم لدى الوزارات المتناظرة.

وبعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة، من المنتظر أن تُجري المنظمة، من خلال مهمة التقييم المستقل، عمليات تقييم مواضيعية استراتيجية وعمليات تقييم للمشاريع والبرامج المتعلقة بتنفيذ الهدف ٩ وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصناعة عن طريق تحديد الجوانب المحدية وغير المحدية في هذا السياق وتجميع النتائج والدروس المستفادة في التنفيذ من واقع حافظة مشاريع المنظمة، وذلك تيسيراً لاستمرار التعلم والمساءلة والتفوق على صعيد المنظمة.

## الموظفون

انخرطت اليونيدو عن كثب في موضوعين على مستوى النظام الموحد خلال العام وهما: الاستعراض الشامل الذي أجرته لجنة الخدمة المدنية الدولية لمجموعة عناصر أجور الموظفين في الفئتين الفنية والعليا، ورفع السن الإلزامية لانتهاج خدمة الموظفين العاملين إلى ٦٥ سنة. ووقع الاختيار على المنظمة للمشاركة في تنفيذ مشروع تجريبي لشبكة موارد بشرية بشأن الخدمات والمعايير الموحدة/المشتركة في تعيين واختيار الموظفين المحليين في البلدان التي يتم فيها التنفيذ التجريبي لمبادرة توحيد الأداء. كما شاركت المنظمة في مراجعة على مستوى النظام الموحد لمعايير العمل الدنيا الحالية لأمان أماكن الإقامة وكذلك معايير الأمن المتعلقة بسفر الموظفين جواً.

وعلى المستوى التنظيمي، راجعت المنظمة نتائج المرحلة الأولى لاستعراض إطار إدارة الموارد البشرية لديها ووضعت عدداً من التدابير الجديدة لدعم تطوير الموظفين مهنياً وتنمية قدراتهم وتسهيل التخطيط للتعاقد الوظيفي داخل المنظمة. وجرت المرحلة الثانية من الاستعراض في منتصف العام بمشاركة الموظفين الذين رشحتهم الإدارة ومجلس الموظفين. وكان من بين المواضيع المدروسة السياسات والنظم بما فيها نظام تصنيف الوظائف وإطار الكفاءات ونظام لإدارة أداء الموظفين بهدف، في جملة أشياء أخرى، إلى تحديد مصادر التعقيب، وسياسة التناوب، والحفاظ على المعارف المؤسسية والفنية ونظم جوائز الاستحقاق/الترقيات.

ومن المبادرات الجديدة التي ظهرت خلال العام مبادرة استطلاع آراء الموظفين حول خدمات دعم البرامج، حيث ورد ٤٢٠ رداً في المجموع من موظفي المقر والمكاتب الميدانية ومكاتب اليونيدو في بروكسل وجينيف ونيويورك، وهو ما يمثل حوالي نصف عدد الموظفين. ونتيجة لذلك، وقفت المنظمة على مقترحات تحسين الخدمات ووضعتها موضع التنفيذ في المجالات التالية: ضمان وجود نهج موحد ومتناسك؛ وتحسين زمن الاستجابة وزمن اتخاذ القرار؛ وتعزيز مراعاة احتياجات العملاء والتدريب والتواصل؛ وتعزيز مستوى الاتساق في تفسير الأنظمة والقواعد. كما استحدثت المنظمة في إطار تجريبي ملفات إلكترونية للوضع الرسمي. وتضم المبادرات الجديدة التي من المنتظر تنفيذها في عام ٢٠١٦ وضع نهج جديد للتدريب التمهيدي وتوجيه الموظفين بالإضافة إلى برنامج منقح لتنمية قدرات الموظفين.

ومن بين المواضيع الأخرى التي شملتها المناقشات خلال العام سياسة السفر في اليونيدو ووضع سياسة لمكافحة التحرش والتمييز، في حين أدت قيود التوظيف إلى عدم اكتمال استعراض نظام العدالة الرسمي الداخلي. وأعاق تحميد التوظيف المعمول به خلال هذا العام تنفيذ المقترحات الخاصة بتدابير البحث عن الكفاءات لاستقطاب الموارد البشرية المؤهلة. وفيما يتعلق بالخبراء الخارجيين، قطعت المنظمة أشواطاً في سبيل توسيع دائرة الكفاءات الموجودة لديها بالاستعانة بشركة توظيف خارجية.



## أمن الموظفين

شهدت السنة قيد الاستعراض زيادة في مناطق النزاع وتصاعداً في الإرهاب العالمي وهو ما يمثل تحديات أمنية غير مسبوقة لأنشطة اليونيدو وعملياتها التي تجري في الغالب في مناطق شديدة الخطر. وأدى ظهور فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا إلى اتخاذ تدابير أمنية استثنائية للسفر والفعاليات المنظمة في هذه المنطقة واستمرار العمل بها لمدة طويلة. ورغم ذلك، تمكنت المنظمة من ضمان أمن وسلامة موظفيها وخبيراتها سواء المتدربين منهم أم الموفدين في بعثات إلى البلدان التي تواجه مجموعة متنوعة من الأزمات والأوضاع الطارئة. وقد استُحدثت سياسات أمنية جديدة للسفر الرسمي وخصوصاً السفر الجوي، كما وُضعت إرشادات لإدارة الأزمات من أجل ضمان السلامة والأمن في مركز فيينا الدولي. وتلقى الموظفون تدريباً بشأن مخاطر الإصابة بفيروس الإيبولا والوقاية منها بالإضافة إلى تدريب أمني عام، وهو ما مكّن المنظمة من مواصلة مشاريع التعاون التقني وبرامجه في البلدان التي تسود فيها أوضاع أمنية خطيرة. وعلى مستوى المنظومة ككل، شاركت اليونيدو بفاعلية في وضع وتنفيذ سياسات أمنية جديدة المنشورة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

## خدمات دعم الأعمال

يُدار نظام تخطيط الموارد المؤسسية المتكامل لدى اليونيدو من خلال وحدة خاصة لدعم الأعمال والنظم. وخلال هذا العام طرأت على هذا النظام تحسينات لزيادة الكفاءة والفعالية في تشغيله، منها التطوير الكبير لجميع مكوناته إلى أحدث نسخة منه لتمكين من تبسيط العمليات أكثر للمستخدمين وزيادة إمكانية الدخول إلى النظام واستخدام الخواص والوظائف الجديدة. وفي خطوة لحفض التكلفة الإجمالية للملكية ورفع مستوى جودة الخدمات ونطاقها، استعانت المنظمة بجهات خارجية لتقديم خدمات معينة من خدمات نظام تخطيط الموارد المؤسسية في بداية هذا العام. وأدت تحسينات العمليات والنظم إلى تسهيل إدارة الحوافظ والمشاريع، والمشتريات، وإدارة الموارد المالية والبشرية، والسفر، وإدارة المعارف والتعاون المعرفي. وكانت المنظمة من أوائل المتبنين للوصلة البنينة المالية الجديدة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة حيث تسمح هذه الوصلة بميكنة إصدار التقارير ونقل البيانات.

وشهد شهر أيار/مايو إطلاق مبادرة على نطاق المنظمة تهدف إلى زيادة الشفافية في أنشطتها. وتشمل المبادرة منصات جديدة لإصدار التقارير والرصد تستهدف جميع المعنيين وخصوصاً الدول الأعضاء والجهات المانحة والشركاء في التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع وعامة الجمهور. وتضم الشبكة الخارجية للدول الأعضاء عدداً من الخواص الجديدة مثل لوحة المتابعة العامة التي تتناول المجالات الأساسية لأنشطة اليونيدو. وتعرض منصة البيانات المفتوحة الجديدة المتوفرة على الرابط التالي: <https://open.unido.org>، خريطة تفاعلية للعالم تحتوي على معلومات تفصيلية حول البرامج والمشاريع الجارية، بما في ذلك بيانات التنفيذ، ومحصلات المشاريع ونواتجها وأطرها الزمنية، ومديرو المشاريع وبيانات المساواة بين الجنسين، مجمعة حسب المناطق والدول. وتُستكمل هذه البيانات بوثائق المشاريع ومواد أخرى ذات صلة وكذلك بيانات إحصائية عن البلد والجهة المانحة. ومن المنتظر أن يشهد عام ٢٠١٦ مزيداً من الاتساع في نطاق المعلومات المتوفرة، وتعتمد المنظمة الانضمام إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وهي مبادرة نالت اعترافاً دولياً.

وتمثل منصة عمليات التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع بوابة دينامية للترويج لولاية المنظمة، وهي تركز بصفة خاصة على نهج تعزيز الشراكات. ومن المنتظر أن تساعد على حشد الموارد وتنسيقها من أجل تنفيذ التنمية الصناعية المستدامة

والشاملة للجميع وتشجيع فرص استثمارية محددة وتسهيل التوفيق بين مختلف الجهات المعنية. وتمكّن الشراكة الجديدة مع القطاع الخاص ممثلاً في شركة "ساب" من تيسير التعاون الوثيق والتشاور حول الأمور ذات الاهتمام المشترك.

وعُين رئيس وحدة دعم الأعمال والنظم نائباً لرئيس المجموعة ذات المصلحة الخاصة بشأن تخطيط الموارد المؤسسية التي تشكلت حديثاً على نطاق منظومة الأمم المتحدة، و تضم مؤسسات دولية تقوم بتشغيل مجموعة متنوعة من نظم تخطيط الموارد المؤسسية، وهو ما يُمكن اليونيدو من أداء دور ريادي في عملية التواصل على نطاق الأمم المتحدة مع شركة "ساب" بشأن مواضيع استراتيجية وتشغيلية.

## الخدمات القانونية

كان تعزيز التنسيق في المسائل القانونية والدعم المشترك بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة هو هدف الاجتماع الذي استضافته اليونيدو على مدار يومين في فيينا في شهر أيار/مايو. وانعقد الاجتماع بحضور المستشارين القانونيين لما يزيد على ٢٠ وكالة متخصصة ومنظمة معنية بقيادة وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، وتناول مواضيع مثل الامتيازات والحصانات، والاتفاقات مع الجهات المانحة وحماية الملكية الفكرية من طرف المنظمات الدولية. ويضمن مكتب الشؤون القانونية لليونيدو توافق جميع أنشطتها وبرامجها مع الجوانب الخارجية والداخلية للإطار القانوني للمنظمة، كما يضمن الإدارة السليمة لشؤون المنظمة عن طريق تعزيز سيادة القانون سواء داخل المنظمة أم في علاقاتها مع الحكومات والمنظمات والمنشآت والأفراد، بالإضافة إلى حماية مواقف المنظمة وحقوقها ومصالحها القانونية والدفاع عنها.

## الدعوة إلى المناصرة والتوعية

ركزت المنظمة في أنشطتها للتواصل والدعوة إلى المناصرة على دعم وتعزيز مناقشات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وذلك في إطار التحضير لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ثم ركزت على الترويج لخطة عام ٢٠٣٠ والأهداف التنموية المستدامة السبعة عشر المعتمدة. وقد ساعدت مجموعة من الفعاليات العالمية وأنشطة المنتديات العالمية في معرض هذا العام في نشر الرسائل الأساسية والترويج على نطاق واسع لأنشطة المنظمة بما في ذلك النهج الذي تتبناه في برنامج الشراكة القطرية.

وعيّنت المنظمة في إطار برنامج سفراء النوايا الحسنة عدداً من الشخصيات العامة وقادة قطاع الأعمال ورجال الصناعة من مناطق مختلفة في العالم بغرض تعزيز سمعة المنظمة وتحسين صورتها وتواصلها مع الحكومات والقطاع الخاص في أنحاء العالم. واستفادت المنظمة من أنشطة التوعية التي قامت بها الصينية هاي هيلين، الرئيسة التنفيذية لمبادرة "صُنع في أفريقيا" ومستشارة الحكومات الإثيوبية والرواندية والسنغالية في مجال تشجيع الاستثمار والتصنيع. وعُيّنت جين فانجين سولهائم، الرئيسة التنفيذية لشركة جانوسفايريكان إيه إس النرويجية لصناعة الملابس سفيرة اليونيدو للنوايا الحسنة في مجال التصنيع، كما يشغل السيد مارك فان مونتاجو من معهد فلامز البلجيكي للتكنولوجيا الحيوية منصب سفير النوايا الحسنة للأعمال التجارية الزراعية؛ ويشارك ماركوس بونتيس، وهو رائد فضاء برازيلي، في أنشطة الدعوة إلى مناصرة الصناعة المستدامة في بلاده.

وبغية إثارة اهتمام الجمهور بمواضيع التنمية الصناعية في العالم، صدرت ثلاثة أعداد من مجلة Making It وحضر عدد كبير من الفرق الزائرة المكونة من الطلبة الجامعيين من جميع أنحاء العالم محاضرات وعروضاً إيضاحية عن ولاية المنظمة وأنشطتها.

وقد عززت اليونيدو كثيراً من حضورها على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث وصل عدد متابعيها على تويتر إلى ٤٨ ٠٠٠ متابع بينما زار صفحات الفيسبوك التابعة لها ما يزيد عن ١٠ ٠٠٠ زائر أسبوعياً. وحققت مقاطع الفيديو المنتجة والمنشورة على اليوتيوب ما يزيد عن ٢٥٠ ٠٠٠ مشاهدة كما ساهمت التفاعلات على موقع "لينكد إن" في إقامة شبكة من المهنيين تضم ٢٥ ٠٠٠ فرد بينما يحتوي أرشيف الصور الإلكتروني فليكر حالياً على ما يزيد عن ٣ ٠٠٠ صورة تعكس أنشطة المنتديات العالمية لليونيدو وعملها في الميدان. إضافة إلى ذلك عملت المنظمة على تطوير وتحديث موقعها الشبكي المفتوح للجمهور، وهو أداة إعلامية جماهيرية رئيسية تجتذب ما يصل إلى مليون زائر سنوياً.

## خدمات الدعم

### إدارة المباني

تتحمل المنظمة مسؤولية إدارة مجمع مباني مركز فيينا الدولي وصيانته نيابة عن المنظمات الدولية الأخرى الكائنة في المركز والتي تتشارك في هذا المجمع، وتخصص لهذا العمل فريقاً يضم ١١١ فرداً من المتخصصين وموظفي الدعم المؤهلين في مجالات الهندسة المدنية والكهربائية وهندسة التكييف والهندسة الإلكترونية. وتبلغ ميزانية فترات السنتين لدائرة إدارة المباني التي تشترك المنظمات في تحمّل تكلفتها حوالي ٤٢ مليون يورو، بينما تبلغ الميزانية السنوية لتنفيذ مشاريع عمليات الإصلاح والاستبدال الرئيسية ٣,٥ ملايين يورو. كما تنفّذ ميزانية إضافية لكل سنتين تبلغ حوالي ١٠ ملايين يورو للمشاريع الخاصة لمختلف المنظمات الكائنة في المركز.

وخلال العام، استحدثت دائرة إدارة المباني نظاماً للإشعار بالمشاكل الطارئة يتفوق من حيث الكفاءة على النظام القديم لتنفيذ طلبات حل المشاكل التي تنجزها سنوياً وبالبالغ عددها ٢٥ ٠٠٠ طلب. وتضمنت التدابير المتخذة لتحقيق انخفاض كبير في تكاليف الاتصالات وتحسين مستوى الوصول إلى شبكة الإنترنت تركيب نظام مستقل لتشغيل لوحة المفاتيح وإعداد الفواتير في المنظمة، ونظام جديد للتواصل العالمي عن طريق بروتوكول الإنترنت، وتحسين الاتصال اللاسلكي بالإنترنت في المبنيين A و B، ومركز بيانات جديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتركيب ٩٠ نقطة وصول جديدة إلى الشبكة المحلية اللاسلكية داخل المبنيين E و D، كما خضع عدد من الأماكن في المجمع للتجديد، بما في ذلك المطابخ الصغيرة الملحقة بالمبنيين A و B، والمرافق الصحية في أجزاء من المبنيين F و G، هذا بالإضافة إلى تركيب نظام جديد لمراقبة المصاعد والتحكم فيها، وتحديث عدد من المصاعد، وتنفيذ عمليات إصلاح واستبدال رئيسية لمعدات التدفئة والتبريد والصرف ومضخات المياه والمواسير والأبواب المقاومة للحريق.

### تدابير أخرى لتوفير النفقات

خلال العام، سعت المنظمة جاهدة إلى تنفيذ تدابير لترشيد النفقات في جميع جوانب عملياتها في المقر، وذلك سواء في تكاليف السفر أم تكاليف الاتصال أم من خلال استحداث تدابير لزيادة الكفاءة والفعالية في مكان العمل. وشهد شهر آذار/مارس تنفيذ سياسة جديدة للسفر بعد تنقيحها، مما أوصل معدلات بدل الإقامة اليومي لجميع الموظفين في المنظمة الذين يسافرون خارج مركز عملهم إلى المستوى نفسه. كما أدى اعتماد نهج مركزي في حجز تذاكر السفر عبر الإنترنت إلى تحقيق وفورات في رسوم المعاملات. ورُكبت هواتف تعمل بروتوكول الإنترنت في أكثر من ١٠ مكاتب ميدانية، وهو ما مكّن هذه المكاتب من الاتصال بالمقر مجاناً، كما تم الحصول على أسعار أدنى لخدمات التداول بالفيديو. وصدرت إرشادات حول سبل توفير تكاليف التجوال على الهواتف المحمولة الرسمية، واتفقت جميع المنظمات الدولية الكائنة في مركز فيينا الدولي على إبرام عقد مشترك لشراء

اللوازم المكتبية. ومن المنتظر أن تؤدي المناقشات الجارية حول خفض التكاليف العامة للاتصالات إلى توفير مبالغ ضخمة في الأعوام القادمة.

الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية<sup>(١)</sup>

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إريتريا
إسبانيا
إسرائيل
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوزبكستان
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية-الإسلامية)
آيرلندا
إيطاليا
بابوا غينيا الجديدة

<sup>(١)</sup> في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

باراغواي
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
بلجيكا
بلغاريا
بليز
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوتسوانا
بور كينا فاسو
بوروندي
البوسنة والهرسك
بولندا
بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركمانيستان
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
توغو
توفالو

تونس
تونغا
تيمور-ليشتي
جامايكا
الجيل الأسود
الجزائر
جزر البهاما
جزر القمر
جزر مارشال
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية تانزانيا المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جورجيا
جيبوتي
الدانمرك
دومينيكا
رواندا
رومانيا

زامبيا
زمبابوي
ساموا
سان تومي وبرينسيبي
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سانت كيتيس ونيفيس
سانت لوسيا
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
السنغال
سوازيلند
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
سيراليون
سيشيل
شيلي
صربيا
الصومال
الصين
طاجيكستان
العراق
عُمان
غابون

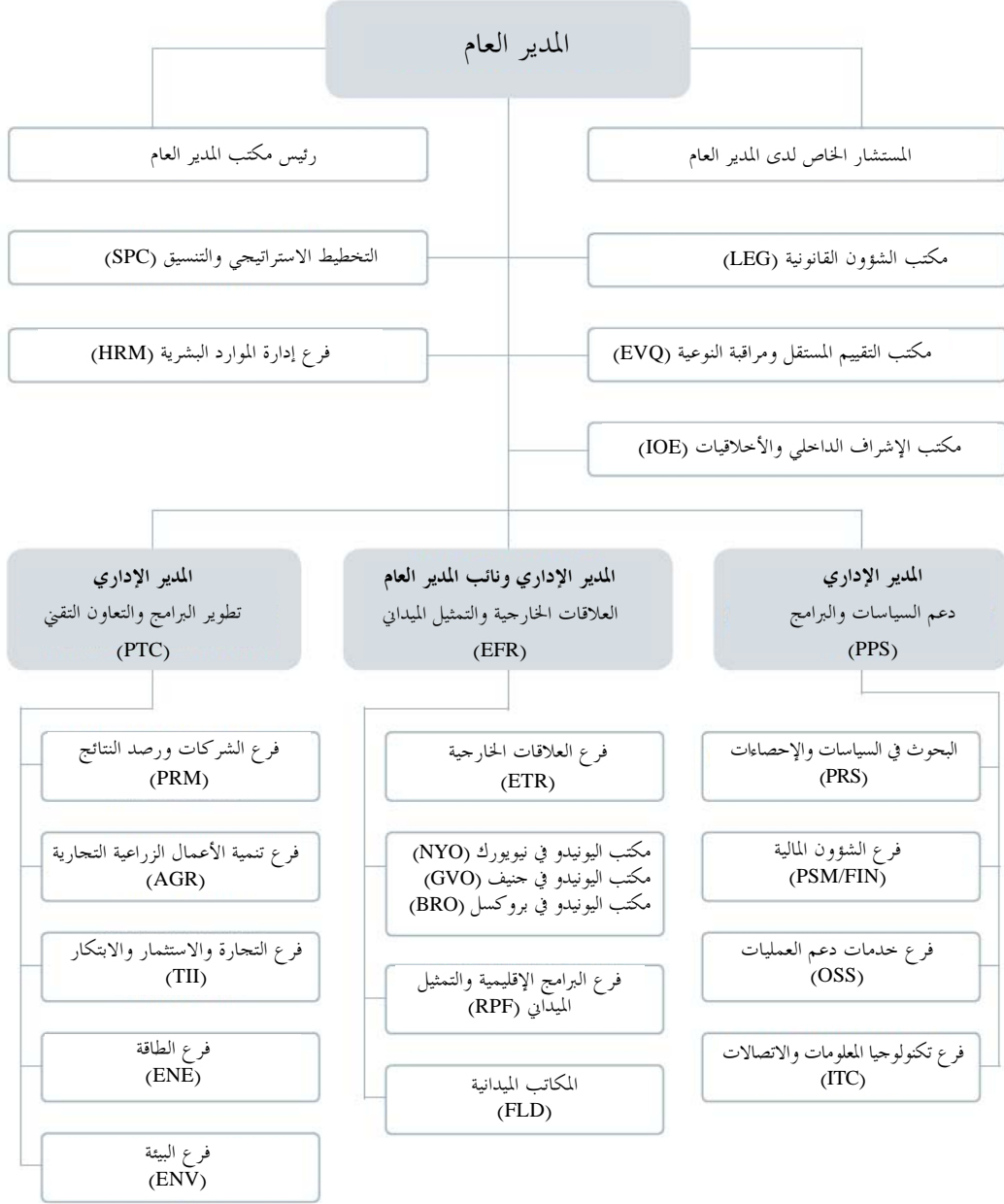


غامبيا
غانا
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
غينيا الاستوائية
غينيا-بيساو
فانواتو
الفلبين
فتزويلا (جمهورية-البوليفارية)
فنلندا
فيجي
فييت نام
قبرص
قطر
قيرغيزستان
كابو فيردي
كازاخستان
الكاميرون
كرواتيا
كمبوديا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو

الكويت
كينيا
لبنان
لكسمبرغ
ليبيريا
ليبيا
ليسوتو
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
موناكو
ميانمار
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيبال

النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
اليابان
اليمن
اليونان

## الهيكل التنظيمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية



\* بدأت عملية إعادة الهيكلة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وانتهت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.